قاسيون

العدد 439
السبت 6 شباط 2010
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (12.572.860) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



تزامن الفشل الأمريكي في تجربة صاروخ متطور مضاد للصواريخ الإيرانية مع نجاح إيران بإطلاق صاروخها الثالث «كاوشكر - ٣» إلى الفضاء الخارجي، ومع ارتفاع لهجة التهديدات الأمريكية والإسرائيلية ضد سورية بحجة تعزيز قدراتها الصاروخية.

الافتتاحية

ملامح العدوان قائمة.. ولابد من مواجهته

يبدو أن جنرالات الكيان الصهيوني، وكذلك قيادات البنتاغون والكونغرس والبيت الأبيض، غير راضين عن أداء النظام الرسمي العربي فيما يتعلق بإنجاز «التسوية» في المنطقة وفق المخطط الأمريكي- الصهيوني، والذي كانت بداياته في كامب ديفد ونهايته المتوقعة في «أنابوليس»!

وإذا كان المحافظون الجدد في ولاية بوش الابن قد تعهدوا بخلق «شرق أوسط جديد» عبر الحرب وغزو أفغانستان، ثم العراق، تفادياً لانفجار الأزمة الاقتصادية في الداخل الأمريكي، وفي الوقت ذاته، حلاً لأزمة الكيان الصهيوني وحماية لأمنه الاستراتيجي عبر ضرب المقاومات في المنطقة، فإن الوقائع منذ غزو أفغانستان أثبتت عكس ذلك، ودليلنا على هذا يكمن في المؤشرات التالية:

● في خطابه عن حالة الاتحاد منذ أيام، توقف الرئيس أوباما طويلاً أمام التحديات الداخلية والأزمة الاقتصادية، ولم يأت على ذكر السياسة الخارجية وتعثر المشروع الأمريكي في أفغانستان والعراق إلا من زاوية تأثير كل ذلك على الأمن الداخلي، وفي الحياة اليومية للمواطن الأمريكي. ولم يستطع أوباما إخفاء قلقه العميق حول تهديد مكانة الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي، خصوصاً عندما تحدث عن تفوق الاقتصادات الأخرى التي تعتمد على الطاقة النظيفة وعن الدول التي بقدرتها قيادة النظام الاقتصادي العالمي في المستقبل.

كما تجاهل أوباما كلياً الصراع العربي- الصهيوني، ولم يأت على ذكر التسوية التي سبق أن روّج لها في تركيا والقاهرة، ولا شك أن في ذلك إشارة واضحة وصريحة لعدم وجود أي مكان للسلام في استراتيجية واشنطن إزاء المنطقة، مع كل ما يحمله ذلك من تحفيز وإطلاق يد العسكرتارية الصهيونية باتجاه حرب عدوانية جديدة في المنطقة، وباتجاه الشمال تحديدا، أو الاستعداد للمشاركة في ضرب إيران!.

● بعد أقل من أسبوع على خطاب أوباما «عن حال الاتحاد»، أصدرت وزارة الدفاع الأمريكية ما أسمته «المراجعة الدفاعية لعام ٢٠١٠»، والتي وصفها وزير الدفاع روبرت غيتس بأنها «تحول تدريجي في العقيدة العسكرية الأمريكية ونظرة جديدة للأمن القومي بعد حربي أفغانستان والعراق والركود الاقتصادي؛ من التركيز على حروب تقليدية كبيرة مستبعد حصولها إلى التعامل مع نزاعات أصغر والرد على الخلايا الإرهابية وحماية المدن من الأسلحة النووية»!.

إن كل هذا يشير إلى توقف الخطاب الأمريكي حول السلام، وانتقال زمام المبادرة إلى أيدي الجنرالات، أي نحو استخدام «القوة الغبية» مجددا وعلى مستويات مختلفة، وهنا يتبين أن تصريحات بترايوس حول سيناريوهات ضربة إيران قد ألغت كل ما قاله أوباما حول الحوار مع إيران، حيث تعمل أجهزة الدعاية الأمريكية- الصهيونية ومن والاها الآن، على الترويج إلى أن إيران هي من ستبادر إلى شن الحرب على القوات الأمريكية في المنطقة.

ويبدو واضحا أن واشنطن التي اخترعت مقولة «الخطر الإيراني» تتجه الآن نحو حسم الملف الإيراني المعلق منذ احتلال أفغانستان والعراق، وهذا ما يؤكده الحشد العسكري الأمريكي غير المسبوق في الخليج، ونشر منظومات الدرع الصاروخي في أربع دول عربية هي البحرين وقطر والكويت والإمارات.

● بالتزامن مع الحشد العسكري الأمريكي في الخليج والحديث عن سيناريوهات ضرب إيران، كان لافتا جداً خطاب وزير الحرب الإسرائيلي أيهود باراك أمام كبار ضباط جيش الاحتلال، والذي تناولته وسائل الإعلام الإسرائيلية بشكل موسع وغير مألوف، فقد جاء فيه: «إن خيار التسوية يجب أن يكون اضطراريا، وإذا اندلعت المواجهة على الحدود الشمالية، فإن إسرائيل لن تحصر نفسها فقط في ضرب أهداف لحزب الله.. وفي ظل غياب التسوية مع سورية قد نصل معها إلى مواجهة عنيفة يمكن أن تتدهور إلى حرب شاملة..»!.

ولم يقتصر خطاب باراك على التهديد بالعدوان ضد سورية ولبنان، بل اعتبر أن «كل الخيارات مفتوحة في المواجهة مع إيران، وكل الخيارات موضوعة على الطاولة، ونحن نقصد ذلك»!.

يتضح مما تقدم أن كل خيارات التهدئة وسياسة الترغيب قد طويت، ليس فقط لأن خيار «التسوية» قد وصل إلى طريق مسدود، بل لأن التحالف الأمريكي- الصهيوني قد فشل في ضرب خيار المقاومة رغم كل ما قدمه النظام الرسمي العربي من تسهيلات علنية ومخفية للمشروع الأمريكي- الصهيوني في المنطقة.

وكان لافتاً تصريح وزير الخارجية السوري وليد المعلم أن أي حرب قادمة ستكون شاملة، وعندها لن تبصر أجيالنا بعدها أي محادثات سلام في المنطقة.

ومع اكتمال ملامح العدوان القادم على قوى المعارضة والممانعة في هذا الشرق العظيم، لابد من المواجهة، وامتلاك الإرادة السياسية والتزام خيار المقاومة الشاملة لإلحاق الهزيمة التاريخية بالتحالف الإمبريالي- الصهيوني- الرجعي على امتداد قوس التوتر من باكستان وأفغانستان والعراق والخليج، انتهاءً بالقرن الأفريقي جنوبا والمتوسط والقفقاس شمالا.. وكما فشلت جولات الإمبريالية الأمريكية السابقة، فهذه الجولة محكومة بالفشل الأكيد أيضا، مع ما يحمله ذلك من آفاق جديدة لقوى الشعوب، خصوصا وأن الوقائع تثبت يوميا أن أفق الإمبريالية العالمية قد انسد بالمعنى التاريخي، وأن أفق الشعوب قد انفتح نحو صعود سيغير ميزان القوى العالمي بشكل كلي..

■■

هجمات جديدة ضد مستحقي الدعم



بادر الفريق الاقتصادي في الحكومة الحالية منذ تسلمه مفاتيح أبواب الاقتصاد الوطني، إلى قصقصة الدعم الحكومي بأساليب ومبررات مختلفة، وبحجة إعادة توزيع الدعم وإيصاله إلى مستحقيه حجبه عن أغلب المستحقين، في خطة غايتها إلغاء الدعم كلياً..

وآخر ما تفتقت عنه عبقرية أصحاب نظرية (وصول الدعم إلى مستحقيه) هي تعليمات جديدة صدرت عن وزير الإدارة المحلية مؤخراً، تؤكد «على عدم إمكانية منح الدعم الحكومي للعازب الوحيد أو الأكبر من العازبين، الذين لا يوجد لديهم دفتر عائلة بعد وفاة الأب والأم، ولم تمنحهم أمانة السجل المدني المسجل قيدهم فيها بطاقة عائلية جديدة، ولا علاقة للتعليمات والاجتهادات الخاصة التي تمت خلال التوزيع السابق في العام الماضي بهذا الموضوع، ولا تنطبق عليه كونها تخالف أحكام القانون /٢٩/ تاريخ ٢٠٠٩/١١/١٩ وتعليماته التنفيذية».

والمقصود بالدخل المتاح هو الراتب المقطوع والتعويضات المتعلقة به والتي تصرف للعامل في أول كل شهر، كما تدخل التعويضات الأخرى مثل تعويض الانتقال وتعويض الفرز والعمل الإضافي والحوافز في مفهوم الدخل المتاح، وكذلك يدخل في الحساب الدخل المتاح لأفراد عائلة العامل القاطنين معه سواء يعملون في القطاع العام أو الخاص، أو كان يقوم بعمل إضافي خارج أوقات الدوام الرسمي.

إذاً، هناك عدم إمكانية لمنح الدعم الحكومي لكل من لا يملك بطاقة شخصية حديثة، ولا تستحق العازبة التي تسكن بمنزل بمفردها وليس لديها دفتر عائلة الدعم الحكومي، وتنطبق هذه الحالة أيضاً على الرجل المسن الذي يقطن في غرفة وحده وغير متزوج ولا يعيله أحد ولا يوجد لديه دفتر عائلة، كما لا تستحق مبلغ الدعم الحكومي سيدة سورية كانت متزوجة من عربي متواجد خارج الوطن وهما منفصلان ولديها أطفال وتعيش في سورية، كونها غير متزوجة من سوري.. وهكذا...

وللتذكير إن نفعت الذكرى، فإن ما يحصل عليه الموظف من تعويضات، ومنها تعويض الانتقال على سبيل المثال، غايته تغطية مصاريف الانتقال، وإن تعويض العمل الإضافي هو مبلغ يقدم مقابل عمل وليس منة من أحد.. فكيف تراه الحكومة وكأنه دخل إضافي؟ أما بالنسبة للعازبة والرجل المسن فنعتقد أن الأمر لا يحتاج حتى إلى التعليق عليه.. فهو مخجل!! لذلك، ومجدداً نقول: شكراً أيتها الحكومة!

■■

في ساحة «الروضة» بدمشق:

عمال أسمنت طرطوس يشهرون احتجاجهم

قام عدد من عمال معمل اسمنت طرطوس بالاعتصام في ساحة الروضة بدمشق ظهر يوم الثلاثاء ٢٠١٠/٢/٢، بعد أن سُدَّت أمامهم كل الأبواب للمطالبة بإلغاء تنفيذ قرار طردهم من مساكنهم العمالية.

فعلى الرغم من وضوح المرسوم/٤٦/ لعام ٢٠٠٢ القاضي بتمليك المساكن العمالية لشاغليها بسعر الكلفة وتقسيطاً، وفق أحكام المرسوم ٣٦ لعام ٢٠٠٢، إلا أنه يجري التحضير لطردهم من مساكنهم بشكل غير قانوني وغير إنساني، علماً أن المرسوم الوارد أعلاه، قد جرى تنفيذه في باقي المحافظات، حيث تم تمليك العمال المساكن إلا في طرطوس، وبقرار من مدير المعمل، مما حدا بالعاملين المطالبة الجهات العليا بالتدخل لوضع حد لممارسات هذا المدير بحقهم.

والغريب في الأمر أن قرار الإخلاء سوف يطبق في هذا الوقت من السنة على أسر المتقاعدين، وأرامل العمال المتوفين الذين خدموا هناك، وهم بالأصل ضحايا تجاوزات حصلت عند الاكتتاب على المساكن الجديدة المخصصة للعمال، فظلوا في منازلهم دون الحصول على أية فائدة. وهكذا بات مصير ٨٠ عائلة الرمي في الشارع، خاصة مع حلول موعد تنفيذ قرار الإخلاء الذي من المفترض أن يكون ساري المفعول في موعد الاعتصام نفسه، رغم أن العمال عند بدء العمل وقعوا على عقود إيجار لهذه المساكن مع إدارة المعمل بقيمة ٢٧٠٠ ليرة سورية شهريا.

يذكر أن هذه المشكلة عمرها أكثر من ٧ سنوات، وهناك دعاوى قضائية رفعها العمال على إدارة المعمل لتمليكهم المساكن العمالية. وما يخاف منه العمال أن يكونوا ضحية لمشاريع سياحية يخطط لتنفيذها هناك.

فهل تتحقق مطالب العمال في هذا الوضع الصعب؟ وما موقف الاتحاد العام لنقابات العمال من هذه المسألة؟

■■

البنتاغون ينضم للجوقة:

الصواريخ السورية تمثل «تهديداً إقليمياً»!

قال تقرير لوزارة الدفاع الأميركية إن سورية تملك صواريخ قصيرة المدى قادرة على حمل رؤوس كيماوية، وأنها بنت مؤخرا بمساعدة دولة أخرى، منظومة تتيح لها تركيب رؤوس كيماوية على الصواريخ التي بحوزتها. وقال التقرير: إن إيران عززت قدراتها الصاروخية، وباتت تمثل تهديدا «ملموسا» للقوات الأميركية والقوات الحليفة في منطقة الشرق الأوسط.

وتزامن صدور هذا التقرير مع نصب أنظمة دفاع صاروخي أميركي على الأرض وفي البحر، في منطقة الخليج لمواجهة ما تعتبره أميركا تهديدا إيرانيا للمنطقة.

وقال تقرير للبنتاغون بشأن مراجعة سياسة الصواريخ الدفاعية البعيدة المدى: إن الصواريخ السورية القصيرة المدى تمثل «تهديدا إقليميا»، وأضاف: إن دمشق ربما يكون لديها رؤوس كيماوية معدة للتركيب في بعض صواريخها.

كما قال تقرير البنتاغون: إن طهران طورت وامتلكت صواريخ طويلة المدى، قادرة على ضرب أهداف في الشرق الأوسط وحتى أوروبا الشرقية، وزودت قواتها بأعداد متزايدة من القواعد المتحركة لإطلاق صواريخ طويلة المدى.

وقالت وكالة مخابرات الدفاع: إن البرنامج الإيراني تلقى دعماً في الماضي من روسيا والصين وكوريا الشمالية، وإن طهران لا تزال تعتمد على مصادر خارجية في توفير كثير من مكونات الصواريخ وأجزائها.

■ عرب ٤٨

بصراحة

هل هي مقدمات لتسريح العمال؟!

■ عادل ياسين

عندما تريد الحكومة أن تقدم على أمر جلل يصيب مصالح الطبقات الشعبية وحقوقها، أو إجراء ما بحق شركات القطاع العام، تقوم بالتمهيد لذلك بقصف مدفعي متقطع أحياناً، وكثيف أحياناً أخرى، لكي تختبر ردود الفعل المختلفة التي لها علاقة بهذا الإجراء، أو هذا التوجه، كما فعلت بموضوع رفع الدعم عن المشتقات النفطية، وكذلك فعلت بتقييم واقع القطاع العام وشركاته الإنتاجية تحت دعوى تحديثه وتطويره، وذلك بأن جزأته إلى ثلاثة مستويات: خاسرة وحدية ورابحة، وادعت في معرض تقديم رؤيتها تلك بأنها ستدعم الشركات الرابحة عبر الخطط الاستثمارية لتبقى رابحة، ولن تطرح تلك الشركات للاستثمار أو الخصخصة، وما سيطرح على الاستثمار الشركات الخاسرة، لأنها باتت تشكل عبئاً كبيراً لا طاقة للحكومة على تحمله، وطرحها للاستثمار سيخفف تلك الأعباء، وبالتالي سيكون بذلك فائدة للاقتصاد الوطني.

ومعظم الشركات الخاسرة التي أصابتها الحكومة بإجراءاتها المتتالية من قطاع النسيج الذي مني بخسائر فادحة متتالية، بسبب الإدارات الفاسدة وقدم الآلات والإنتاج المتدني والتسويق السيئ للإنتاج، هذا بالإضافة إلى السماح للبضائع والمنتجات النسيجية بالدخول إلى الأسواق السورية، بأسعار رخيصة ومنافسه للمنتج السوري الذي ترك وحيداً في المواجهة دون دعم، وهذه الإجراءات أثرت حتى على القطاع الخاص لقطاع النسيج الذي يعتمد في جزء أساسي من إنتاجه على المواد الأولية المصنعة في معامل الغزل والنسيج للقطاع العام.

لقد كانت إجراءات الحكومة بحق قطاع النسيج مجحفة، رغم أن مادته الأولية محلية، ويمكن أن تحقق قيمة مضافة كبيرة، وتشغل عدداً كبيراً من العمال، ولكن الذي فعلته تلك الإجراءات أنها جعلت معامل النسيج الصغيرة في القطاع الخاص تقفل أبوابها وتسرح عمالها، كما صرح بذلك العديد من الصناعيين في قطاع النسيج.

ما هو مستغرب في كل هذا موقف النقابات منذ بداية طرح الحكومة لبرنامجها «الإصلاحي»، فقد وافقت الحكومة على تصنيفها للشركات حيث كرَّت المسبحة واستمرت الحكومة ببرنامجها، وبقيت النقابات تتعاطى مع الحكومة من خلال المذكرات، بأن تحتج على هذا الموقف أو ذاك، أو تشيد بموقف الحكومة كلما عبَّر أحد أركانها بأنه مع العمال وقضاياهم وتبقى القضية بحدود القول.

إن هذا الموقف العجيب الغريب أوقع النقابات في حرج لا تحسد عليه، وهذا الحرج يتمثل بضرورة الدفاع عن الملكية العامة وتطويرها والحفاظ عليها، كما هو وارد في قانون التنظيم النقابي /٨٤/، وأيضاً الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة التي أصابت إجراءات الحكومة تلك مصالحها وحقوقها ومكاسبها. والوجه الآخر لهذا الحرج متمثل بعقد الشراكة مع الحكومة التي تتمسك بها النقابات بكل ما أوتيت من قوة، بينما الحكومة ترى فيها ممراً مهماً لتمرير برنامجها في القطاع العام والطبقة العاملة السورية، بالرغم من أن الكوادر النقابية وفي كل الاجتماعات والمؤتمرات توجه نقداً جريئاً لتلك الشراكة، ونرى فيها انتقاصاً من دور النقابات ومن قدرتها في الدفاع عن الاقتصاد الوطني والحفاظ عليه إضافة للدفاع عن حقوق ومصالح العمال، والتي أخذت الحكومة بأجراء قصفها المدفعي التمهيدي الإعلامي والنفسي منذ فترة ليست بالقصيرة، محمله العمال مسؤولية ما آلت إليه الشركات، حيث بدأت بطرح موضوع العمالة الفائضة، والتكاليف الباهظة التي تسببها أجورهم، والتي قدرتها وزارة الصناعة بـ /١.٨٤٧/ مليون، دون أن تتحمل مسؤولية هؤلاء العمال، حيث بدأت الحكومة بإغلاق المعامل والشركات وترحيل العمال إلى خارج مواقع عملهم الأصلية إلى جهات أخرى، تحت دعوى الحفاظ عليهم وعدم تسريحهم، والآن تطرح أن هؤلاء العمال يشكلون عبئاً.

والسؤال المطروح: هل ما تصرح به وزارة الصناعة حول العمالة الفائضة ونقل العمال من الشركات المتوقفة مقدمة لعملية تسريح واسعة ستقوم بها الحكومة، تحت دعوى أنه لم يعد هناك إمكانية في توفير أجور العمال؟!

إن الرسائل التي تبعث بها الحكومة كثيرة حول مصير العمال «الفائضين»، وعلى النقابات أن تتعامل مع تلك الرسائل بالجدية المطلوبة التي تقتضيها مصالح العمال وحقوقهم ومكاسبهم، والتخلص من فكرة أن «الإمكانيات لا تسمح بتحقيق مطالب العمال»، وفي هذا القول تكون الحكومة قد مررت برنامجها هذا عبر النقابات، وهذا ما لا يجب أن يتم.

Adel@kassoun.org

المؤتمرات النقابية تبدأ بمؤتمر نقابة عمال الصناعات الكيماوية:

القطاع العام الحامي الوحيد لطبقتنا العاملة



المؤتمرات النقابية لاتحاد عمال دمشق بدأت بعد عام حفل بالآثار السلبية للسياسات الليبرالية التي انتهجها الفريق الاقتصادي، في ظل اقتصار العمل النقابي على استجداء الحكومة على تحقيق هذا المطلب الجزئي أو ذاك، ولكن دون جدوى. مما يؤكد أن العمل النقابي لا يكون إلا بالنضال اليومي والمستمر في سبيل تحقيق المطالب العمالية المتراكمة، وأن على النقابات إعادة النظر بأساليب عملها وآليات حراكها المطلبي. وبالعودة إلى المؤتمرات النقابية التي بدأت بمؤتمر نقابة عمال الصناعات الكيماوية نجد أن معظم المداخلات أكدت على أهمية هذا القطاع الحيوي، وكان أول المتحدثين:

غسان السوطري
(رئيس نقابة الصناعات الكيمياوية):
أوضاع القطاع العام لا تسر عدواً أو صديقاً، وكذلك الوضع في القطاع الخاص الصناعي الذي نطالب بشكل مستمر بوجوب توفير مستلزمات نجاحه، وخاصة بعد الانفتاح الاقتصادي على العالم، وعاصفة الأزمة المالية والاقتصادية الماثلة آثارها في حياة تجمعاتنا الإنتاجية.
لقد كان اهتمامنا منصباً في العام الفائت على متابعة الشركات الرابحة واستمراريتها والنهوض بالشركات المتعثرة، ولكن وبكل أسف كنا نصطدم بواقع أليم، وهو عدم الجدية في إصلاح القطاع العام، واستسهال الحلول من بعض الجهات الوصائية، بطرح بعض الشركات للاستثمار، دون دراسة واقعها وإمكانية إيجاد الحلول لها، وامتصاص البطالة، إلى جانب المطالبة الحثيثة لاستصدار قانون لإصلاح القطاع العام، بدلاً من تصفيته بطريقة الموت البطيء.

حسني هلال
(اللجنة النقابية لتجمع المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية):
نطالب بما يلي:
١) معالجة وضع الشركات الخاسرة، ووضع حل بديل لاستمرارية الشركات وعمالها.
٢) إلزام جميع إدارات القطاع العام إلزاماً فعلياً لاستحرار كافة الصناعات المنتجة لدى الشركات التابعة ودون أي استثناء مهما يكن، والتقيد التام بتعليمات رئاسة مجلس الوزراء بهذا الخصوص.
٣) محاسبة المقصرين، وذلك من خلال التقييم السنوي لكل إدارة، سواء كان في المجال الإداري أو الإنتاجي.
٤) استثمار الفوائض المالية في نهاية كل عام، واستثمارها على مستوى اتحاد عمال دمشق، لأنها تشكل مستقبلاً ثروة مالية واقتصادية واجتماعية يستفيد منها كافة عمالنا.

موسى حسام الدين
(اللجنة النقابية للشركة العامة للكبريت):
نحن في الشركة قد وصلنا إلى حالة القنوط من القائمين على الشأن الاقتصادي في الحكومة، وننظر بكثير من القلق إلى التخبط الذي تعانيه وزارة الصناعة، بسبب الضبابية وعدم وضوح الرؤى والأهداف لدى القائمين على معالجة المشاكل في الوزارة.
وبظل الواقع الحالي يحق لنا أن نسأل مجموعة أسئلة:
-١ لماذا كلما رفعت الحكومة شعار «حماية المواطنين وتحسين وضعهم المعاشي»، ارتفعت الأسعار وتدنى مستوى المعيشة؟!
٢. لماذا كلما رفع شعار «الإصلاح الاقتصادي» زاد عدد الشركات المتعثرة والمتوقفة إلى أن وصلت إلى /١٧/ شركة؟!
٣. لماذا كلما رفع شعار «دعم المواد الضرورية» نجد زيادة الضرائب، وخصوصاً على فواتير الماء والكهرباء والهاتف؟!
٤. لماذا يعفى المستثمر من الضرائب وتفرض عليه خوات حماية؟!
٥. لماذا الخجل في تحديد المسؤول عن فقدان عمالنا في بعض الدول؟!
٦. لماذا يحرم عدد من السائقين على الخطوط الداخلية من عملهم لصالح فرد، ولا نعرف ما هو القادم؟!
٧. لماذا يحرم عدد كبير من العمال الساكنين في الضواحي من الماء والكهرباء والصرف الصحي ونحن في القرن /٢١/؟!

مداخلة أحمد عرفات
(اللجنة النقابية في تجمع زجاج القدم):
بعد توقف جميع خطوط الإنتاج بالشركة منذ بداية عام /٢٠٠٩/، وذلك بسبب إقامة مشروع إنتاج زجاج الفلوت، بعد أخذ موافقة الجهات الوصائية بذلك، وتم إجراء العقد للفلوت بين المؤسسة الكيميائية والشركة المنفذة، وسلم الموقع منذ بداية عام ٢٠٠٩. ولكن للأسف الشديد العمل بطيء جداً خلال هذا العام من الشركة المنفذة، وذلك أدى إلى عدم توفر السيولة، مما أثر سلباً على جميع المزايا العمالية، فقد توقف النقل من وإلى الشركة، وكذلك الطبابة واللباس والوجبة الغذائية والستر الجلدية، لأنه ليس للعمال أي علاقة أو ذنب في توقف خطوط الإنتاج بالشركة.

مداخلة عصام السكري
(اللجنة النقابية في تجمع زجاج القدم):
إن التلاعب بمكتسبات طبقتنا العاملة والنيل من حقوقها ما هو إلا تلاعب باستقرار هذا الوطن. وقد جاء في التقرير الاقتصادي المقدم إلى مؤتمرنا، وفي معرض حديثه عن القطاع العام: «كنا نصطدم بواقع أليم وذلك لعدم جدية الحكومة في إصلاح هذا القطاع....»
وهنا أريد القول إننا مع القطاع العام الحامي الوحيد لطبقتنا العاملة، وما الشذرات التي تنطلق من هنا وهناك عن جدوى وجداره القطاع العام، إلا محاولات لتجريد العمال من مكتسباتهم.
إن إصلاح القطاع العام تتأتى من خلال بناء هذا القطاع من الداخل وليس عبر تخصيصه أو إلغاء دوره الاجتماعي المنوط به، فقد أثبتت التجربة العملية وخلال أربعين عاماً جدوى هذا القطاع، كما أثبتت التجربة العملية في الدول الرأسمالية أن اقتصاد السوق ومبدأ ترك السوق ينظم نفسه بنفسه هو مبدأ فاشل، وقد ظهر هذا واضحاً في خضم الأزمة الاقتصادية العالمية.

مداخلة وليد كيلاني
(اللجنة النقابية في شركة «سار»)
تعاني شركتنا من الصعوبات التالية:
١. المنافسة الشديدة من القطاع الخاص.
٢. إنتاج أصناف مشابهه وبأسعار زهيدة ومواصفات دون رقابة تموينية.
٣. عدم تكليف القطاع الخاص أي عبء مادي على المواد الأولية المستوردة الداخلة في الصناعات التحويلية.
٤. كما أن بعض القوانين والمراسيم الصادرة من رئاسة مجلس الوزراء تشكل عبئاً مادياً على القطاع العام، ومنه استجرار المواد الأولية باليورو، مما يؤدي إلى رفع قيمة المواد الجاهزة مقارنة بالقطاع الخاص.
٥. عدم وجود محطات كهربائية تحويلية خاصة بالقطاع العام، كما هو الحال في القطاع الخاص، مما يؤدي إلى عرقلة سير الإنتاج، واهتراء الآلات، وزيادة نسبة الهدر بسبب انقطاع الكهرباء المفاجئ والمتكرر.
نقترح تشميل طبيعة العمل لكل العاملين في الشركة، لتعرضهم جميعاً للمواد الكيميائية الخطرة نفسها، ووجود عدة وفيات بالأمراض السرطانية وإصابات العمل.

جمال القادري
(رئيس اتحاد عمال دمشق):
استغرب الغياب الكامل لأعضاء الإدارات المسؤولة عن الشركات والمؤسسات التي داخلت في المؤتمر، عندما نتناول أي موضوع يخص العمال يجب أن نتحلى بالموضوعية من خلال التزاماتنا العديدة في شركاتنا، كنا نعمل على أساس أن رواتبنا مؤكدة وأن حوافزنا لن يصيبها أي نقص عندما كنا نسير بالاقتصاد المخطط الذي تؤمن به الدولة كل ما يخص حياتنا، أما منذ ٢٠٠٥ وبعد التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي وإقراره في المؤتمر القطري العاشر دخلنا في مرحلة جديدة وثقافة عمل جديدة، وقرار واضح بخصوص الشركات قسمنا إلى الخاسر أو الرابح أو الحدي، لذا يجب أن يغيب عن أذهاننا معيار الخسارة والاتجاه نحو التقييم الصحيح من خلال معيار الربح.
لقد صدر قرار من رئاسة مجلس الوزراء بالتخلي عن بعض أماكن الشركات للقطاع الخاص. إن اللجان النقابية يجب أن تفتح عيونها في هذه المؤسسات وتكون مشاركة في أي عقد، مبرم مع القطاع الخاص، وقد تم إيقاف الكثير من العقود التي لم تكن لمصلحة شركاتنا وعمالنا.
بعد الاجتماع الأخير بين رئاسة مجلس الوزراء مع قيادة الاتحاد، تمت مناقشة كل القضايا التي تم ويتم طرحها في المؤتمرات النقابية، وقد تم الاتفاق على الكثير من النقاط المثارة، وأهمها تثبيت العمال المؤقتين على أساس الراتب الحالي، وعلى اللجان النقابية التأكد من شرط الشاغر في الشركات المختلفة، حتى يتم تثبيتهم مباشرة، ويجعلهم أكثر استقراراً في خدمة الشركة والمؤسسة.
وبالنسبة للضمان الصحي صدر قرار من حيث المبدأ بالموافقة على الضمان الصحي لكافة القطاعات الإدارية، وهناك قرار من وزير المالية حول تطبيق الضمان الصحي في كافة القطاعات.

■■

ماذا بقي من مؤسسة التأمينات يا سيادة الوزيرة؟!

في الجلسة رقم /١٨/ لمجلس إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية تاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٢ وجهت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل بعدم منح عمال القطاع الخاص والمتقاعدين والعاملين في المؤسسة قروضاً، حيث كان العمال يحصلون على هذه القروض منذ عام ٢٠٠٦ من مؤسسة التأمينات، لأن المصارف كانت تشترط تقديم كتاب ضمان من رب العمل للحصول على القروض، ورب العمل لا يمنح العمال هذا الكتاب حيث وقع العمال (بين حانا ومانا).
إن هذا الإجراء المتخذ بحق عمال القطاع الخاص والمتقاعدين يفقد المؤسسة أولاً أموالاً مقتطعة كفائدة على تلك القروض، وثانياً يفقد العمال حقهم بأن يحصلوا على قرض من المؤسسة التي من المفترض بها أن تكون المساعدة لهم في ظل أوضاع اقتصادية لا تخفى على أحد، بغض النظر عن الحجج والمبررات الواهية التي طرحتها الوزيرة بأن المؤسسة ليست مؤسسة مصرفية تمنح القروض!!
ولكن ما نود قوله: ما دور المؤسسة إذا كانت لا تمنح قروضاً، ولا تنشئ صناديق بطالة أو مساعدة اجتماعية للعمال، ولا تعمل على تسجيلهم بالتأمينات، كما فعلت باللجنة التي شكلت مؤخراً لإلغاء تسجيل إصابات العمل لعمال في أمر رخص البناء، وبذلك تكون الوزيرة وجهازها التابع قد جردوا العمال من أبسط حقوقهم.
إن النقابات تتحمل مسؤولية أساسية في الدفاع عن حقوق هؤلاء العمال المتقاعدين والعاملين في القطاع الخاص، حيث يجري هجوم واسع على تلك الحقوق دون رادع، أو دون موقف حازم تجاه ما يجري.

■■

عمال الغاز ينالون شيئاً من حقوقهم



لم يمض سوى أسبوع واحد على نشر مادة «العاملون في القطاع النفطي. إنجازات كبيرة وحقوق مهدورة»، حتى بادرت نقابة عمال النفط في اتحاد عمال دمشق إلى تحقيق أمنيتنا وأمنية العاملين في برج تعبئة أسطوانات الغاز بإقامة حفل تكريمي يليق بالإنجاز الذي صنعوه بخبرة وطنية خالصة، وبإمكانيات محدودة، دون حاجة للكوادر الأجنبية التي كانت الشركة تستعين بها وتكلفها أكثر من /٧٠٠/ ألف يورو على كل برج، لتزيد بذلك الأعباء على الدولة والعمال معاً، فالبرج الذي يستحق لقب «صنع في سورية» تقدر طاقته الإنتاجية ما بين /٩٠٠ - ١٠٠٠/ أسطوانة في الساعة، وبالمواصفات القياسية السورية بجدارة

علي مرعي رئيس نقابة عمال النفط أثنى على الجهود التي بذلها العمال مؤكداً أن توزيع مكافآت مالية وشهادات تقدير هي أقل ما يمكن تقديمه لهؤلاء الذي أبدعوا واجتهدوا دون أي مقابل، ودعا مرعي في ختام كلمته إلى الاستغناء عن الكوادر الأجنبية والاعتماد على الكوادر الوطنية المؤهلة التي تضاهيها بكل شيء، ولعل هذا الحفل أكبر دليل على ذلك.

بدوره المهندس محمد طه مدير فرع دمشق لتوزيع الغاز أكد على العمل الجماعي والمتكامل الذي قام به العمال، والذي توج بتصنيع البرج وإعادة تركيبه بعد أكثر من /٣٥/ سنة بجهود الكادر الفني والهندسي في دمشق وريفها، بعد إضافة ميزة جديدة في التحكم بعامل الأمان المركزي الذي صنع بأيدي وطنية خبيرة ومميزة.

من جانبه أكد عبد الله خطاب المدير العام لشركة المحروقات على ضرورة الاستمرار في الدعم المتواصل للعمال والخبرات الوطنية، وعلى جميع جبهات العمل. مضيفاً إن ما قدمه العمال يجعلنا ندافع بقوة عن تثبيت العمال المتعاقدين، وإدخال العمال الموسمين ضمن خطة الشركة ضمن الفترة القادمة، والعمل على تطوير نظام الحوافز بحيث يكون في خدمة العمال ولمصلحتهم. وكشف الخطاب عن خطة الشركة التي ستصدر خلال شهر من الآن، والتي سيكون من أهم نتائجها إصدار الملاك العددي للشركة، بعد صدور مرسوم جمهوري بهذا الخصوص، مما سيؤدي إلى تثبيت أكثر من /٢٥٠٠/ عامل مؤقت ينتظرون هذا المرسوم بشغف كبير.

ممثلو العمال المكرمين طلبوا الاهتمام أكثر بالعمال الذين يداومون ليلاً ونهاراً وفي جميع أوقات العطل والمناسبات، وإعادة النظر بطريقة منح يوم الراحة والإجازات السنوية للعمال.

■■

المؤتمرات السنوية لنقابات عمال الحسكة

هل أصبح شعار «دعهم يقولون ما يريدون، ونحن نفعل ما نشاء» سارياً في بلادنا؟!

انعقدت في الآونة الأخيرة المؤتمرات النقابية السنوية، ومرة أخرى أكد العديد من النقابيين في مداخلاتهم على وعي وطني وطبقي. المطالب تتكرر، و السؤال هل ستصبح المطالب مدورة من عام إلى آخر كما جرت العادة، أغلب الظن أن الأمور ستأخذ هذا المنحى، ومن هنا فإن الطبقة العاملة وبحكم مصالحها الوطنية والطبقية سترتقي بنضالها ضد السياسات الليبرالية، وضد الهدر والروتين وفساد الإدارات، وهي بذلك تحقق مهمة وطنية وطبقية في آن واحد، ولها كل الحق في ذلك.

وقد أجمعت مداخلات النقابيين في مؤتمر نقابة عمال البناء والأخشاب على العديد من المطالب منها:

- المطالبة بتحسين المستوى المعاشي، وحل مشكلة البطالة وربط الأجور بالأسعار
- تسجيل عمال القطاع الخاص في التأمينات برواتبهم الحقيقية، ومنح عمال القطاع الخاص امتيازات الطبابة المعطاة لعمال القطاع العام.
- توثيق عقود العمل بموجب القانون ٩١ .
- تنسيب عمال مؤسسة الإسكان العسكرية المدنيين إلى النقابات.
- عدم اعتبار كل محافظة الحسكة منطقة حدودية، وإعادة النظر بالمرسوم ٤٩ .
- استثناء العقارات المشمولة بالمخططات التنظيمية من المرسوم ٤٩ .
- حق الإضراب المطلبي.
- بناء معامل ومصانع في محافظة الحسكة لاستيعاب البطالة.
- محاربة الفقر والبطالة عبر التوزيع العادل للثروة الوطنية، وتأمين جبهات عمل عبر الاهتمام بالقطاع العام وتنظيفه من ناهبيه، ومقاومة قوى الخصخصة والاستثمار والتأجير للقطاع العام الرابح، والأخذ بيد المخسر منه.



- محاربة قوى الفساد، وخاصة الكبير منه داخل وخارج جهاز الدولة.
- توسيع الحريات الديمقراطية للجماهير الشعبية عبر حرية الرأي والتظاهر من أجل القضايا العادلة
- رفع الغبن عن الأكراد السوريين المحرومين من الجنسية بموجب إحصاء ٦٢

وقد طالب النقابيون في نقابة عمال استصلاح الموارد المائية بما يلي:

- صرف الوصفات الطبية.
- منح الكسوة العمالية، وتجديد الآليات، وتعيين خريجي معهد الري، وتكريم أبطال الإنتاج.
- صرف البدل النقدي للإجازات الإدارية غير المستجرة.
- منح تعويض طبيعة العمل لخريجي المعاهد المتوسطة.
- صرف اذونات السفر لأكثر من ٥٠ كم.
- منح الوجبة الداعمة ضد الأعمال الخطرة.
- تعيين عمال جدد لرفع وتيرة العمل وتنفيذ الخطط.
- صرف الأجور المتأخرة.
- صرف أدوية للأمراض المزمنة.
- زيادة اعتماد إصلاح الآليات الهندسية.
- تامين جبهات عمل للشركات.
- تأمين سيارة خدمة للمشاريع.
- منح بدل العمل يوم السبت.
- حل مشكلة السكن العمالي الخاص بالشركة في رأس العين.

أما نقابيو نقابة عمال التنمية الزراعية فقد طرحوا المطالب التالية:

- مشاركة العمال واللجنة النقابية في القرارات، وتمثيل العمال في اللجان الإدارية.
- صرف تعويض مالي، وتأمين أطباء اختصاصيين مشهود لهم بالكفاءة لعمال محلج الحسكة، حيث يعاني العديد منهم من أمراض صدرية نتيجة طبيعة المهنة.
- صرف تعويض التعرض للسموم وإجراء فحص دوري لعمال الغرابيل.
- لماذا لم يتم شراء محصول الشعير لموسم ٢٠٠٩؟
- رفع أسعار المحروقات والبذار أدى إلى زيادة تكليف الإنتاج.
- إفساح المجال لخريجي المعاهد المتوسطة بإكمال الدراسة الجامعية، ومنح التراخيص بشكل سلس لإقامة المشاريع.
- صرف مكافآت للعاملين في مجال الثروة الحيوانية، وتأمين جهاز أشعة للمستوصف العمالي بالقامشلي.
- هل أصبح شعار: «دعهم يقولون ما يريدون ونحن نفعل ما نشاء» سارياً في بلادنا؟
- صرف الحوافز الإنتاجية لعمال التشجير الحراجي والمثمر، ومنحهم وجبة غذائية، وتأمين وسيلة نقل لائقة بالعمال بدل التركتور.
- إقامة مشفى للطب النووي بالمحافظة.
- تأمين قطعة أرض لإقامة مشفى عمالي.
- بناء مساكن عمالية في القامشلي.
- وضع أسس عادلة للمكافآت السنوية للعمال.
- استثمار الوفر المالي لمصلحة النقابة.
- صرف تعويض طبيعة العمل ١٠٠ ٪ أسوة بعمال البلديات.
- الفحص الدوري للعمال وقاية من الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان.
- إنشاء معمل ألبان في المحافظة حيث جميع المقومات موجودة.
- بناء دور حضانة لأبناء العاملات.
- إحداث مستوصف عمالي في رأس العين.
- إقامة معمل للنسيج والزيوت في المحافظة.
- الاهتمام بالوحدات الإرشادية البعيدة.

■■

...وبدأت المؤتمرات النقابية العمالية في دير الزور!!

هل ما زال يقال عن المؤتمرات العمالية وغيرها أنها أعراسٌ ومحطات للمراجعة والانطلاق من جديد؟! أم أنها أصبحت لقاءات للشكوى والأنين، أو مجالس عزاء للنواح وذكر محاسن الموتى من المؤسسات والشركات والمعامل التي تغلغل فيها السرطان الطفيلي والبيروقراطي الليبرالي بالفساد والنهب والهدر، ولم يقدم لها العلاج اللازم، فأوشكت على النهاية، وتقوم الحكومة -مدعية إنقاذها- بإطلاق ما يسمى رصاصة الرحمة عليها بالخصخصة أو الاستثمار، ثُمّ تنتهي هذه المؤتمرات بغداء كما العشاء الأخير للسيد المسيح؟!

من يتابع المؤتمرات النقابية رغم ازدياد أوضاع العمال والمعامل سوءاً من جميع النواحي، يجد أنّ حرارتها لم ترتق إلى مستوى المعاناة والحقوق الضائعة والكرامة المستباحة للوطن والمواطن!! فالمطالب ذاتها تتكرر منذ سنوات، والمذكرات ذاتها ترفع، لكن الحكومة تضع في أذن طيناً وفي الأخرى عجيناً، فأصبحت اليد المنتجة لا تطال الدفاع عن نفسها .ثُمّ تخلت الحكومة عن الشراكة التي ادعتها، وأخيراً أصبحت تفعل ما تُريد دون أنّ يردعها أو يحاسبها أحد!

تابعنا بعض هذه المؤتمرات سواء مباشرةً أو عبر التقارير: الصعوبات والتوصيات والمقترحات والمداخلات المقدمة من مكاتب النقابات ولجانها وعمالها ..وكانت المطالب المتكررة ذاتها، كاللباس ونوعيته وسعره، والوجبة وقيمتها، وتعويض طبيعة العمل والاختصاص، وصعوبة العمل وأذون السفر والسكن العمالي، أو الجمعيات وتثبيت المؤقتين، ودور النقابيين والعلاج الصحي وقدم الآليات والفوارق فيه، مع بعض الخصوصيات بين نقابة وأخرى أو هذه اللجنة أو تلك. وسنورد بعضاً منها:

نقابة عمال الطباعة والإعلام:

- لجنة الإرسال الإذاعي: نحن في ٢٠١٠ ويحسب تعويض الاقامة وفق عام ١٩٧٦!! وطالبوا بمعاملتهم بالوجبة كالعاملين في التلفزيون.
- لجنة جامعة الفرات: طالبت بتسوية وضع السائقين ومعاملتهم كفنيين في الفئة الرابعة وليس الخامسة، وأنّ الأطباء في المستوصف العمالي يتقاضون أموالاً زائدة من العمال المرضى بحجة التصوير وزيادة أجور الكشف!!
- لجنة العاملين في مديرية الثقافة: طالبوا بزيادة عدد العاملين من ذوي الاحتياجات الخاصة، وذكروا أنّ لا طبابة للعمال نهائياً!!
- لجنة العاملين في التربية: طالبت بتعبئة الشواغر الكبيرة بالمستخدمين في الريف والمدينة، ومنحهم تعويض المناطق النائية كالمعلمين، وإيجاد مراكز صرف اللباس أو قيمته في المناطق كالبوكمال والمياذين وهجين.

نقابة عمال البناء والأخشاب:

- لجنة شركة الطرق والجسور: طالبت بجبهات عمل محلية على الأقل، لأنها لم تنفذ في عام ٢٠٠٩ أي عقد محلي، ومنح العمال طبيعة العمل كأمثالهم في شركة قاسيون.
- لجنة المشاريع المائية: طالبت بعدم تأخير صرف الكشوف الشهرية من الجهات العامة، مما يؤدي إلى تأخر صرف رواتب العمال.
- لجنة مركز التدريب المهني: طالبت بزيادة المنحة الشهرية للطلاب لتشجيعهم على الانتساب والمتابعة والعمل.
- لجنة الموارد المائية: أكدت على تنمية الوعي لدي الفلاحين في ترشيد المياه، ونقص الكوادر الفنية والادارية.
- لجنة التشغيل والصيانة: طالبت بسرعة توزيع الأراضي المستصلحة لتنظيم عملية الري وتحصيل رسومها.
- لجنة فرع حوض الفرات: طالبت بتطبيق قرار العطلة ليومي الجمعة والسبت، وتمليك المساكن العمالية لساكنيها كما في مدينة الثورة، وإنهاء أعمال التحديد والتحرير في القطاع الثالث، وصرف قيمة السماعة الطبية كالنظارة.
- لجنة شركة البناء: أشارت إلى تسليم مشروع السكك الحديدية لفرع طرطوس، ومشروع المصرف الزراعي بالكسرة، والمجمع القضائي في البوكمال، والمدرسة الفندقية لفرع حمص، وهذا ما حرم فرع الشركة بدير الزور من جبهات عمل. وزيادة أسعار المواد وأجور العمل في السنوات الأخيرة أدى إلى انخفاض نسب التعاقد والتنفيذ من المتعهدين الثانويين.

نقابة عمال التنمية الزراعية:

- لجنة المبقرة: نقص بالعمالة والأطباء البيطريين والسيولة المالية، بسبب ديونها البالغة ١٠ ملايين على شركة الخزن والتسويق وقدم المبنى، ونضيف في «قاسيون» أن قدم البناء وتهالكه يطرح مسألة نقل المبقرة خارج نطاق المنطقة السكانية لما تسببه من روائح وأمراض، كما يطرح مسألة إنشاء معمل ألبان مجدداً رغم أنه مطروح منذ سنوات وهناك من يعرقله رغم توفر الحليب الذي ينقل إلى دمشق!!
- لجنة المصالح العقارية: نقص كبير جداً في الكوادر، والموجودون لا يتناسبون مع حجم العمل الكبير، ويضاف لذلك افتتاح منطقتي البوكمال والمياذين.
- لجنة مركز البحوث العلمية: طالبت بالوقوف على أسباب ما حدث في بذار الشوندر في الموسم الماضي، وخسارة الفلاحين والدولة، وأن وزير الزراعة يوقف تعويضات الانتقال رغم توفر شرطي المسافة والزمن وهذا مخالف للقوانين.
- لجنة مركز الأعلاف: تناولت معاناة العاملين من نقص الأجهزة كالقبان، حيث يوجد ١١ مركزاً للتوزيع وقبان واحد!! وكذلك الفاقد في المستودعات نتيجة الظروف البيئية.
- أحد العمال طرح معاناة العمال الذين طالبوا بتعديل وضعهم ونقلهم إلى الفئة الثانية من حملة المعاهد، وهؤلاء ملزمون بتقديم الاختبار الوطني للغات والحاسوب، بينما حملة الثانوية والجامعة غير مطالبين بذلك.

إنّ هذا يبين برأينا أنّ تهميش المنطقة الشرقية يشمل شركاتها وعمالها أيضاً من خلال حرمانها من جبهات العمل، كما يكشف ادعاءات الحكومة عن وجود عمالة فائضة وعدم سعيها لاستيعاب البطالة التي تزداد يوماً عن يوم، ورغم اقتطاعها من الشركات والمؤسسات قيمة الاهتلاك فيها إلاّ أنها لم تقم بتجديدها، وهذه سرقة مكشوفة انعكست على العمل والعمال والإنتاج.

ويلاحظ أيضاً في تلك المؤتمرات ندرة التطرق للنهج الاقتصادي الليبرالي للطاقم الاقتصادي وانعكاساته على أمن المجتمع والوطن من جميع النواحي، والضعف الشديد للقوى السياسية، وحقوق الطبقة العاملة في التعبير عن رأيها، وأولها حقّ الإضراب، بينما يعتبر أحد القياديين أن حقوق الطبقة العاملة في سورية في القانون متوفرة أكثر من أي دولة في العالم، وأنّ لا سيادة على مؤتمراتها، بينما الواقع يُبين عكس ذلك. وقيادي آخر يحاول حصر المناقشات في المؤتمرات بموضوع التقارير، معتبراً العمل النقابي هو المحور فقط، دون طرح معاناة الشركات أو معاناة العامل كمواطن!!

■ **زهير مشعان**

عمال درعا في مؤتمر نقابة عمال البناء والأخشاب:

المستفيد من التقصير والتأخير هو قوى الفساد..

مداخلات اللجان النقابية لعمال الشركة العامة للبناء في درعا ركزت على الأمور التالية:

١ - إيجاد جبهات عمل تغطي خطة الفرع لعام ٢٠١٠ والمقدرة بحوالي /٢٠٠/ مليون ل.س يتوفر منها حوالي /١٥٠/ مليوناً.
٢ - إصدار قانون الضمان الصحي الذي يشمل كل العاملين بالدولة.
٣ - تحديث الآليات.
٤ - تأمين مقالع للطف البركاني في المحافظة.
٥ - تأمين عقود التراضي للشركة.
٦ - تثبيت العمال المؤقتين.
٧ - رفع اعتمادات اللباس وصرفه بشكل سنوي.
٨ - رفع اعتمادات الطبابة، وأن يقوم اتحاد العمال بتأمين جهاز طبقي محوري للاتحاد.
٩ - تعطيل يوم السبت أو إعطاء بدل نقدي.
١٠ - صرف وجبة طعام للعمال الذين يتعرضون لأبخرة الإسفلت وغبار المجابل.
١١ - صرف بدل نقدي عن الإجازات السنوية.
١٢ - رفع سقف نهاية الخدمة إلى مبلغ /٤٠٠٠٠٠/ ل.س بدلاً من /١٥٠٠٠٠/ ل.س.

اللجان النقابية في مديرية الموارد المائية بدرعا طالبت بما يلي:

١) رفع سقف الرواتب للعاملين في الدولة لاستيعاب الزيادات المستقبلية والترفيعات.
٢) استثمار وتفعيل كل الكفاءات البشرية في الدوائر، وزجها بالمشاركة الفعالة للبناء والعطاء وبمنتهى الشفافية.
٣) تحديث آلية ومنهجية عمل التنظيم النقابي، ليتناسب مع تطور المرحلة، وليساهم في رفع كفاءة الطبقة العاملة وتحقيق مكاسبها.
٤) تمثيل التنظيم النقابي في البعثات التفتيشية، والأخذ بمقترح التنظيم النقابي في هذه البعثات.

وأخيراً التأكيد على أخذ كل المقترحات على محمل الجد والتنفيذ، لكي لا تبقى حبراً على ورق، ونبقى نكررها في كل مؤتمر.

● كلمة الرفيق خالد الشرع

إن المؤتمرات النقابية هي نقطة هامة في تقييم عملنا خلال المرحلة الماضية، ووضع المهام النضالية للمرحلة اللاحقة، وللتعاطي مع الأمور بشفافية علينا أن ننطلق على أساس قاعدة الأعمال تقاس بالنتائج.

وإذا أخذنا هذا المعيار في القياس، تؤكد لنا الوقائع أن السياسات الاقتصادية الليبرالية التي ينتهجها الفريق الاقتصادي أدت في نهاية المطاف إلى بيع عدد جديد من شركات ومعامل القطاع العام بحجة أنها خاسرة، متجاهلين أنها مخسرة ومنهوبة.

إن محاربة الفساد قضية وطنية بامتياز، وقد اهتمت «قاسيون» بهذه القضية دائماً، ونذكر من الملفات التي طرحتها الجريدة حول هذا الموضوع:

١) الملف المتعلق بمديرية الموارد المائية تحت عنوان: «تزوير كشوفات ونهب للمال العام».
٢) «لمصلحة من التستر على ما يجري في مديرية الموارد المائية بدرعا».

وقد طرح موضوع سد سحم الجولان أكثر من مرة، فلماذا لم تقم الجهات الوصائية والمسؤلون (وزير الري، أو المدير العام للموارد المائية، أو محافظ درعا، أو الجهات الرقابية الأخرى) بالتحقيق في الملف المذكور؟

وكذلك فتحت جريدة قاسيون ملف أملاك الخط الحديدي الحجازي تحت عنوان: «خط الحديد الحجازي في أيدي المستثمرين» مستندة إلى الوثائق التي تثبت ذلك. وأيضاً فتحت ملف التعدي على المصالح العقارية، و قيام المستثمر بهدم سور في مديرية السياحة.

وفيما يتعلق بالمدعو محمد العالوي الذي كان يشغل منصب مدير فرع الطرق والجسور في درعا رغم وجود حكم صادر بحقه، فقد تم تسليمه منصب مدير الطرق والجسور في محافظة القنيطرة، بدلاً من كف يده عن العمل!!

إن المستفيد من التقصير والتأخير هي قوى الفساد وليس الوطن، وكلنا أمل أن في هذا الوطن شرفاء كثر يهمهم استبيان الحقيقة، وذلك صوناً لكرامة الوطن والمواطن التي هي فوق كل اعتبار.

■■

الاتفاقية العربية رقم /٣/ لعام ١٩٧١ بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية في فروع التأمينات الاجتماعية.

● المادة السابعة:

يجب أن يشمل التشريع الوطني فرعين اثنين على الأقل من فروع التأمينات الآتية:

أ - تأمين إصابات العمل، ويشمل حوادث العمل والأمراض المهنية.
ب - التأمين الصحي (ضد المرض).
ت - تأمين الأمومة (الحمل والوضع).
ث - التأمين ضد العجز.
ج - تأمين الشيخوخة.
ح - التأمين ضد الوفاة.
خ - التأمين ضد البطالة.
د - تأمين المنافع العائلية.

● المادة الثامنة:

يحدد التشريع الوطني المقصود بإصابة العمل ومرض المهنة بحيث لا يقل عدد الأمراض المهنية عن خمسة عشر مرضاً من الأمراض الواردة في الجدول المرافق لهذه الاتفاقية.

● المادة التاسعة:

يجب أن تتضمن منافع التأمين في حالة حوادث العمل والأمراض المهنية على الأخص ما يأتي:

١) الخدمات الطبية وتشمل على وجه الخصوص:
أ- العلاج بمعرفة الأطباء العامين، بما في ذلك الزيارات المنزلية.
ب - العلاج بمعرفة الأخصائيين.
ت - صور الأشعة والبحوث المخبرية.
ث - العلاج والإقامة في المشفى بما في ذلك العمليات الجراحية.
ج - صرف الأدوية اللازمة.

ويستمر تقديم هذه الخدمات حتى يتم شفاء المصاب، أو تستقر درجة عجزه، أو يتوفى.

برسم وزير الاتصالات.. رحلة الأمل الماراثونية لإصلاح خط هاتف..

توجه أهالي قرية جسر التوتة الواقعة في سهل الغاب - محافظة حماة، إلى صحيفة قاسيون، لكي تسمع شكواهم إلى وزارة الاتصالات والتقانة بعد أن ضاقت بهم الحيل وانعدمت عندهم الثقة بالمسؤولين في محافظة حماة ؟

فأهالي القرية يشكون من انقطاع خطوطهم الهاتفية الثابتة البالغ عددها خمسة وسبعين خطاً منذ فترات مختلفة في طولها، فقسم من هذه الخطوط معطل منذ أكثر من ثلاث سنوات، وقسم آخر منذ سنتين، أما آخر الخطوط فقد صمد حتى ما قبل عدة شهور، لكنه تعطل فجأة وبشكل كامل عندما انقطع الكبل الهوائي الواصل من مركز جورين الآلي إلى قرية جسر التوتة.

شكل أهالي القرية لجنة ووقعوا على عريضة تطالب بتغيير الحال إلى أحسن، وهنا بدأت المتاعب، حيث كانت بداية معاناتهم مع مدير مركز الاتصالات في جورين، الذي وضع اللوم كله على المهندس المسؤول عن الخدمات الريفية بمديرية الهاتف بالمحافظة! لعدم تزويده بكبل جديد.

سارع الأهالي للاتصال مع المهندس المذكور للاستفسار عن السبب، فأجابهم بأنه سوف يضع حداً لهذه المشكلة، وسوف يعمل على إصلاح جميع الخطوط المقطوعة من خلال تزويد القرية بكبل جديد. ولكن الوعد بقي وعداً.. و(على الوعد ياكمون)!؟.

لم يطل الصبر بالأهالي، فتقدموا بعريضة إلى محافظ حماة السابق عليها أرقام هواتفهم المقطوعة وأسماؤهم، ولكنها بقيت باردة في الدروج أو أحيلت إلى سلة المهملات.

اتصلوا بمدير الهاتف بحماة، فأبدى تفهماً لقضيتهم، ووعدهم وعداً مسؤولاً بأنه سيحل المشكلة نهائياً خلال شهر ونصف، لأنه سوف يعمل على تزويد القرية بصحون لاقطة بدلاً من الكبل الهوائي، وطلب منهم الصبر والتريث؟ انقضت المدة وزادت شهوراً وليالي ولم يحصلوا على أية نتيجة!

اتصلوا بالمهندس المسؤول عن الصحون اللاقطة، فأكد أن اللوم يقع على الشركة الألمانية التي وعدت بتزويد فرع المؤسسة بصحون لاقطة وأخلفت بوعدها، ولم يعد الأهالي بشيء، ولم يعطهم رقم الشركة ليكملوا مسيرتهم الماراثونية!.

وإلى الآن والأهالي متمسكون بالأمل، وما زالوا يدفعون الرسوم والفواتير في كل دورة، وهم في حالة انتظار حرارة الخطوط التي تنتظر من يقوم بإصلاحها، علماً بأن الكبل القديم ليس من الصعب إصلاحه، على الأقل ريثما تصل الصحون اللاقطة!..

فما ذنب المواطن أن يتحمل كل هذا التيه الذي لا نهاية له مع مدراء مؤسسات من النوع السائد في بلدنا؟ المسألة برسم وزير الاتصالات..

■ فهد الحمدو - الغاب

مجلس اتحاد عمال اللاذقية يكشف السر:

الوكالات البحرية الخاصة تجافي الحقيقة.. وتدّعي الأباطيل!

◄ علي نمر



إذا استطاع البعض أن يدفع باتجاه استصدار المرسوم /٥٥/ لعام ٢٠٠٥، القاضي بالسماح للوكالات البحرية الخاصة بالعمل في المرافئ السورية، فإن هناك آخرين يعملون بكل طاقتهم اليوم لفتح الطريق أمام المستثمرين على اختلاف وجوههم وأسمائهم للسيطرة والتحكم بكل الخطوط والعمليات الخدمية للمرافئ السورية.. يجري كل هذا على الرغم من علم الجميع أن شركة التوكيلات الملاحية، وهي شركة عامة، الوحيدة التي أوكل إليها بحكم القانون أن تكون وكيلاً بحريا لجميع السفن القادمة إلى سورية، وقد قدّمت للخزينة منذ تأسيسها مليارات الليرات على مدار السنوات الماضية، لذلك فإن تحجيم دورها تحت طلب إدارتها (؟) وموافقة وزارة النقل على ذلك، لاقيا معارضة واستهجاناً واستغرابا من آلاف العاملين في الشركة، ومن المواطنين كافة.. لأنه يكاد يكون من القضايا التي لا يُصدّق حدوثها!!

والخطير في الأمر، أن مجلس اتحاد عمال محافظة اللاذقية أشار في أكثر من مناسبة للمحاولات المستمرة الساعية لتحجيم دور الشركة، ولكن لا حياة لمن تنادي، وهذا له أبعاد خطيرة، ويدل على تواطؤات غير متوقعة..

فوفق كتاب مجلس اتحاد عمال اللاذقية الموجه للاتحاد العام لنقابات العمال، رداً كتاب رئيس غرفة الملاحة البحرية السورية رقم /٩/٦٩٤ تاريخ ٢٠٠٩/٩/٢٥، الموجه لوزير النقل، والمتضمن اقتراح إلغاء العمولة التي تدفع لشركة التوكيلات الملاحية من الوكالات الخاصة، يتضح مايلي:

«- ورد في البند الأول من الكتاب آنف الذكر مايلي:

(الضرائب المدفوعة للمالية /٢٨٢,٧٤٤٩٦٨/ ل.س منذ صدور المرسوم التشريعي رقم /٥٥/ لعام ٢٠٠٢ وحتى تاريخه).

نبين لكم بأن ما حققته شركة التوكيلات الملاحية لصندوق الدين العام لعام ٢٠٠٢ بما فيها مصاريف ونفقات شركة التوكيلات الملاحية قبل صدور المرسوم، هو ما يقارب مليار ليرة سورية خلال عام واحد، بينما ما حققته هذه الوكالات مجتمعة خلال سبع سنوات لا يتجاوز /٣٠٠/ مليون ل.س، أي أن هناك مبالغ ضائعة على الدولة (سبع مليارات ل.س) فأية فائدة جنتها الدولة من خلال هذه الوكالات؟

- ورد في البند الثاني: (ارتفع عدد الخطوط الملاحية المستقدمة حيث قارب /٥٠/ خطاً من أهم الخطوط العالمية ومن معظم الجنسيات).

إن المشرع عندما أجاز الترخيص لوكالة ملاحية خاصة ألزمها أن تستقدم خطاً ملاحياً جديداً، وهذا يعني أنه تم الترخيص لما يقارب /٨٥/ وكالة خاصة دون استقطاب أي خط ملاحي جديد، بل تم أخذ الخطوط التي كانت بوكالة شركة التوكيلات الملاحية، ما أدى إلى تفاقم البطالة المقنعة لدى الشركة وانخفاض حاد في إيراداتها التي كانت تؤول لخزينة الدولة.

- ورد في البند الثالث: (دفعت الوكالات رسوماً لشركة التوكيلات الملاحية ما يقارب /١٥,٥٦٢٠٦١/ دولار).

إن المبالغ المدفوعة لشركة التوكيلات الملاحية هي بدل وكالة حسب ما نص عليه المرسوم /٥٠/ لعام ٢٠٠٢ وقرار وزارة النقل رقم /٧٥٠/ لعام ٢٠٠٣ وتوصية اللجنة الاقتصادية المتخذة في جلستها رقم /٥٦/ لعام ٢٠٠٣، وذلك للحفاظ على استمرارية شركة التوكيلات الملاحية في دفع رواتب العاملين فيها.

- ورد في البند الرابع: (وفرت الوكالات البحرية الخاصة فرص عمل لأكثر من /١٠٠٠/ عامل دائم ومؤقت).

ونحيطكم علماً بأنه حتى تاريخه لم تقدم هذه الوكالات مجتمعة ما يثبت بأنهم استخدموا العدد المذكور بشكل رسمي وموثق.. رغم ادعائها أنها حققت /١٠٠٠/ فرصة عمل.. ففي عام ٢٠٠٢ عندما كان واردات المرفأ وصادراته لا تتجاوز /٦/ مليون طن في العام، كان هناك /٧٥٤/ عاملاً، أما اليوم ما بقي من العاملين لدى التوكيلات الملاحية /٥١٤/ عاملاً وعاملة وانتهاء فرص /٦٠٠/ كاتب كانوا يعيلون /٦٠٠/ أسرة في هذه المحافظة، أما في عام ٢٠٠٩ عندما تجاوزت الواردات عشرة ملايين طن لا يزال العمال في تناقص مضطرد عاماً بعد عام، وهذا ضيع أكثر من ألفي فرصة عمل بين كاتب تعداد وخطة قوى عاملة قياساً لنسبة الزيادة في الطوناج.

- ورد في البند الخامس: (ساهمت برفع إنتاجية المرافئ السورية، وبلغت أكثر من /٢٠/ مليون طن و/٦٠٠٠٠٠/ حاوية).

هذا الموضوع يعود لسياسة الدولة الاقتصادية في الاستيراد والتصدير، وليس بسبب تدخل عمل هذه الوكالات، لا بل إنها ساهمت في عرقلة العمل عندما كان يتم البحث عن مندوب الوكيل للتوقيع على وثائق الشحن بالإضافة إلى زيادة غرامات التأخير على الحاويات التي كبدت الدولة مبالغ طائلة من القطع الأجنبي بالإضافة إلى تضرر الحاويات والبضائع معاً.

- ورد في البند السادس: (حسّنت مصداقية العمل وأعطت الفرصة للشركة الناقلة وفق معايير الجودة والأسعار المنافسة والخدمة الأفضل).

هذا الادعاء لا صحة له، بدليل أن شركة التوكيلات الملاحية حصلت على شهادة بطل إنتاج لأكثر من عام، بالإضافة إلى عملها ضمن القوانين والأنظمة المرعية الإجراء في الجمهورية العربية السورية وعالم النقل البحري الذي توجه بأكثر من كتاب شكر وثناء على عمل هذه الشركة من ربابنة السفن وأصحاب الخطوط الملاحية العالمية، وما يدعو للاستغراب أن الوكيل يقيم نفسه بنفسه»...؟

وقد انتهى مجلس اتحاد عمال اللاذقية إلى خلاصة وهي أنه:

«بناءً على طلب رئيس غرفة الملاحة إلغاء عمولة التوكيلات الملاحية وكتاب مديرية شؤون النقل البحري في وزارة النقل تاريخ ٢٠٠٩/١٠٠/٥ وحاشية وزير النقل عليها التي تضمنت موافقة على تشكيل لجنة لدراسة طلب غرفة الملاحة، لا نرى من ضرورة لتشكيل هذه اللجنة كون المرسوم /٦١/ أنف الذكر لا يشمل شركة التوكيلات الملاحية ولا علاقة لها به، وإن طلب غرفة الملاحة غير قانوني، وإن إلغاء بدل الوكالة مخالف للأسباب الموجبة للمرسوم /٥٥/ لعام ٢٠٠٢ وتوجيه اللجنة الاقتصادية والقرارات الوزارية الناظمة لعمل المرسوم.. لذلك نقترح طي الموضوع وعدم تشكيل اللجنة للأسباب المبينة أعلاه، وإذا كان هناك من إصرار على تشكيل هذه اللجنة حسب ما ورد بكتاب وزير النقل /٦/١٠٥٨٧ تاريخ ٢٠٠٩/١٠/١١.. يرجى العمل على إشراك التنظيم النقابي».

بعد كل ما تقدم نقول إن أهل مكة أدرى بشعابها، ولا أحد يعلم بخطورة التهاون مع الشركات الخاصة إلا الذي يعمل فيها وعلى التصاق مباشر بكل ما يجري في الموانئ، ولعل مجلس اتحاد عمال اللاذقية أصاب الهدف تماماً في تناوله تلك التفاصيل بنداً بنداً، وكشفه للحقيقة التي يتم التستر عليها من بعض المسؤولين. والسؤال هنا: هل سيقف الاتحاد العام لنقابات العمال متفرجاً على هذا التضليل، أم سيهب مدافعاً عن القطاع العام كما هو مأمول منه؟.

أهالي الزبداني ومعلولا ينتظرون الإفراج عن التراخيص

أصبح «التخبط» سمة ملازمة لأي قرار إداري في المؤسسات والإدارات بمختلف أنواعها وأعمالها، وهكذا ينتظر المواطن سنوات للإفراج عن قرار لا يحتمل صدوره أو تأخره أكثر من بضعة أسابيع أو أشهر بالكثير، فليس معقولاً، وبعد مرور ثلاثة أعوام على قرار محافظ ريف دمشق بفتح تراخيص البناء وإعطائها ضمن المخطط التنظيمي لمدينة الزبداني، أن يبقى قرار المنح محجوزاً عليه وممنوعاً من الصرف، على الرغم من أنه جاء بعد سنتين من قرار سابق صدر بإيقاف منح التراخيص الموجودة ضمن مخططات منطقتي إقليم وادي بردى ومعلولا، كما تم تصنيفه وذلك بهدف دراسة مشروع التخطيط الإقليمي لمناطق الإقليمين.

القرار ومنذ لحظة صدوره شكل نكسة لجميع القاطنين في هذه المناطق بسبب توقف مصالحهم المرتبطة أصلاً بالحدود النهائية للمخططات التنظيمية، علماً أن الجهات العاملة في هذه المخططات والمستفيدة منها بشكل مباشر، لم تباشر أي عمل تخطيطي إلا بعد حصولها على جميع الموافقات «المكتب التنفيذي في المحافظة، ومجلس المدينة التابعة لها، ومديرية خدمات الريف».. ومع ذلك أصر محافظ الريف على موقفه بقرار المنع والطلب من جميع المستفيدين بالتريث لحين السماح لهم بالحصول على رخص البناء المتعلقة بمشروعات الإفراز في مدينة الزبداني.

محافظة ريف دمشق، ولكي تبرئ نفسها من قرار المنع، مازالت مصرة على أن منح تراخيص البناء داخل المخطط التنظيمي القديم للزبداني ومعلولا لم يغلق، وأن المحافظة تمنح الرخص باستثناء مناطق التوسع التي شملها قرار المنع، وأن المحافظة بصدد تكليف إحدى الشركات الدارسة لإعادة دراسة وتقييم المخطط التنظيمي للزبداني ومعلولا وفق شرائح محددة، بالاعتماد على عدد السكان ونسب الزيادة ومناطق التوسع التي ستحدد طريقة المنح، لكن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة: إلى متى سينتظر أهالي المنطقة؟ وعلى مسؤولية من تعطيل مصالح السكان كل هذه السنوات؟

يذكر أن مناطق التوسع هي أصلاً ضمن المخططات التنظيمية ومصدق عليها من المحافظة، فهل يأتي الفرج؟

رحيل مناضل..



نعت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في حمص، الرفيق خطار غالي «أبو بشار» عضو اللجنة، الذي وافته المنية يوم الجمعة في ٢٠١٠/١/٢٩..

ولد الرفيق الراحل في قرية الكيمة عام ١٩٣٣ ضمن بيئة فقيرة، وسرعان ما تأثر بالفكر الماركسي، فانتسب إلى صفوف الحزب الشيوعي السوري عام ١٩٤٥، وشارك في جميع مراحل النضال التي مر بها الحزب طوال ستين عاماً، كما عاش ظروف السجن بعد تعرضه للاعتقال في عام ١٩٥٩..

أثبت الرفيق «أبو بشار» في أدائه للمهام العديدة التي كلف بها، أنه مثال للإنسان الشيوعي، إذ كان صادقاً أميناً ومعطاءً، نذر عمره لخدمة الحزب والوطن والفقراء، وبقي رافضاً للانقسامات التي مزّقت الحزب، ساعياً لوحدة الشيوعيين السوريين، واستمر في نضاله حتى آخر يوم في حياته..

تم تكريم الرفيق الراحل في الاجتماع الوطني الثامن للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين ضمن جمهرة من الرفاق القدامى.

أسرة تحرير قاسيون تتقدم من آل الفقيد ورفاقه وأصدقائه ومحبيه بأحر العزاء، راجية للجميع الصبر والسلوان وطول البقاء.

في الرقة.. مزارع وبلديات دون صرف صحي

أربعة عقود مرت منذ أن تم إنشاء المزارع في محافظة الرقة، وفق مخططات تنظيمية نموذجية، قامت ببنائها وزارة سد الفرات آنذاك.. شوارع وحدائق ومرافق عامة مختلفة وضعت لتخديم الفلاحين والعمال مع أسرهم وأطفالهم، لكنها بكل أسف، بقيت محرومةً من قضيتين أساسيتين..



الأولى: الهاتف، وقد طالبنا به في السنة الماضية عبر قاسيون، واستجاب المحافظ السابق مشكوراً، وتم تخديم أغلب المزارع، بعد مطالبات عديدة للأهالي استمرت نحو عقدين من الزمن.

الثانية: الصرف الصحي، حيث ينعدم في المزارع الكبيرة منها والصغيرة، وما زال الأهالي يحفرون جوراً فنية في البيت أو على الأرصفة لتخدمهم، ومعروف مدى خطورة هذه الجور الفنية وما ينتج عنها من انخفاسات وتلوث وغيرها.. ورغم المطالبات الكثيرة المستمرة منذ سنوات، لكن لا حياة لمن تنادي.

والأمر اللافت للنظر أن هذه المزارع لها بلديات ومجالس، لكنها مُهمَّشة من جهة، ولا تقوم بدورها المنوط بها من جهة أخرى.

أمام هذه الحال لا يسعنا إلا التوجه لمحافظ الرقة الجديد، لننقل إليه معاناة المواطنين المنتجين هم وأسرهم، هؤلاء الذين يقدمون الخيرات للوطن وأبنائه.. فهناك حوالي إثنتا عشرة مزرعة كبيرة يتراوح عدد سكان كلّ واحدة ما بين ٣ إلى ٥ آلاف مواطن، عدا المزارع الصغيرة، يطالبون بتخديمهم بالصرف الصحي، ولهم الحقّ في ذلك، وقد سبق أن طالبوا عبر المنظمات الشعبية والحزبية، وفي المؤتمرات المختلفة، لكن لم تكن هناك آذانٌ صاغية لمطالبهم، حتى أن البعض من السكان يرى أنّ هناك من لا يريد تحقيق مطالبهم ليتاح له المزيد من النهب..

إن لسكان هذه التجمعات السكنية الحقّ ولو بجزء من الأموال التي كانت تُهدر هنا وهناك على فلل بعض المسؤولين وخدماتها المتكاملة..

إننا في قاسيون نقف إلى جانب هؤلاء المواطنين، ونطالب معهم بالاستجابة لمطالبهم العادلة التي لم تعد تقبل التأجيل..

■ مراسل قاسيون - محمد الفياض

الخطط الاستثمارية وبؤر الفساد..

أسلوب متطور لهدر الملايين وتضييع الجدوى الاقتصادية!

◄ نزار عادلة

تتبارى المؤسسات الإنتاجية مع بداية كل عام، بالتقارير التي تصدرها عن أداء معاملها في مجالات الإنتاج والتسويق والخطط الاستثمارية لعام فائت، ومن يطلع على هذه التقارير يشعر بالغبطة للجهود التي تبذلها الإدارات بهدف تنفيذ الخطط الاستثمارية والإنتاجية والتسويقية، والتي تبلغ في أكثر المؤسسات ١٠٠٪، لكن الوقائع تقول إن الإنفاق الاستثماري يواصل تراجعه، وتشهد بذلك بيانات الموازنة العامة للدولة منذ العام ١٩٩٥..



إن الذي يطالع موازنة الدولة للعام الحالي يكتشف تغييراً مهماً في التركيب الهيكلي للإنفاق العام، يتضمن تراجعاً عن الدور التنموي الاستثماري، ورافق ذلك تحرير التبادل التجاري، الأمر الذي خلق صعوبات كبيرة وتحديات أكبر بالنسبة لمؤسسات القطاعين العام والخاص، حيث واجهت وتواجه منافسة حاسمة أدت إلى إغلاق آلاف الشركات الصغيرة والمعامل في القطاع الخاص، وتحول أصحابها إلى تجار وسماسرة، وأودت بشركات القطاع العام إلى خسارات كبيرة، وتوقفت شركات ومؤسسات عديدة، والشركات التي مازالت تعمل تسير في طريقها إلى الهاوية.

دون مساءلة

لم تسأل الجهات الوصائية أية مؤسسة عن إنفاق موازنتها الاستثمارية، ولم تسأل المؤسسة أية شركة من شركاتها عن أوجه الإنفاق ونسب الإنجاز الفعلية.

أحد الإداريين في مؤسسة عامة هامة طلب عدم ذكر اسمه، قال رداً على سؤال عن الخطة الاستثمارية في المنشأة التي يديرها: «الخطة الاستثمارية في مؤسساتنا كذبة كبرى، الهدف منها صرف الأموال للتجار والمتعهدين، وإذا كانت هناك شركة لم تنفذ خططها، فعموماً أوضاعنا بخير، فإذا لم تكن هناك خطة يعني لا توجد سرقة»، والمثير أن رئاسة الوزراء تطلب من المؤسسات صرف الأموال المخصصة دون البحث في النتائج وما يحققه هذا الصرف.

في معظم شركاتنا مشاريع خلبية، نهدم بناءً ونشيد آخر. وفي نهاية العام تتم المناقلات من بند إلى آخر. ويتابع الإداري قائلاً: «أعطني ٥ مليون لإقامة خط إنتاجي ولكن اسألني ماذا حققت؟ وما جدوى هذا الخط؟، المؤسف أن أحداً لا يسأل، فالمؤسسات التي لم تنفذ خططها الاستثمارية لم تسرق الأموال».

الفساد هنا

انطلاقاً من هنا انطلق الفساد في المؤسسات العامة، وانطلاقاً من هنا ترعرع جيل من السماسرة والوسطاء والمتعهدين في القطاع الخاص مع شركاء لهم في القطاع العام، هدروا المليارات وضيعوا الجدوى من مشاريع إستراتيجية كبيرة، وخرجت شركات ومشروعات كبرى من الخدمة وشركات ومؤسسات أخرى تحتضر وفي طريقها إلى التوقف، إفساد قطاع من المواطنين وإخراجهم من دائرة العناصر الخيرة في المجتمع إلى ممارسة أعمال غير مشروعة بهدف الإثراء على حساب مصالح المجتمع والاقتصاد الوطني، ولم تفكر الجهات الوصائية في نقل وتوطين التكنولوجيا المستوردة بمختلف مستوياتها وأنواعها، أو التفكير في إنتاج منتجات مماثلة للمنتجات الموجودة في الأسواق العالمية، انحصر العمل في تشغيل المعامل وإصدار التقارير عن نسب الإنتاج المرتفعة، وهدر الأموال في غير مكانها دون مساءلة أو محاسبة.

مؤسسات وإدارات.. وتقارير خلبية

تقرير المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية لعام ٢٠٠٩ يقسم شركات المؤسسة من حيث تنفيذ الخطط الإنتاجية إلى ثلاث فئات، وجاءت في الفئة الأولى شركة الأحذية بنسبة تنفيذ ٩٦٪، والشركة الطبية ٨٨٪، وزجاج حلب ٨٩٪، والأسمدة ٨٧٪، وورق دير الزور ٨٣٪، بينما تفاوتت شركات الفئة الثانية بنسب تنفيذها بين ٦٠٪ - ٨٠٪، وجاءت دباغة دمشق ٧٦٪، ودباغة حلب ٧٥٪، وبلاستيك حلب ٧٠٪، والفئة الثالثة الدهانات /٥٤٪/ والشركة الأهلية ٥٢٪، والإطارات ٤٧٪، والمنظفات ٣٥٪... أما تنفيذ الخطط الاستثمارية والتي بلغت ١,٣٦٠ مليار ل.س، فبلغ الاستثمار في المؤسسة نسبة ٩٥٪.

تقارير خلبية وهمية لأن شركة الأحذية تتوقف لأشهر عديدة ولا تنتج إلا حين الطلب، وهي في عجز مالي، وعرضت بعض معاملها للاستثمار ولم يتقدم أحد، فالشركة إذا كانت تعمل بـ٢٠٪ من مجموع طاقتها، فإن نسبة التنفيذ الـ٩٦٪ هي من أصل الـ٢٠٪ العاملة فقط. وكذلك شأن الشركات الأخرى.

أسلوب العمل بالطاقات الدنيا وحسب الطلب، جاء بسبب انفتاح الأسواق واستيراد مختلف المنتجات الرخيصة والسيئة، وقد انعكس هذا على الصناعة السورية بشكل عام دون حماية للإنتاج الوطني، في ظل الإغراق الممنوع في عرف منظمة التجارة العالمية، وبسبب ارتفاع الرسوم والضرائب، الجمركية والاستهلاكية، التي قد تصل إلى ٢٠٪ من تكلفة الإنتاج.

وللطاقة أيضاً مساهمة كبرى

سبب ارتفاع أسعار الطاقة عن الأسعار العالمية خللاً كبيراً في المجال التنافسي في الجودة والمواصفات والمقاييس وتراجع الإقبال على منتجات القطاع العام من قبل المؤسسات التسويقية، وكانت هذه المؤسسات قد أنشئت أصلاً من أجل استجرار إنتاج القطاع العام، ولكنها تراجعت أمام إغراءات ما يقدمه القطاع الخاص، ولا نعرف الآن مبرر استمرارها.

بلغت نسبة التنفيذ في الخطة الاستثمارية العام الماضي ٩٥٪، وهنا نسأل: أين صرف مبلغ مليون و٣٦٠ ألف ل.س؟!

لم يصرف على الاستبدال والتجديد والتطوير والتحديث، رغم أن المبلغ قليل قياساً إلى شركات هامة، ولكن المبلغ صرف بنسبة ٩٥٪.

مثال آخر من خلال شركة حديد حماة الإستراتيجية التنافسية، والرابحة حتى الآن، فقد بلغت نسبة تنفيذ الخطة الإنتاجية في معمل الصهر ٩٧٪، وفي معمل القضبان ٦٩٪، ومعمل الأنابيب متوقف عن الإنتاج ومعمل الباسل يقوم بتنفيذ وتصنيع الطلبيات، ونفذ من الخطة الاستثمارية نسبة ٩٠٪، ولكن أين؟! في بناء سور لقطعة أرض عائدة للشركة. نعم لقد صرف المبلغ فعلاً.

إنفاق استثماري

ما يعنينا هنا هو الإنفاق الاستثماري الذي بلغ ٣ مليارات و٩٧٣ ألف ل.س والأرباح مع كل الضرائب بلغت ٤,٩٥٧ مليار ل.س. صحيح أن القطاع العام مازال رابحاً حتى الآن، ونحن مع زيادة الاستثمارات، ولكن السؤال المطروح: «أين ذهبت الاستثمارات السابقة؟ وأين ستذهب استثمارات ٣ مليار ل.س؟! الاستثمارات إذا لم تضاعف الأرباح فماذا يعني ذلك بالضبط؟»

لم تسأل مؤسسة، ولم يسألِ وزير، ولم يسأل رئيس مجلس الوزراء: أين صرفتم ما خُصِّص لكم؟ وما هو جدوى عملكم؟ ولكنهم يسألون: «لماذا لم تنفذوا الخطط الاستثمارية!!»

أبرمت مؤسسة كبرى عقداً بقيمة ٥٨٨ ألف دولار مع شركة روسية لتنفيذ أعمال الصيانة وتأمين قطع التبديل، وكانت هذه المؤسسة خلال سنوات طويلة في حالة إهمال كامل لبرامج الصيانة ولكوادرها الفنية. وفي عام آخر أبرمت عقداً مع شركة أخرى لتنفيذ صيانة وتوريد قطع تبديل بالعقد رقم ٢٢/٦١٢ بقيمة ٥٢٠ ألف دولار، أي أقل بـ٦٨ ألف دولار من عقد المجموعة الثامنة، وذلك بعد أن قرر مجلس الإدارة الطلب من مديرية الإمداد في المؤسسة لاستدعاء الشركات العارضة الثلاث لممارسة عملية كسر السعر، فالشركة الفائزة بالعرض قامت بكسر السعر المقدم من مليون و٩٧ ألف دولار إلى ٥٢٠ ألف دولار، وبفارق ٥٧٧ ألف دولار، أي أقل من سعر العرض الأول بنسبة من ٦٥٪، ما وفر أموالاً طائلة لمصلحة المؤسسة والخزينة العامة. وتم إبرام عقد آخر مع الشركة نفسها «سبيتس انيرمونتاج» لتنفيذ صيانة وتوريد قطع تبديلية بقيمة ٥٦٩ ألف دولار لإحدى المجموعات، ولمجموعات أخرى بقيمة مليون و١٣٨ ألف دولار بعد أن طلبت المؤسسة من الشركة الفائزة بالعرض تقديم سعر نهائي، لأن فوزها كان بالعرض الفني وليس المالي، فقامت الشركة بتخفيض قيمة العرض من مليون و١٦٢٣٥٠ دولار إلى مليون و١٣٨ ألف دولار وبفارق قدره ٢٤٣٥٠ دولار.

استدراج عروض خارجية

وفي عام آخر أعلنت المؤسسة عن استدراج عروض أسعار خارجي برقم /٧١٤٢/ لتنفيذ أعمال صيانة وتأمين قطع تبديل وقدرت الكلفة بـ١٠٠ مليون ل.س، وقدمت شركات عروضها، فنالت إحداهن ٩٥ علامة وقيمة عرضها ٤ مليون و٤٢٠ ألف دولار، وشركة أخرى نالت ٧٠ علامة وعرضها ٤ مليون و٢٩٣ دولار، وفازت هذه الأخيرة بالعقد دون أن تقوم المؤسسة بدعوة الشركتين لكسر الأسعار عملاً بأحكام المرسوم التشريعي رقم ١٩٥ لعام ١٩٧٤ وبلاغات رئاسة الوزراء. بل وقامت المؤسسة بوضع مادة في دفتر الشروط الحقوقية والمالية تنص على أن «الأسعار نهائية وغير قابلة للكسر»! وبذلك تم هدر المال العام بلا مبالاة، وتجري في الإدارات معارك ساخنة بين هذا الإداري وذاك، وبين هذا المتنفذ وآخر، وأعمال صيانة يتم التعاقد عليها مع شركات أجنبية، وفي هذه المؤسسة أكثر من ١٧٠ مهندساً من مختلف الاختصاصات، ويستطيعون إجراء الصيانة ولكن.. ولكن.. ولكن!!

الشركات التي لم تنفذ الخطط الاستثمارية، لم تُسرق ولم تنغمس في الفساد العام!!

■■

المطالب تتكرر.. والحكومة تماطل.. والزراعة تترنح!

يلاحظ منذ سنوات، خصوصاً بعد تبني ما سمي باقتصاد السوق الاجتماعي هجوم محموم على القطاع الزراعي مثله مثل سائر القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، وجاءت موجات الجفاف لتكشف كل عورات الحكومة فيما يتعلق بهذا القطاع، وصار انحباس الأمطار بمثابة طوق النجاة للحكومة العتيدة لتلقي عليها كل سياستها الضارة بهذا القطاع، وليتم من خلال ذلك التغطية على جفاف لا بل تصحر من نوع آخر ألا وهو تصحر أرواح بعض المسؤولين، وغياب الشعور بالمسؤولية تجاه أحد أعمدة الاقتصاد الوطني، ولا ندري أنها تجهل أو تتجاهل أن خسارة الفلاح تعني خسارة الدولة..



وكان التنظيم الفلاحي وما زال يرفع المذكرة تلو الأخرى، ويكرر المطالب مشكورا لتصبح غالباً حبيسة الأدراج..

وفيما يلي ننشر مذكرة اتحاد فلاحي محافظة الحسكة إلى وزير الزراعة بتاريخ ٢٠١٠\١\٢٧ أثناء زيارته إلى المحافظة:

١- العمل على شراء جميع منتجات المزارعين وبأسعار تشجيعية /قطن – قمح شعير – عدس – كمون/.

٢- إعادة النظر بالقانون رقم \٨١\ ت وخاصة البنود الخاصة بمخالفة الخطة الزراعية/تخفيف الرسوم على الدونم الواحد/.

٣- رفع نسبة المحاصيل الإستراتيجية في التنظيم الزراعي, وخاصة القطن على حساب المحاصيل العلفية والصيفية, والصيفية الأخرى \ مثل الذرة – والسمسم \

٤- إعادة النظر بآلية توزيع الدعم للمحاصيل الزراعية الإستراتيجية وجعله من ضمن السعر لوحدة الوزن /الكغ أو الطن/.

٥- تسجيل السيارات الزراعية بموجب إقرارات المحكمة كون الملكية في المحافظة اغلبها بموجب إقرارات المحكمة وأيضاً مرافقة الآليات الزراعية.

٦- تأمين مستلزمات الإنتاج في حينه.

٧- تحويل الآبار الارتوازية من ديزل إلى كهرباء.

٨- إعادة النظر بموضوع تراخيص الآبار الارتوازية العميقة وربطها بالقوة الإروائية والملكية.

٩- إعادة النظر في كتاب وزارة الزراعة رقم / ٦٨/ص ت تاريخ ٢٠\١\٢٠٠٩ المرسل لمحافظة الحسكة والمعطوف على كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم \ ١٠٤٠٩٠ \ المتضمن الموافقة على توصية اللجنة الاقتصادية رقم ٤٢ باعتماد المخططات الأولية لتحديد الأراضي الزراعية التي يمنع إقامة أي منشآت عليها . والنظر إلى الآثار المحتملة من جراء هذا الكتاب على الحسكة بشكل خاص من خلال ان الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي ضرورة هامة لتطوير العملية الزراعية وتأمين الاحتياجات الغذائية \ خبز – لحوم – حليب – محاصيل الخضر – البقوليات \ ووفقا للكتاب المذكور فقد تم التوجه إلى الشق النباتي في الإنتاج الزراعي وتم بشكل كامل إهمال الشق الحيواني الخاص بإقامة مزارع الإنتاج الحيواني ودورها في تامين \ الحليب ومشتقاته واللحوم والأبقار والبيض \ ووفق المخططات فان أراضي المحافظة تقع ضمن الصفوف الأولى باستثناء حالات أراضي البادية التي تقع ضمن الصفوف الأخيرة مما يعمل على حرمان سكان المحافظة من إقامة منشأة سواء كانت مزارع إنتاج حيواني أو معامل بمختلف أنواعها أو منشآت سياحية وبالتالي حرمان المحافظة من أي شكل من أشكال العمل الصناعي والسياحي لان المناطق المسموح بها لا تملك مقومات النجاح لإقامة هذه المنشآت .

وظروف الجفاف التي مرت بها المحافظة تحتم علينا تشجيع إقامة المنشآت الصناعية ومنشآت الإنتاج الحيواني التي تستوعب عددا من العاطلين بدلا من هجرة الأيدي العاملة لخارج المحافظة والعمل على احتوائهم وتامين مصدر دخل جيد تعويضا عن الفقدان الحاصل في الزراعة , وهذا القرار يؤثر بشكل سلبي على سكان المحافظة من خلال عدم إيجاد بدائل للرزق والحصول على لقمة العيش, مع بيان ان الحيازات الزراعية كبيرة في محافظة الحسكة وإقامة أي منشاة إنتاج أو معمل لا يشكل عبئاً على تلك الحيازات وفي أحسن الحالات فان مساحة البناء لأية منشاة لا تتجاوز ٨٠٠ متر مربع, وكذلك فان الكتاب المذكور غيب عملية الاستثمار بشكل كلي والتي ننادي بها جميعا من خلال المؤتمرات والندوات للعمل لتنشيط الاقتصاد المحلي وحرم دخول أي مستثمر أو إقامة أي استثمارات وحصول أبناء المحافظة على فرص عمل , لذا نرجو الموافقة على كتاب محافظة الحسكة المرسل إلى وزارة الإدارة المحلية والبيئة رقم ١١٤٥ تاريخ ٢٦\٤\٢٠٠٩ باستثناء محافظة الحسكة من هذا القرار للأسباب الآنفة الذكر لما يحمله من آثار سلبية للمحافظة وحصر القرار بأملاك الدولة فقط

١٠- الدعوة إلى إقامة مؤتمر للاستثمار في الحسكة أسوة بباقي المحافظات.

■■

استصلاح الأراضي.. من التعثر إلى الإهمال

استصلاح الأراضي يشمل الري، والصرف، وتسوية الأراضي للتخلص من الملوحة ومن ارتفاع منسوب المياه السطحية، وهو من المشاريع المهمة للفلاحين والاقتصاد الوطني.

ورغم الخطوات الايجابية التي قطعتها المؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي في عملها خلال السنوات السابقة فإنها لم تكمل ما هو مخطط، وما أنجز منه لم يحقق الهدف بسبب كثير من الإهمال وسوء التنفيذ، وباتت أغلب الأعمال بحاجة إلى إصلاح.. ناهيك عن التأخر الذي يبرز في كلّ القطاعات .

فالقطاع السابع على الضفة اليمنى من نهر الفرات في منطقة البوكمال أنجز بطريقة باتت تعتبر الآن متخلفةً من حيث طريقة إنشاءً السواقي وطريقة توزيع المياه، ويضاف لها سوء التنفيذ فيها وفي طريقة الصرف للمياه الزائدة والسطحية، مما جعل الفروقات عن الوضع السابق تبدو قليلة، والأهم أنّ تسوية الأراضي وإعادة توزيعها بعد إخراج مساحات السواقي والطرقات لم تتم، وهو ما ولد مشكلات اجتماعية بين الفلاحين في المنطقة؟!

وفي القطاع الخامس بمنطقة الميادين الأمر لا يقل سوءاً عن نظيره السابع، وسبق أن نوهنا إلى ذلك في قاسيون، ولدينا عشرات الصور التي تبين اهتراء السواقي وبوابات التوزيع، ويضاف إلى ذلك سوء التوزيع في كميات المياه ودخول المحسوبيات لبعض المسؤولين المتنفذين على الخط لمد سواقي إلى أراضيهم غير المدرجة في الخطة أو إلى أراضي الدولة التي يحاول البعض بما يملكون من نفوذ الامتداد إليها على حساب ما أنجز، مما يؤثر على نسبة تدفق المياه وتتحملها مديرية الصيانة والتشغيل.

أما القطاع الثالث في ناحية موحسن، فقد أنجزت سواقي الري والطرقات بطريقة متقدمة وأحدث من السابق، لكن القسم الثانيً من الاستصلاح وهو الصرف عبر خنادق مكشوفة وآبار سحب المياه، لم يكن موافقاً وبمستوى القسم الأول، وخاصةً في بعض المناطق ذات النفوذية القليلة في التربة، فجرى تطبيق طريقة الصرف المغطى التي أعدتها شركة جيرسارسيت الفرنسية، لكن تلاعباً حصل في الدراسات التي أعدت، ومنها مثلاً أنّ المسافة بين خطوط الصرف المفلتر كانت ثلاثين متراً، فأصبحت ١٠٠ متر، وأن منسوب الميول في الخطوط لم ينفذ بشكل صحيح رغم أنه جرت محاولة لتفعيلها بضخ مياه فيها، لكن لم تغير في الأمر شيئاً، وهذا يطرح مسألة تنفيذ الفلاتر التي لم تتم بطريقة صحيحة مما جعل نسبة التصريف إلى آبار التجميع قليلة جداً، ولا تساوي في أحسن الأحوال سوى أقل من ٢٠٪ فقط مما هو مقرر، ويضاف إلى ذلك الفوضى التي حدثت نتيجة هروب المتعهد الأول والتي وقعت فيها شركة المشاريع المائية المنفذة الحالية فرع الرقة، والهدر في المواد التي نقلت إلى مستودعات مديرية الصيانة والتشغيل المشرفة على المشروع.

ومن المستغرب استلام المشروع استلاماً أولياً دون دراسة مدى الفعالية العملية التي يثبت الواقع الحالي وبالعين المجردة سوء التنفيذ، ويلحق ذلك عدم تسوية الأرض.. كل ذلك يتطلب المعالجة والمحاسبة الفورية، فقد كلف ذلك الدولة أموالاً كبيرة ذهبت هدراً أو إلى جيوب الفاسدين نتيجة الإهمال، كما سيترتب على المواطنين سداد أجور ري واستصلاح لم تكن بالمستوى المطلوب؟!

وفي المشروع السادس على الضفة اليسرى من نهر الفرات– منطقة البوكمال، يبرز التعثر في التنفيذ وسوء العمل والتأخير، وهذا ما دفع الكثير من الخبرات من مهندسين وفنيين لترك العمل إما إلى خارج البلاد وإما إلى القطاع الخاص..

فأين الجهات الإشرافية المحلية أو المركزية من كل ذلك؟ ولماذا هذا السكوت وعدم محاسبة المسؤولين، رغم الشكاوى العديدة المقدمة إلى المديرية العامة لاستصلاح الأراضي التي تتجاهل الأمور كأنما عن عمد، وكذلك الشكاوى المرفوعة لوزارة الري والتي لا يجري متابعتها بجدية واهتمام رغم أنه كتب عن ذلك الكثير؟!

إنّ إنجاز مشاريع الاستصلاح ليست قضية هامشية أو ثانوية، بل هي قضية تتعلق بأمن الوطن الغذائي والاقتصادي، لذلك لا يجب التهاون في إنجازها.

■ زهير مشعان

مطبات

حقل ألغام بشواهد فارغة

حقل ألغام دخلته بملء إرادتي، وكنت على يقين أن نهايتي ستكون على ترابه المتناثر حول جثتي المتعفنة من الإهمال، وأن شاهدتي ستنتصب واطئة لتدل على ميت هنا، شاهدة دون كلام مقدس أو بيت شعر.

صدقت ذات يوم الكذبة التي تقول بأن الشعراء سيحكمون العالم ذات يوم، وتورطت في خديعة الكلمة مثل كل الحمقى المنتشرين حول الأرض، الحمقى الذين يديرون عالماً من خيال وورق، الحمقى الذين يشربون وحدهم كأس فرادة اللغة، وينسون الواقع.

وأغبى ما صدقته كلام للراحل ممدوح عدوان في لقاء صحفي أجريته معه ذات يوم كان فيه حياً: (الشعر لن ينتهي، هناك مجموعة في العالم متآمرة لتستمر الكلمة)، كنا على طاولة صغيرة وغير نظيفة في مقهى المعهد العالي للفنون المسرحية، وكان عدوان يضحك عن أسنان أكلها العرق والدخان، ولغة معاندة لم تمنح الجسد الذي تسلل إليه السرطان من الصمود طويلاً.. ركب الرجل سيارته الحمراء الصغيرة، وقميصه الأحمر الناري.. ثم التحق بحقل من الشواهد الفارغة.

رياض الصالح الحسين مات على باب قصيدته في غرفة صغيرة وضيقة صالحة للموت، كتب عن الثورات التي تجاور المستنقعات، الذئاب، والنساء، والوطن، وخراب الدورة الدموية.. لكنه مات كوعل في الغابة.. بشاهدة فارغة.

مات الجميع.. بألقهم، بحبنا لهم، بحنقنا عليهم، بتخويننا للبعض، وبتقديسنا للبعض الآخر، رفعنا وأنزلنا، ألّهنا ومسخنا، الماغوط ودرويش ودنقل وقباني والسيّاب، وآخرون أعلنوا الصمت، وغير البعض جلدهم، لكنهم في النهاية.. لقبور بشواهد فارغة.

في هذا الوقت الذي يستبد به الفراغ كأعلى صوت، في هذه الهوة بين الإبداع والجنون الذي يحكم سرائرنا، هناك من كان يعتقد أن الفرصة مواتية للصوت المتميز أن يعلو، وللفرادة أن تجد مكانها، وللمبدعين أن يعتلوا ظهور قبورهم المعدة، وأن ينقشوا على قبورهم عبارات تغير عادة الحقل العميق في رسم الشواهد الخالية، شاهدة تحمل توقيعاً ولو كان على حد قول إياد شاهين (لقد نجوت من الحياة بأعجوبة).

الفراغ يصادره المبدعون الجدد، قدامى صاروا مع رحيل أقرانهم أسياداً بالسن، ومن حولهم جوقة من التلاميذ الذين يبحثون عن رأس أشيب ليصرخوا به: أستاذ.

الأستاذ الذي هيأ له الفراغ سطوة الكلام في الهواء المفرغ، يصدر الأحكام، يسحب الشرعية ويلبس الأوسمة، يتهم، يبجل، يمتدح، صار الزمن الفراغ مملكته التي تعيش في خيلاء وحدته المملوءة بالنقيق والنفاق، هنا يتحسس فحولته، وهنا يشعر بالخصي، وفي لغته الوحيدة الملوكة يعري ويشتم، ثم يشتري بها قليلاً من الشراب لينام.

كنت أعتقد أن السبايا وحدهن من يبعن ويشترين، وأن البغايا وحدهن لعنة الله على المرأة، وأن زمن إلقاء الأكياس المليئة بالدراهم والدنانير صار خلفنا، وأن العاهرة من تأكل بفرجها وثدييها، وأن الغاوين فقط وحدهم يطاردون الشعراء إلى جهنمهم، لكن الفراغ يقود قطيعاً يتناسل ويتوالد ويتشابه.

هنا في قلب العالم الذي دخلته طائعاً، ولا أخرج منه، يتنافس الموهوبون والجاهلون والدخلاء، لا تمييز بينهم، الفرص متاحة للمارقين والمرتزقة، المتسولين والنبلاء، السكارى وحفظة شعر المعلقات، القادمين من البادية ومن صالونات الثقافة، العالم الذي يشكلنا نحن من نمسك القلم ونخط ديباجة مدحنا وسخطنا وكراهيتنا، العالم الذي يساوي بين المبدع والعادي، الصحفي والمخبر، الشاعر ومطرب المطبخ.

هنا نكتشف صداقاتنا، وشراكاتنا، والعالم السفلي الذي نحياه، العالم السفلي الذي ننعته بأبشع العبارات، لكننا نشكل منه القلب، نتشابه معه في ذروة تحليقنا في القصيدة والمقالة والتحقيق والحوار، في وصف بعضنا لبعض، في عداواتنا المبطنة، ولساننا الصريح الكاذب.

هنا ينمو الجنون، ويعتقد المجنون في قمة هياجه أنه العاقل، هنا وأستعير إياد شاهين (ظن الخيط الذي خرج لتوه من الإبرة أنه هو الذي ثقبها).

■ **عبد الرزاق دياب**

مصادر المياه في سورية وعدم الاستغلال الأمثل

أسباب انخفاض حصة الفرد بين نقص الموارد وسوء التخطيط والإهمال



◄ **يوسف البني**

الماء هو عماد الحياة والحضارة، ولذلك فإن الاستفادة من جميع أشكال المصادر المائية المتاحة أو المحتملة كان منذ القديم، من أهم التحديات التي واجهها الإنسان، إذ حددت أماكن تواجده واستقراره، وتحكمت بشكل ومضمون نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ووجّهت تطور حياته، وقد قام البشر باستغلال هذه الثروة/الحاجة بطرق مختلفة ارتبطت تاريخياً بمدى تطور معارفهم، بدءاً من حفر الآبار وشق القنوات، مروراً ببناء السدود على المسيلات والأنهار، وليس انتهاء بالتغلغل عميقاً نحو البحيرات الجوفية وضخها على شكل أنهار اصطناعية، كل ذلك لأن المياه عنصر أساس في التنمية، والمورد الطبيعي المساعد على تطور الحياة بكل أشكالها، والعامل الحاسم في الحفاظ على الغطاء النباتي والرطوبة التي تستجر الغيوم الماطرة، وبالتالي فهي أحد عناصر المحافظة على جودة المناخ والبيئة والتنوع الحيوي.

تعتمد سورية على مياه الأمطار كأحد المصادر الأساسية، حيث تغذي الأنهار والينابيع العذبة، وتقوم عليها الكثير من الزراعات، إلا أن تذبذب معدلات هطول الأمطار بين عام وآخر، وخصوصاً في العقدين الماضيين، بات يقلل من الاعتماد على هذا المصدر. كما تؤدي درجات الحرارة المرتفعة معظم فترات السنة في كثير من المناطق في سورية، إلى فقدان كميات كبيرة من مياه الأمطار بفعل التبخر، وتستخدم الكميات الباقية من المياه في الزراعة غير المنظمة، وعادة تستخدم بإسراف شديد. من هنا نرى أن جزءاً لا يستهان به من مشكلة المياه ناتج عن سوء الإدارة وطرق الاستخدام المتخلفة، وليس فقط بسبب الندرة في الأمطار، حيث أن الموارد المائية غير مستثمرة بكاملها في معظم المناطق، وبالمحصلة لا يتم استثمار سوى ٦٨٪ منها فقط، حسب إحصائيات وتقارير وزارة الزراعة والأرصاد الجوية.

حماية المياه من الهدر في التشريع

ظهر الاهتمام بالثروة المائية وأهميتها وضرورة المحافظة عليها منذ القدم، حيث صدرت التشريعات المائية الأولى في سورية عام ١٩٢٥، ثم تلتها تشريعات في عام ١٩٥٨، وقد نص قانون العقوبات في إحدى مواده على اعتبار مشاريع المياه من الأملاك العامة وأن التعدي عليها هو اعتداء على الأملاك العامة، كما صدرت التشريعات المائية الحديثة بالقانون رقم ٣١ تاريخ ٢٠٠٥/١١/٣٠، الذي صدرت تعليماته التنفيذية في أواخر العام ٢٠٠٦، وتنص هذه التشريعات على منع التعدي على مشاريع المياه وعدم تلويثها، وتهتم بمتابعة المسألة الرقابية ضابطة مائية لها صفة الضابطة العدلية.

وعلى الرغم من أن الحكومات المتتالية انتبهت ظاهرياً إلى خطورة مشكلة هدر المياه وآثارها السيئة، وصارت تتطلع إلى مشاريع تخفيض فواقد شبكات التوزيع ومكافحة هدر المياه، إلا أن هناك مصادر مياه إستراتيجية وهامة ويمكن الاستفادة منها بتخزينها وإنشاء مشاريع خزانات لاستثمارها مستقبلاً لتأمين مياه شرب نظيفة وآمنة، مع أنها موسمية ومؤقتة، إلا أن هذه المياه تذهب هدراً وتمر من أمام المواطنين الذين ينتظرون ري ظمئهم، وهم يتفرجون عليها حيث تنتهي إلى مياه البحر دون الاستفادة منها، وهناك نماذج كثيرة من الأودية المؤقتة التي تتدفق مع هطولات المطر الغزيرة، ولكنها تذهب هدراً دون اعتراض طريقها وتخزينها لوقت الحاجة، وتنتهي في البحر بلا فائدة، كما أن هناك ينابيع غزيرة جداً تعاني الأمر نفسه، ونضرب مثالاً على ذلك نبع قرية «بيت عانا» في ريف جبلة، وهو نبع غزير جداً، يتدفق من ارتفاع يتجاوز الثمانمائة متر عن سطح البحر، وتسيل مياهه الصافية على شكل شلال من أمام بيوت القرية التي لا ماء فيها، ولكن دون أن يستفيد السكان من ذلك بشيء!!

وما يجري في «بيت عانا» وجوارها ينطبق على الكثير من القرى والبلدات في منطقة الجبال الساحلية، فرغم أن معدل الأمطار السنوي يزيد في معظمها عن ١٠٠٠ ملم، إلا أنه لا بنية تحتية متوفرة تسمح للسكان، وغالبيتهم من الفلاحين والمزارعين، أن يستفيدوا من المياه سواء في الزراعة والخدمات أو في الحصول على مياه الشرب.

هناك الكثير من الأودية المؤقتة والينابيع التي تتدفق مع هطولات المطر الغزيرة، ولكنها تذهب هدراً دون اعتراض طريقها وتخزينها لوقت الحاجة، وتنتهي في البحر بلا فائدة

الثروة المائية واقع مهمل

في مقابل الهدر الهائل للثروة المائية في المنطقة الساحلية، تظهر مشكلة شح هذه الموارد في المناطق الداخلية، وخصوصاً في المناطق المتاخمة للبادية أو الواقعة في ظل الجبال الشاهقة، حيث تعاني التجمعات البشرية والأراضي الزراعية هنا من جفاف وتصحر وتدهور في الغطاء النباتي واختفاء العديد من الأنواع الحيوانية بسبب قلة الأمطار من جهة، وسوء استعمال الأراضي والموارد المائية بالشكل الأمثل والمستدام من جهة أخرى، وفاقم المشكلة أكثر التوسع العمراني الجائر على حساب الأراضي الزراعية وتلوث التربة والتملح، حيث أدى هذا إلى خروج مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والاستثمار، وبالتالي تراجع الإنتاج الزراعي، وهذا أدى بدوره إلى نزوح عدد كبير من سكان القرى والبلدات العطشى إلى المدن حيث خلقوا في ترحالهم هذا مشكلات جديدة على المستويات كافة. فالتقارير الحكومة تشير إلى أن ظاهرة التصحر قد أكلت في السنوات القليلة الماضية مساحات كبيرة من الأراضي السورية تقدر بحوالي /١٠٩/ آلاف كم٢، أي ما يعادل /٥٩٪/ من مساحة سورية، وبلغت قيمة الإنتاج الضائع من خروج حوالي /٢,٧/ مليون هكتار من استثمارها بمحاصيل بعلية مثل الشعير حوالي /٥,٧/ مليار ل.س سنوياً، الأمر الذي بات يهدد بشكل خطير الاستقرار الاجتماعي، بسبب ضيق دائرة الموارد وضعف القدرة على الاستفادة منها واستغلالها بالشكل الأمثل، وهذا كله بسبب تخلُّف السياسات الحكومية، وخصوصاً في السنوات الخمس الماضية، ومساهمتها في انخفاض الإنتاجية الزراعية نتيجة قراراتها وتوجهاتها النيوليبرالية، وسوء التخطيط الزراعي تاريخياً، بالإضافة إلى جملة من الإجراءات الضارة بالبيئة بما فيها العمليات الناجمة عن الأنشطة البشرية.

إن الواقع البيئي الجديد الذي بدأ يطبع البلاد بطابعه، يتطلب قرع أجراس الخطر، والمبادرة الفورية إلى وضع خطط استراتيجية وتكتيكية لمواجهته والحد من آثاره، وإلا فإننا ماضون إلى أزمة كبرى.

مخصصات مفقودة

يشير الواقع إلى أن معدلات المياه الجارية غير المحسوبة ضمن الثروة المائية، كبيرة في أغلب المحافظات، في ظروف تنذر بأزمة حقيقية، نظراً لتزايد الحاجة إلى كل قطرة من الماء، لأن هدر المياه والتقصير في استثمار الثروة المائية في سورية يهدد بمشكلة حقيقية تنعكس على جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فنحن بحاجة لتأهيل إدارات مؤسسات المياه والقائمين على أمور مشاريع الخزن والتوزيع، للوصول إلى مؤسسات مياه ذات كفاءة عالية تعمل بطرق فعالة ورشيدة ومستدامة. حيث يبلغ إجمالي ما تنتجه المصادر المائية من مياه الشرب في سورية مليار م٣ تقريباً، يتم الحصول عليها من أربعة مصادر رئيسية هي: (الآبار الجوفية، الينابيع، الأنهار، السدود)، ويتم استثمار هذه الكمية من مياه الشرب عبر مشاريع تصفية وجر، وأنظمة توزيع منتشرة في مختلف المناطق والمحافظات السورية. ولو تم استثمار هذه الموارد بصورة مثالية وبشكل رشيد فإن حصة كل مواطن منها تبلغ ١٦٠ لتراً في اليوم، ولكن في الواقع فإن المواطن في بعض المناطق لا يحصل على عشر هذه الكمية، بسبب مجموعة من العوائق والمشكلات التي تعترض عمل هذه المشاريع، أهمها الهدر والإهمال وعدم الاستغلال الأمثل للموارد.

مشكلات أخرى تعاني منها شبكات مياه الشرب

إن مشكلة تناقص الموارد المائية عاماً بعد عام يفرض على الجميع، وخصوصاً الجهات ذات الصلة في الإدارة المحلية ووزارتي الزراعة والري، مضاعفة الجهود وإيجاد الآليات والوسائل الناجعة لاحتواء الأزمات ومعالجتها قبل أن تخرج عن نطاق السيطرة، فإضافة إلى إهمال الموارد المؤقتة التي تتكون عند هطول الأمطار الغزيرة وعدم استغلالها وتخزينها لوقت الحاجة، فإن شبكات مياه الشرب تتعرض لمشاكل أخرى ليست أقل ضرراً من الإهمال، من هذه المشاكل:

- انخفاض الكفاءة الفنية والإدارية لمنظومات المياه.
- محدودية التخطيط الشامل على المستوى الوطني، وغياب المخططات التنفيذية.
- فقدان كميات كبيرة من المياه نتيجة سوء نظام توزيع المياه (الشبكات وخزانات التزويد وأنابيب التوصيل وملحقاتها ووصلاتها وعطب الجوانات المرنة... إلخ)، واستمرار استعمال أساليب الري القديمة التقليدية، ما يؤدي إلى فواقد كبيرة تتراوح بين ٣٠ - ٦٠٪ من حجم المياه المنقولة والمستعملة.
- السحب الجائر وغير القانوني لمياه الشرب، واستخدامها لأغراض غير المخصصة لها كغسيل السيارات والشوارع وإملاء المسابح إن كانت مسابح عامة أو في الفيلات الخاصة.
- الأعطال الطارئة عند تنفيذ مشاريع الخدمات مثل الكهرباء والهاتف والصرف الصحي وتعبيد وصيانة الطرق، وخاصة عند حفر الطرقات للإصلاح أو لإيصال الخدمات الجديدة، مع غياب التخطيط الصحيح والتنسيق بين الجهات المنفذة للتمديدات تحت الطرق، ما يؤدي إلى كسر أنابيب مياه الشرب، وحدوث نقاط ضعف فيها، قد تؤدي إلى تسرب المياه وفقدان كميات كبيرة منها.
- السماح بالإفراط في استخراج المياه الجوفية بشكل جائر، والضخ الزائد لها، الذي يؤدي إلى استنزاف المخزون الجوفي الذي لا يتجدد بالسرعة التي يتم نفاذه فيها، بسبب عدم كفاية الأمطار لتعويض النقص الحاصل تحت ظروف الجفاف القاسية السائدة. فهناك مثلاً ما يزيد عن عشرين بئراً ارتوازية جديدة تم حفرها على جانبي وصلة لا يزيد طولها عن ٣ كم على الطريق المتحلق الجنوبي، والممتدة من منطقة الكبّاس حتى منطقة الدبّاغات عند مفرق عين ترما، أي بمعدل لا يزيد عن مائتي متر بين البئر والأخرى، وصحيح أنها لم تدخل حيّز الاستثمار بعد، إلا أنها مؤشر خطير لإضافة نقص سيشكل أزمة أكبر في المستقبل المنظور.

المياه ثروة يجب الحفاظ عليها

إن الاهتمام بالثروة المائية والمحافظة عليها وتنظيم استخدامها مسألة في غاية الأهمية، لذلك لابد من استغلال جميع الموارد المائية المتاحة وخصوصاً المؤقتة منها، واستثمارها بالشكل الأمثل من خلال إنشاء واستخدام السدود التجميعية، والاستفادة من مياه الينابيع لتأمين المياه إلى قرى هي بأمس الحاجة إلى كل قطرة ماء، كما يجب التوسع باستخدام شبكات الري الحديثة لتأمين المياه لجميع المواطنين، وتعتبر نظرية ترشيد استهلاك المياه من المواضيع الحيوية، ولا ينبغي تجاهلها عند البحث عن حلول لأزمة المياه، والتي هي مسؤولية جميع المواطنين، إضافة إلى ما يجب وضعه من خطط من الحكومة للحفاظ على الموارد الطبيعية، وممارسة الأساليب الحضارية في استهلاك وترشيد الاستفادة من المياه، مع الحلول العملية التي تقدمها الدراسات العلمية في هذا المجال، فاقتران التخطيط السليم والمشاريع التنموية من الحكومة مع الترشيد من المواطنين، يوصلنا إلى الاستخدام الأمثل لهذه الثروة والاستفادة الفعلية منها، بالحدود الدنيا للكميات المستعملة، وبأرخص التكاليف المالية الممكنة، لأن في ذلك ضمان لكرامة الوطن والمواطن.

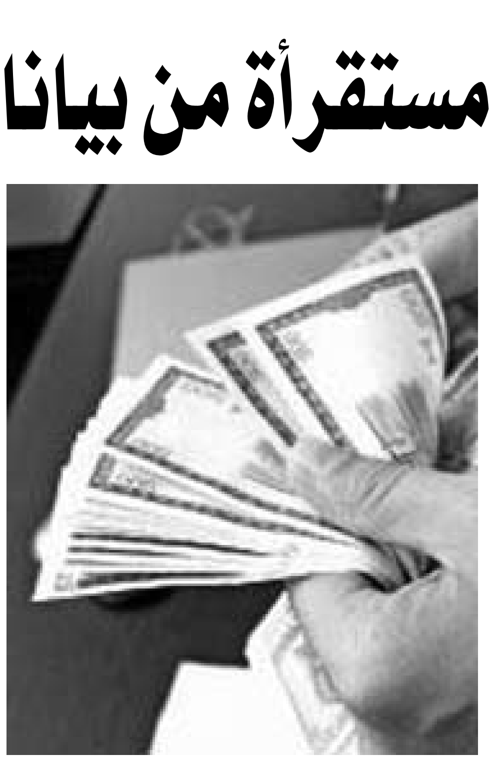
youssef@kassioun.org

د. سامر أبو عمار لـ«قاسيون»:

هناك انحراف في الإحصاءات لأنها مستقرأة من بيانات مشكوك بها

ارتفع التضخم حسب الأرقام الرسمية في العام ٢٠٠٦، وكانت هذه النسبة بحدود ٤,٥ ٪ في العام ٢٠٠٧، وحلق التضخم في العام ٢٠٠٨ ليصل إلى ١٥,١٥٪. ويقول المكتب المركزي للإحصاء اليوم إن التضخم في العام ٢٠٠٩ بلغ حوالي ٢,٨٪، لكن هذا الرقم يشير إلى استنتاجين متناقضين: الأول أن يكون هناك معجزة حكومية تمثلت بسلسلة من الإجراءات الفاعلة لخفض نسبة التضخم، وهذا لم يحصل، والثاني أن تكون الآلية التي تقاس فيها أرقام التضخم المعلنة غير دقيقة، حيث أن احتساب التضخم انطلاقاً من التثقيلات استناداً للأرقام القياسية لأسعار التجزئة في سورية حسب دورات بحث ميزانية الأسرة ١٩٩٦ – ١٩٩٧، يكمن خللها في أن المادة الغذائية وحسب هذه الأرقام كانت تشكل ٦٠٪ من سلة أسعار المستهلك، والنقل والمواصلات حوالي ٣٪، والتدفئة ١٠٪، والسلع المعمرة ١,٥٪، والإيجار ١٨,٠٠٪، والالبسة ٩٪، لكن الارقام الحالية لسلة المستهلك السوري تقول إن نسبة الإيجار تقدر بحوالي ٣٠٪ من حجم هذه السلة، والنقل بحدود ٥٪، والتدفئة ١٠٪، والسلع المعمرة ٥٪، والألبسة ١٥٪، وهذه النسب المتناقضة إذا ما اعتمد عليها في تثقيلات الأسعار فإننا سنحصل بطبيعة الحال على أرقام خاطئة أيضاً، فإذا كان الأساس غير صحيح، فما هي دقة الأرقام التي تحسب على أساسها أرقام اليوم؟!!

للبحث في هذا الموضوع توجهنا إلى الدكتور والباحث الاقتصادي سامر أبو عمار للوقوف على رأيه في قضية التضخم الاقتصادي الحاصل، والذي بات مرضا ملاصقاً للاقتصاد السوري.



– ما رأيكم كباحث اقتصادي برقم التضخم الذي أعلنه المكتب المركزي للإحصاء والمقدر بـ٢,٨٪ في ٢٠٠٩؟ وهل يعد رقماً واقعياً يعبر عن ارتفاع الأسعار الحقيقية الحاصلة في السوق؟!!

– دائماً هناك انحراف بين الواقع الفعلي وبين الإحصاءات التي تكون مستقرأة غالباً من بيانات مشكوك بها، وأرقام التضخم المعلنة حالياً بعيدة عن ارتفاع الأسعار الحاصل حالياً، لأن التضخم أساساً هو الارتفاع المستمر والمتواصل في الأسعار، فاحتساب رقم التضخم قياساً للسنة الفائتة فيه الكثير من التحيز والضبابية، والطريقة الأصعب والأدق هي حساب هذا التضخم استناداً لسلة السلع وأسعار التجزئة وتحركاتها، فإن كانت المقارنة بين العام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ فيمكن أن يكون رقم التضخم قريباً، ولكني أقول: إن التضخم يجب أن يقاس على أساس سنة معيارية ثابتة لكي تعبر عن حقيقة التضخم، حيث يتم تحديد هذه السنة المعيارية غالباً في عام يكون خالياً من أي انحرافات وطوارئ، بمعنى اعتبار ٢٠٠٨ سنة معيارية والقياس على أساسها يوصلنا إلى رقم تضخمي /٢,٨٪/ لكن هذا الرقم لا يعتبر دقيقاً، لأن الرقم واستناداً إلى سنة أساس صحيحة يعني أن التضخم أضحى في ٢٠٠٩ حوالي /١٧٪/ بدلاً من /٢,٨٪/، وإذا أخذنا ٢٠٠٥ سنة أساس نصل إلى تضخم في ٢٠٠٩ من /٢٠٪ ـ ٣٠٪/، فالتضخم ليس مجرد رقم إحصائي لا معنى له، لأنه يجب أن يعبر عن حقيقة ارتفاع الأسعار بشكل دقيق، فالرقم الصحيح يحتاج لإحصائيات أكثر دقة غير مستنبطة فقط من واقع الإحصائيات التي يأخذها المكتب المركزي للإحصاء من دوائر غالباً تحت إدارته.

التضخم انخفض من ١٥,١٥ في ٢٠٠٨ ليصل إلى ٢,٨٪ في ٢٠٠٩، ألا يفترض هذا تراجعاً في الأسعار أو تحسناً في حركة الأسواق الجامدة والدليل عليها نسب التنزيلات المقدرة بـ٧٠٪ ولأول مرة؟!!

انخفاض التضخم يدل إما على تحسن اقتصادي ورواج ناتج عن سياسات ناجحة قامت بها الحكومة، أو يدل على انكماش اقتصادي متمثل بسحب كتلة نقدية هائلة من السوق لا تفعل أو تستثمر، فأنت في هذه الحالة تكون خلقت أزمة أخرى قد يكون التضخم أمر عارضاً أمامها، لأن الهدف الأخير لأية سياسات مالية هو المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتحسين الوضع المعيشي للمواطن، والمركز المالي للبلاد أيضاً، ففي غياب الرواج الاقتصادي حالياً فإنني أقول: إن هناك انكماشاً اقتصادياً وهروباً للسيولة باتجاه الاكتناز والتعطيل، وغياب الاستثمارات الحقيقية والمادية. وهنا لابد من سؤال الحكومة: هل يعبر رقم التضخم الحالي عن سياسات تدخلية حكومية ترافقت مع مجموعة من الإجراءات التي تحمي الاقتصاد من الانكماش، وإذا كان التضخم قد انخفض فعلاً، فالسؤال: هل يعود هذا إلى إجراءات حكومية تم تنفيذها؟! وما هي هذه الإجراءات؟! فهل ساهم انسحاب الحكومة من الاستثمارات داخلياً في تخفيض معدل الكساد؟!

هل مشكلة التضخم في سورية ذات علاقة وارتباط مع الاستهلاك والإنتاج (عرض وطلب)، أم ثمة خلل بالسياسات النقدية؟!

التضخم هو في النتيجة زيادة في الكتلة النقدية ويقابلها كتلة قليلة من السلع، ومولد هذا الشيء زيادة الدخول التي لا تقابل بزيادة في الإنتاج المادي والخدمي، وأحياناً يكون التضخم مخفياً بشكل آخر، بمعنى أن يكون هناك سلع موجودة في الاقتصاد الوطني ولكن لا تستطيع الدخول الموجودة أن تلحق بأسعار السلع، وبالتالي ينتج عنها ظاهرة الركود التضخمي الموجودة اليوم في اقتصادنا، وأرى أنه عندما يصبح التضخم ظاهرة ملازمة ومستمرة للاقتصاد يخلق طبقتين متمايزتين، الأولى طبقة صغيرة من الأغنياء وثروتها هائلة، وتقابلها طبقة ذات شرائح عريضة جداً من الفقراء، فهذا النوع من التضخم يعمق الهوة بين الطبقتين، وفي هذه الحالة يكون هناك زيادة في الإنتاج المادي، لكن شريحة الأغنياء غالباً تكون غير راغبة في شراء هذه السلع الموجودة، لأنها لا تتناسب مع مستواها الاجتماعي، وفي المقابل يكون الفقراء غير قادرين على الحصول عليها، وفي هذه الحالة تذهب سلة السلع والخدمات في الهواء. إن سحق الشرائح الوسطى في بلادنا هو أحد أهم نتائج التضخم المستمر.

وجود التضخم في الاقتصاد الوطني، ألا يعنى فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أحد أهم أهدافها ألا وهو الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار؟!

الحفاظ على المستوى العام للأسعار يعد أحد أهم أهداف البنك المركزي، والذي يجب أن يتدخل بشكل أو بآخر لكبح جماح التضخم، وهذا يطرح أسئلة عدة من أهمها: هل البنك المركزي يملك كل أدواته؟! وهل السياسة النقدية في سورية سياسة كاملة؟! أنا أقول إن هذه السياسة قاصرة وتابعة، فالسياسة الاقتصادية مرتبطة بسياسات أخرى غير متخصصة في كثير من الأحيان، فالأفضل إعطاء البنك المركزي السوري كامل استقلاليته، ويجب أن يعطي المركزي كل أدواته بما فيها السوق المفتوحة، وسعر الخصم والتحرك من خلال أذونات الخزينة بهدف السيطرة على السوق، ومن ناحية أخرى، يجب على وزارة المالية أن تستخدم كل أدواتها في الإنفاق الحكومي (الاستثماري والجاري)، الضرائب، بهدف كبح جماح التضخم، وتحفيز الاستثمار، والمؤشر الأول والأخير بتقديري هو المواطن والحالة المعيشية. هل هناك تحسن في هذا المستوى؟! فالتحسن مازال ضعيفاً بالقياس إلى ما يجب أن يكون، فالمواطن السوري أقل رفاهية من باقي الدول المجاورة على الرغم من أننا نمتلك الكثير من المقومات الأفضل، وناتجنا المحلي وصادراتنا أكبر، فهناك حلقة مفرغة، وهي موجودة في كل مفصل من مفاصل العمل، لذلك لابد من وضع سياسات مالية واقتصادية ونقدية واجتماعية متناسبة ومنسجمة مع بعضها تجسد حقيقة العمل الجماعي، وهنا أؤكد أنه لكي تكون الإجراءات الاقتصادية فاعلة لابد من وجود زمن، وهذا زمن يفصل التخطيط عن النتائج التي تظهر بعد /٤ ـ ٥/ سنوات.

الثلاثاء الاقتصادي يبحث المعاناة الاجتماعية في المنطقة الشرقية

شبه إجماع على تبرئة الجفاف.. وتجريم السياسات الاقتصادية

◄ **وسيم الدهان**

اختتمت الندوة الأخيرة لجمعية العلوم الاقتصادية السورية باقةً من المحاضرات حول المنطقة الشرقية، كانت قد بدأتها منذ أسابيع بالعمران، مروراً بالزراعة والمياه، وصولاً إلى «الآثار الاجتماعية لأزمة الجفاف في المنطقة الشرقية». وتحدث في ندوة الثلاثاء الماضي كل من د. رياض الشايب ود. داود حيدو والمهندس عصام زنون..

بدأت الندوة بمحاضرة قدمها د. رياض الشايب، وبيّن فيها أنه على الرغم من عدم إمكانية الحديث عن الأمن الغذائي المستدام في سورية بمعزل عن المنطقة الشرقية، إلاّ أنها تعاني من الفقر وانخفاض الرعاية الصحية، وانخفاض في مؤشرات القراءة والكتابة، وتدن في مستويات التعليم، وقلة الاستثمارات في الصناعات الغذائية، إلى جانب الضعف في تصنيع المحاصيل الزراعية الاستراتيجية، لذلك رأى د. الشايب أن التنمية المتكاملة لهذه المنطقة تتميز ببعد استراتيجي على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية.

وبين د. الشايب في حديثه أن الجفاف الذي تسبب بانخفاض إنتاج القمح في المناطق البعلية من المنطقة الشرقية عام ٢٠٠٨ بنحو ٨٢٪، لم يكن العنصر السلبي الوحيد، إذ أنه ترافق مع بروز نهج اقتصاد السوق الاجتماعي الذي فسح المجال أمام التسويق الحر لبعض المحاصيل الاستراتيجية كالشعير والذرة الصفراء وحتى القمح، ثم جاء رفع الدعم عن المحروقات في بداية شهر أيار من ٢٠٠٨ ليضاعف سعر ليتر المازوت ثلاث مرات ونصف في وقت حرج لمحصولي القمح والقطن المرويين، أي في الوقت الذي أصبح القمح فيه بحاجة إلى سقاية أخيرة بعد الارتفاع الكبير في درجات الحرارة خلال نيسان لتعويض فقدان الرطوبة الحقلية اللازمة لاستمرار نموه وتحسين نوعيته وإنتاجيته، وكذلك القطن الذي كان في بداية طور الإنبات والنمو كان بحاجة إلى سقاية.

وأثّر رفع سعر المحروقات حسبما رأى د. الشايب على الزراعة المروية بشكل حاد وأدى إلى توقف بعض الفلاحين عن متابعة خدمة هذين المحصولين فنتج عن ذلك انخفاض كبير في إنتاج وإنتاجية القمح، علماً بأن الزراعة المروية تنتج من ٦٠ إلى ٧٠٪ من القمح في السنوات الجافة، وإضافة لهذه العوامل الثلاثة (الجفاف، وتحرير السوق، ورفع الدعم) جاء تعديل المساحة المزروعة بمحصول القمح بعد إعفاء مجلس الوزراء للفلاحين المخالفين للخطة الزراعية في محافظة الحسكة ليعدل في كمية الإنتاج والإنتاجية مقارنةً مع السنوات السابقة، ونتيجة لهذا الوضع تأثر النشاط الاقتصادي والتجاري سلباً في المنطقة لكونها تعتمد في صناعتها وتجارتها على المواشي والمنتجات الزراعية، لدرجة أن بعض العاملين في هذين المجالين لم يتمكنوا من تسديد الأقساط المترتبة عليهم للمصرف الزراعي التعاوني أو مصرف التسليف الشعبي.

وتابع د. الشايب موضحاً أن المنطقة الشرقية عموماً، ومحافظة الحسكة على وجه الخصوص، تمر بأزمة حقيقية تتمثل بعزوف الفلاحين عن النشاط الزراعي، إلى جانب البطالة وهجرة العديد من الأسر بحثاً عن فرص العمل خارج المنطقة التي تفتقر إلى مصدر مائي دائم للزراعة والشرب كنتيجة للاستخدام غير المرشد للموارد المائية وخاصةً الجوفية منها، وكنتيجة لغياب التخطيط المتكامل لهذه الموارد وعدم الاعتماد على معايير إدارة الطلب التي تعني الموازنة بين المتاح من الموارد والطلب عليها للأغراض المختلفة (شرب، زراعة، صناعة، سياحة). وأوضح د. الشايب أنه وعلى الرغم من القوانين والقرارات والتدابير التي اتخذتها الحكومة للتعامل مع مشكلات المنطقة الشرقية المتفاقمة فقد فعل الجفاف فعلته وزادت سياسة تحرير الأسعار ورفع سعر المحروقات من عمق الأزمة.

بعد ذلك عقّب د. داود حيدو موضحاً أن الجفاف الذي يعدّ من الظاهرات الطبيعية السلبية ليس جديداً على سورية، ولكن شدة أضراره تحددها عوامل أخرى كاستعداد الحكومة واحتياطاتها لدرء نتائجه، ودعا حيدو إلى مزيد من الحرص والتضامن مع الفلاحين اليوم لمنع الليبرالية الجديدة من النيل من مكاسب هذا القطاع ودفعه إلى الخلف مع تفضيل قطاع الخدمات والتجارة وغيرها من القطاعات غير المنتجة. وأشار إلى ما اتخذته الحكومة من إجراءات وتدابير ذات صلة بالزراعة خلال السنتين الأخيرتين مبيناً أن بعضها حمل تأثيرات سلبية مثل رفع أسعار المحروقات وغيره من مستلزمات الإنتاج الزراعي في أوقات غير مناسبة، ما أدى إلى زيادة وضع الزراعة سوءاً على سوء، ثم تلا ذلك اتخاذ الحكومة

وخلص د. حيدو إلى أن المنطقة الشمالية الشرقية هي المنطقة التي تتوفر فيها أكثر الاحتياطات الإنمائية في الزراعة والصناعة والخدمات، وهي احتياطات تنتظر الاستثمار والوضع في الخدمة، وهذا يتطلب تفادي النواقص في مجال التعليم والتأهيل المهني ومكافحة الأمية والرعاية الصحية ومكافحة الأوبئة، وأشار المحاضر إلى أن المنطقة الشمالية الشرقية لا تعاني اليوم مشكلةً غذائيةً وحسب، وإنما يضاف إليها أيضاً مشكلات صحية عديدة ليس آخرها انتشار مرض السل في المنطقة.

وبدوره عرض م. عصام زنون لمنظمة إيفاد التابعة للأمم المتحدة ودورها التنموي في المنطقة الشمالية الشرقية، ولكن عرضه قوبل باستهجان من الحضور لكونه أقرب إلى الدعاوى الإعلانية التي تقدمها المنظمات الدولية للجمهور بغية إقناعه بأهميتها، وأشار زنون خلال حديثه إلى دور المنظمة في تمويل بعض المشروعات في المنطقة، مبيناً أنها قيد التنفيذ وتحتاج إلى المزيد من الوقت لتصبح واقعاً.

وتلا المحاضرة عدد من المداخلات، وكان أول المتداخلين د. منير الحمش الذي شدد على أن الآثار الاجتماعية التي تعانيها المنطقة الشرقية حالياً ليست وليدة الجفاف وإنما هي وليدة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يقودها الفريق الاقتصادي، لأن موضوع الجفاف ليس جديداً على سورية، ولكن الجفاف الحالي مترافقاً مع السياسات الاقتصادية الليبرالية دفع بالسكان إلى الهجرة عن أراضيهم. وبين د. الحمش أن هذه الهجرة خطيرة جداً وتصل حد الكارثة الاجتماعية، ولذلك رأى أن الحديث يجب أن يكون عن الآثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية التي انتهجها الفريق الاقتصادي في الآونة الأخيرة (يشار إلى أن موضوع الندوة القادمة هو الآثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية في سورية)، ورأى د. الحمش أن المشكلة بأن الفريق الاقتصادي لا يرى في سياساته خطأً يجب الرجوع عنه، وخلص إلى أن المشكلات التي تعانيها المنطقة اليوم هي بسبب السياسات الاقتصادية وليست بسبب الجفاف، مبيناً أن الفريق الاقتصادي دائماً يبحث عن شماعات لتعليق فشل سياساته عليها، وهو اليوم يلوم الجفاف على المشكلات الحاصلة في المنطقة.

وتقدم د. حيان سلمان بالمداخلة الثانية وبيّن فيها أن المنطقة التي تضم ١٧٪ من سكان سورية لا تتعدى نسبة الاستثمارات فيها ٣٪، وهذا يعني أن الناس سيعانون من بطالة قادمة وآثار اجتماعية أقرب إلى الكوارث، وأشار د. سلمان إلى أنه في المقابل هناك ثلاث محافظات يشكل سكانها ٣٩٪ من السوريين تستوعب ٨٤,٨٪ من الاستثمارات السورية، وشدد د. سلمان على أهمية التراكم الأولي في الزراعة بتحقيق الانطلاق التنموي الصناعي لأي اقتصاد، ولذلك فإن الزراعة يجب ألاّ تكون الغاية وإنما الوسيلة لتعظيم القيم المضافة في الاقتصاد السوري عبر جعل مخرجات الزراعة هي مدخلات الصناعة ومن ثم تتضخم القيمة المضافة.

وبدوره أوضح د. نبيل مرزوق في مداخلته أن المشكلة ليست متعلقة بالجفاف، فالمشكلة الأساسية حسب اعتقاده هي في التنمية وجهود التنمية المبذولة في المنطقة والتي كانت ضعيفةً خلال السنوات الماضية، وأشار د. مرزوق إلى أن المنطقة كانت تعاني منذ ٢٠٠١ من مشكلات كثيرة ولكن الجهات المعنية لم تكن تريد إعلان المنطقة الشمالية الشرقية منطقةً منكوبةً علماً أنها كانت منطقةً منكوبةً فعلاً في ذلك الوقت حيث خلت آلاف القرى من سكانها على حوض الخابور الذي جف حينها، والمشكلة الأساسية حسب د. مرزوق هي بوعي الحكومة إلى المخاطر المحدقة بالمجتمع والاقتصاد الوطني، ومع الأسف ترك الأمر للسوق الذي لا يمكن لها أن تقود عملية تنمية أو تصحيح ذاتي في عملية التنمية، إذ لابد من دور للدولة في هذا الموضوع.

وخلص د. مرزوق إلى أن السياسة الاقتصادية المتبعة والنهج الليبرالي المتبع حالياً في سورية هو المشكلة الأساسية اليوم، وهو ما يجب إيقافه اليوم إلى جانب وقف انسحاب الدولة من دورها الاقتصادي والاجتماعي.

«شايلوك».. يأتينا من جديد (1)

إبراهيم البدراوي

معرفة التاريخ لا تهدف إلى التسلية، أو سرد قصص مشوقة أو محزنة. ليست للتفاخر أو التأسي. ولكن للتعلم والتماس الحكمة والخبرة، وإعمال العقل وشحذ الهمة لمقاومة الواقع البائس وصياغة المستقبل.

في خضم، وهول ما نعيشه هذه الأيام، ينبغي أن نستحضر تجاربنا الماضية، وعلى رأس ذلك أن نستحضر «دور الرأسمالية اليهودية التي اقتحمت مصر بكل وحشية بداية من منتصف القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين. لأن الكارثة يجري تكرارها الآن، ولكن بشكل أشمل، أي على مستوى كل بلدان الإقليم (العربي الإسلامي).

وضع اليهود في مصر خلال عهد محمد علي:

في بداية عهد محمد علي (١٨٠٥–١٨٤٩) لم يتجاوز عدد اليهود في مصر ١٧٧٥ فرداً (كلهم وافدون على مصر في مراحل تاريخية مختلفة). وأدت سيطرة الدولة على الاقتصاد، وعدم السماح بوجود دور قوي لرأس المال الخاص إلى جعل الدور اليهودي محدوداً لحد كبير.

في عام ١٨٣٦ كان عدد سكان مصر ٣٩٠٥٠٠٠ نسمة (أي أقل قليلاً من أربعة ملايين) وإلى جانبهم ٢٤٠٠٠ من الأتراك والجورجيين والسريان والأمريكيين واليونانيين، إضافة إلى ٧٠٠٠ يهودي يحمل ٩٣٪ منهم جنسيات أجنبية، وبعضهم لا يحملون جنسيات (مجرد رعايا عثمانيين). والجدير بالذكر أن بعض المتمصرين القلائل من اليهود كانوا يتبرأون من الجنسية المصرية الممنوحة لهم ليحصلوا على جنسية أجنبية تضمن حماية نشاطهم الاقتصادي (الذي سيجري توسيعه مستقبلاً)، خاصة وأن وجودهم في الجهاز الإداري للدولة كان قد توسع بداية من عام ١٨٨٣.

دور القوى الاستعمارية الأوربية:

كانت منطقتنا عصية على الغزو الأوربي. خرج الأوربيون الذين تخفوا زيفاً وراء صليب المسيح، ثم خرجت جيوش بونابرت مدحورة، ثم حملة فريزر البريطانية على مصر عام ١٨٠٧. لكن حلم القوى الأوربية في الهيمنة على المنطقة تصاعد مع نمو الرأسمالية الباحثة عن التوسع بأي سبيل.

إزاء فشل الغزو الأوربي للمنطقة بالجيوش لجت القوى الاستعمارية (خصوصاً المجموعات المالية اليهودية) سبيلاً آخر. إذ مارست ضغوطها على السلطان العثماني عبد الحميد (١٨٣٩–١٨٦١) لتطبيق سياسة «الباب المفتوح» في الاقتصاد في الإمبراطورية العثمانية حيث تسللت الرأسمالية الأوربية واليهودية عبر النشاط المصري– التجاري إلى أرجاء الإمبراطورية.

بواسطة موسى منتيفوري مبعوث اليهود البريطانيين، وصاحب الارتباطات بالمجموعات المالية اليهودية تم الضغط على عبد الحميد ليدفع محمد علي باشا بعد هزيمته لتطبيق سياسة الباب المفتوح في مصر، بما يمكن الجماعة اليهودية التي تمركزت في الإسكندرية من توسيع نشاطها، إذ كانت قد تبلورت مجموعتان من الرأسماليين اليهود الأولى في الإسكندرية عام ١٨٤٠ وتلتها مجموعة القاهرة.

وسرعان ما طالبت مجموعة يهود القاهرة الحماية من البرلمان البريطاني في عام ١٨٤٤ لإطلاق أيديهم في توسيع نشاطهم الاقتصادي مثلما حدث مع مجموعة يهود الإسكندرية.

عقب وفاة محمد علي عام ١٨٤٩ خلفه في الحكم حفيده عباس حلمي الأول ١٨٤٩–١٨٥٤. وإزاء تراجعه النسبي عن سياسات الباب المفتوح لم يطق عدد من اليهود البقاء في مصر وغادروها.

بقيت عائلات رأسمالية يهودية أهمها: موصيري– رولو– قطاوي– منشة– سوارس، وهى العائلات التي ستقوم بالدور الأساسي للجماعات اليهودية في مصر حتى منتصف القرن العشرين. وإلى جانبهم عائلات رأسمالية أقل شأنا هي: اسمالون– شيكوريل– كفوري– ساسون– ناتان– كورييل– أشير– عدس– توريل– عاداه– سلامة.. وغيرهم.

تجدر الإشارة إلى أن عائلة «قطاوي»– مجموعة القاهرة– كان مؤسسها يعقوب قطاوي من أصل سوري قد تولى شياخة الصيارفة في عهد الوالي سعيد باشا الذي حكم مصر من ١٨٥٤ حتى١٨٦٣. وحصل يعقوب على «الحماية» النمساوية المجرية، وكانت له علاقة بالأسرة المالكة هناك. كما كان رئيساً لـ«المحفل الماسوني» في مصر، وأهم أعضاء محفل «كوكب الشرق» الماسوني الانجليزي. وقد كانت هذه المحافل الماسونية بمثابة منتديات للرأسماليات الأوربية وخاصة اليهودية. أما عائلة موصيري– مجموعة الإسكندرية– فقد كان مؤسسها نسيم موصيري الأسباني الأصل. وقد وفد إلى مصر عام ١٧٥٠، وحصلت العائلة في ظل الامتيازات الأجنبية على «الرعوية الايطالية» وتصاهرت مع أسرة قطاوي.

التنافس الاستعماري البريطاني والفرنسي– الأوربي، والتوسع الرأسمالي اليهودي:

رغم التنافس الاستعماري بين الرأسماليات البريطانية والفرنسية والأوربية بوجه عام، إلا أن الرأسمالية اليهودية في أوربا وفي مصر قد عملت على تكامل أدوارها متخطية هذا الوضع التنافسي في ظل الحماية البريطانية والأوربية. حيث قامت هذه الجماعات اليهودية بوظيفة «الربط والتكامل» بين رأس المال البريطاني والأوربي واليهودي المحلي. سواء في مجال الإقراض الخارجي أو التجاري الداخلي (تجارة وتصدير القطن والأعمال المصرفية الداخلية) بما أفضى إلى الترابط بين النشاط المالي والتجاري الداخلي في الإطار المصري اليهودي داخل مصر وبين النشاط الدولي لرأس المال المتروبولي.



كان قطاع الإقراض الخارجي بيد جماعات يهودية تحت حماية بريطانية مثل مجموعات «أوبنهايم» و«جوش» و«روتشلد» و«الأنجلو اجيبسيان». وكان النشاط التجاري الداخلي بيد جماعات يهودية بروسية وايطالية وفرنسية.

تأسس بنك «الأنجلو اجيبسيان» بواسطة عميد التجار الفرنسيين في الإسكندرية «باستريه» وبنك بريطاني يديره اليهودي «ماسترمان».

هكذا بدأت الكارثة:

بواسطة «يهود أوربيين» استطاعت العائلات اليهودية أن تدعم علاقتها مع الوالي سعيد باشا حيث قدموا له قرضا بمبلغ ٦٠ مليون فرنك يسدد خلال ٣٠ عاماً بضمان إيرادات أراضي الدلتا. وبلغ المطلوب سداده ١٩٨ مليون فرنك. وكانت شركة أوبنهايم– شابيرو وشركاهم تقوم بدورها بإقراض سعيد باشا، وواصلوا ذلك في عهد الخديوي إسماعيل الذي حكم البلاد من عام ١٨٦٣ حتى عام ١٨٧٩.

وهكذا بدأ تدفق رأس المال الخارجي واليهودي بوجه خاص وتواصلت عملية اقتحام مصر للسيطرة عليها.

مما سبق يمكن أن نستخلص مايلي:

أن رأس المال اليهودي لعب كرأس حربة في تصفية مشروع محمد علي، نظراً لأنه يستحيل الاقتحام والهيمنة في ظل مشروع وطني (حتى وإن كان مجرد رأسمالية دولة) حيث تنهض فيه الدولة بدور أساسي وينحسر فيه دور القطاع الخاص (الضعيف وفاقد المناعة).

إن رأس المال اليهودي اقتحم مصر في ظل حماية الدول الاستعمارية باعتباره أحد أهم مكونات رأس المال الدولي. كما أنه يقوم بدوره الوظيفي لمصلحة الاستعمار حتى وإن تناقضت مصالح البلدان الاستعمارية.

إن الحركة الماسونية ودورها الخطر والتخريبي عالمياً قد وفدت إلى مصر عن طريق هؤلاء الرأسماليين اليهود مصاصي الدماء.

في رائعته الخالدة «تاجر البندقية» صور شكسبير كيف عانت أوربا في العصور الوسطى من نماذج المرابي اليهودي شايلوك. لكن نسخاً كثيرة من شايلوك اقتحمت مصر، وامتصت دماء شعبها لأكثر من قرن من الزمن. سوف نرى كيف في المقالات القادمة.

❖❖ من أهم مصادر المعلومات في الموضوع ما تضمنه كتاب الباحث والدبلوماسي التقدمي الراحل أنس مصطفى كامل مؤلف كتاب «الرأسمالية اليهودية في مصر».

«الرجاء عدم الإزعاج» قصة إعدام قائد!

◄ محمد العبد الله

جريمة اغتيال القائد العسكري البارز، رجل المهمات الخاصة والاستثنائية في حركة المقاومة الاسلامية «محمود المبحوح»، فتحت سجلات تاريخ الإرهاب الأسود الذي نفذته «الموساد» بحق خيرة مناضلي الحركة الوطنية الفلسطينية. لم تكن عمليات القتل/ الاغتيال الفردي، أو المذابح الجماعية التي ارتكبتها– ومازالت– قوات العدو العسكرية والأمنية الوحشية، أو ميليشيات مستعمريه، التي تنشر الموت والدمار في الأرض الفلسطينية، بعيدة عن الأفكار الصهيونية العنصرية والإقصائية، المغلفة بعقيدة «توراتية» مصنعة في عقول ارهابية، تتوزعها أسماء الحاخامات، والسياسيين، والعسكريين من مختلف طبقات وفئات التجمع الاستعماري.

الرجل المستهدف في عملية الإعدام هذه المرة، لم يكن خارج دائرة «الانتقاء الدقيق». تاريخ القائد «المطلوب» يجعله الرقم الأول في قوائم الاغتيال. إنه من أبرز العناصر التي تشكلت منها الخلية المسلحة الأولى التي حملت الرمز «١٠١» في كتائب عز الدين القسام. فقد قام مع ثلاثة من رفاقه باختطاف العسكريين «آي سبورتس» في فبراير/ شباط ١٩٨٨، و«ايلان سعدون» في مايو/ أيار من ذات العام، ثم نفذوا قتلهما واخفاء جثتيهما. وعلى الرغم من حملات التمشيط والبحث المستمرة عليه، فقد تمكن بعد بضعة أشهر من مغادرة القطاع باتجاه مصر. لكن حقد العدو امتد إلى بيت «المبحوح» الذي كان من أوائل البيوت التي هدمها العدو بالقطاع، كترجمة فورية لسياسة العقاب الجماعية لعائلات المقاتلين. ومنذ سنة ١٩٨٩ و«أبو العبد» يمارس مهماته في مواجهة المحتل، عبر ساحات وبرامج، أفقدت العدو مهاراته، في انجاز اغتياله أو خطفه.

عقدان من الزمن، والقائد «المتخفي»، يعمل على دعم المقاتلين والشعب داخل القطاع بكل عناصر المواجهة والصمود. وهو مادفع بجهاز الاستخبارات الخارجية «الموساد» ليتعقبه في أكثر من دولة ومدينة، وفي بعض الأحيان استطاع أن يفلت من الموت المحقق! وحادثة تسممه قبل بضعة أشهر على يد عملاء الجهاز، التي أدخلته في حالة موت سريري لأكثر من ثلاثين ساعة، شاهدة على ذلك. إن قائداً مهماً يعمل في مركز القرار، ويحرص على تنفيذ المهمات وهو في دائرة الظل، نتيجة ملاحقته المستمرة منذ أكثر من عشرين عاماً، كان من الضروري– وهذا مالا يخفى عليه وعلى رفاقه– أن تكون تحركاته بغاية السرية، وضمن الدائرة الضيقة جداً من المسؤولين والمنفذين. كما كان يجب أن تحظى اجتماعاته ومهماته الخارجية بخطة عمل قائمة على «التضليل» عبر التغيير المستمر في مواعيد التحرك والسفر، وحتى في أماكن الاجتماعات والمبيت. إن الساعات القليلة التي فصلت، مابين وصول القائد لمدينة دبي التي كانت محطة عبور على طريق سفره لدولة أخرى، وإقامته في فندق «البستان روتانا»، بالغرفة رقم ١٣٠، التي وضع القتلة على بابها أثناء تنفيذ جريمتهم، لوحة «الرجاء عدم الإزعاج» ثم العثور على جثته بعد ذلك، وهي تحمل آثار الصعق الكهربائي، وحقن الابر، والخنق، أظهرت أن متابعة هذا المسؤول قد تمت منذ أن هبطت طائرته بالمطار. وفي هذا الجانب، فإن مناقشة نوعية الجواز الذي استعمله، والاسم الذي استخدمه، تأتي كمحاولة للهروب من مناقشة، القضية الأهم، وهي أن محمود المبحوح القائد القسامي هو المطلوب، وأن أجهزة الاستخبارات الصهيونية على معرفة أكيدة بالرجل/ الهدف وتحركاته.

إن أهمية انجاز العملية لجهاز الاستخبارات، وبالتالي لحكومة العدو، دفعت بالأخيرة لعدم مراعاة طبيعة العلاقات والمصالح التي تربط دولة الامارات، وكيان العدو. هذه الدولة التي استقبلت قبل أسبوعين تقريباً،



الوزير المجرم «عوزي لانداو»– المسؤول في تجمع القتلة والمجرمين «إسرائيل بيتنا» الذي يترأسه «أفيغدور ليبرمان»– تحت يافطة المشاركة في مؤتمر دولي حول البيئة. كما فتحت هذه الدولة أراضيها قبل أشهر عدة، لوفد صهيوني شارك في مؤتمر آخر. وليس سراً الحديث عن وجود العديد من الشركات والمكاتب التجارية، التي يترأسها أو يمتلكها يهود صهاينة، يحملون الجنسيات المزدوجة، وبعضهم كان على رأس وحدات عسكرية وأمنية داخل الكيان الصهيوني. وبالإمكان العودة لبعض أعداد صحيفة «هآرتس» في أعوام سابقة للاطلاع على الدور المتعاظم لتلك الشخصيات في نشاطات اقتصادية وتدريبية متعددة داخل الدولة «العدد الصادر في ٢٠٠٨/٩/١٩ مثلاً».

لقد عكست تصريحات المسؤول الأمني في دبي درجة الإرباك التي عاشتها حكومة الدولة. فما بين «العصابة الإجرامية، واحتمالات أن يكون الموساد» الطرف المنفذ للعملية الإجرامية، اختفى التحديد الصريح بتسمية جهاز الاستخبارات الخارجية، وحكومة العدو، وتحميلهم بالتالي مسؤولية العبث بأمن الدولة. إن الإعلان عن عدد منفذي الجريمة، والتعرف على جنسياتهم وأسمائهم، يلقي على دولة الامارات مسؤولية المتابعة الدؤوبة للتوصل للجناة، وإعلان الحقيقة.

إن الجريمة الجديدة، تأتي كحلقة في سلسلة الاستهداف للمقاومة الفلسطينية، ولقادتها الميدانيين، وقد حملت تصريحات قادة العدو أكثر من إشارة في هذا المجال. رئيس الأركان الأسبق في جيش العدو الجنرال «أمنون شاحاك» تحدث للإذاعة الرسمية يوم الاثنين ٢٠١٠/١/١١، قائلاً (لايمكن لـ«إسرائيل» انتظار سياسة التصعيد التي تقوم بها التنظيمات الفلسطينية، يجب توجيه ضربات ساحقة، وتصفية قياداتها ومخازن السلاح، وعدم انتظار تنفيذ عملية كبرى)، مضيفاً (يجب استهداف قيادات مؤثرة في حماس وبقية التنظيمات الفلسطينية حتى لا نصل الى المواجهة الكبرى والدخول الى قطاع غزة). لم يحمل الخطاب الدموي الاجرامي أي جديد، بمقدار ماأعاد التأكيد على برنامج العمل الصهيوني الميداني.

أمام التحديات التي تستهدف المقاومة، وعلى وقع طبول التهديدات والتصفيات، أصبح من الضروري رفع درجة الاحتياطات الأمنية، والتعامل بجدية مع المواقع المفتوحة، والأذرع الطويلة لجهاز «الموساد». فالصراع طويل، والمعركة مع العدو، تتطلب الحفاظ على أمن وسلامة القيادات والكوادر من خلال خطة عمل أمنية تستفيد من كل التجارب السابقة، التي سقط فيها عشرات القادة في مصائد، نصبها العدو في أكثر من مدينة. فاليقظة والحذر شرطان متلازمان في معركة المواجهة المفتوحة مع الصهيونية وعملائها في أكثر من مكان.

العطف والحق

◄ محمد الجندي

مأساة هايتي جعلت إدارات أغلب الدول تعطف على تلك الجزيرة المنكوبة، وجعلت الإدارة الأمريكية تحتلها عطفاً، وترسل لها المساعدات جنوداً وأمنا، كما جعلت إدارات الاتحاد الأوربي تؤيد كالعادة المساعي الأمريكية الحميدة في مجال الأمن والدفن.

وسواء كان العطف إنسانياً حقيقياً، أي يترجم بمختلف المساعدات الضرورية من الإنقاذ والغذاء والخدمات، أو عدوانياً، أي يترجم باستغلال الكارثة من أجل الاحتلال أو ما يشبهه، ومن أجل اختلاس بضائع وأموال المساعدات، فهل تستحق الجزيرة المنكوبة العطف فقط، أم لها حق على المجتمع الدولي؟

المجتمع الدولي؟ هو في حقيقته، وفي مواقعه، مؤلف من الإدارات الاستعمارية بزعامة الإدارة الأمريكية.

ذلك «المجتمع» هو الذي تسبب بنكبة الجزيرة إياها، وبنكبات مختلف مناطق العالم، بالتجارب النووية، بالحروب، بالإضرار بالبيئة، بالتدخل المباشر وغير المباشر في شؤون البلدان والشعوب، من جعل سكان الجزيرة بأغلبهم يعيشون بأقل من دولارين في اليوم؟ هل كان ذلك بالصدفة؟ من جعل الأبنية هشة، بدءاً من القصر الرئاسي؟

للجزيرة حق على ذلك «المجتمع» العدواني، لا بالعطف، أيا كان معناه، وإنما بإعادة الإعمار، وبإعادة الحياة الطبيعية والمقبولة إلى الجزيرة. غير أن هذا الحق لن تناله الجزيرة، لأن المسيطر على مختلف حقوق البلدان والشعوب هو «المجتمع» الاستعماري العدواني. وقضية الجزيرة ليست قضية قضاء وقدر، قضية زلزال دمر البلد، وإنما هي قضية أشمل من ذلك، قضية مجتمع استعماري يخيم على أقدار الناس، ويجعل مقاومتهم هشة أمام مختلف العوارض الطبيعية، أمام الجفاف، أمام السيول والعواصف، أمام الجراد والحشرات التي تتلف المزروعات، وأمام الزلازل وأيضاً أمام تسونامي.

فلسطينيو القدس وغزة ينقصهم حتى العطف الصوري أو الحقيقي، إلا من أفراد يصل بهم الحس الإنساني إلى درجة التضحية بأنفسهم، أو التعرض لخطر التضحية، فالأمريكية راشيل كوري قتلتها الجرافة الإسرائيلية بدم بارد، والمشاركون الدوليون والإسرائيليون في التظاهر ضد الجدار الشاروني يتعرضون للرصاص الإسرائيلي المطاطي وغير المطاطي وللقنابل الغازية، وقوافل شريان الحياة وغيرها يتعرضون للإهانات وللاعتداءات الأمنية... الخ.

الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية وفي الشتات هم أصحاب حق، لا بالعطف، وإنما بالأرض، وبحق تقرير المصير، وليس هذا الحق تاريخياً، وإنما هو راهن، هو حق بالبيت الذي احتل ونهب، وبالأرض التي احتلت واستوطنت، وهو حق على الأقل بتطبيق القرارات الدولية، التي مسحت بها الإدارة الأمريكية مؤخرتها.

هذا الحق لن يناله الفلسطينيون لا بالمفاوضات، ولا بالتأوه والشكوى من موقف «الأشقاء» العرب أو المسلمين، (..) الحق الفلسطيني هو جزء من حق الشعوب في البلدان العربية بالتحرر من الكابوس الاستعماري، الذي يخنق الحريات، وينهب الثروات ويضري الحروب والفتن، ويجعل حياة كل إنسان في مهب الريح. والمقاومة الفلسطينية يمكن أن تكون فصيلاً طلائعياً للمقاومة العربية، ولكن لكي تكون كذلك من المفترض أن تحمل مسؤوليتين هامتين وأساسيتين، الأولى مسؤولية المستقبل، والثانية مسؤولية المناضلين الذين تجندهم المقاومة، فهؤلاء ليسوا حطباً للحرق، وإنما أداة تحرير للشعب، وربما أداة تحرير المنطقة.

الكلام نفسه ينطبق على حق الشعب العراقي بالتحرر من الاحتلال وباسترجاع سيادة وثروة ذلك البلد العظيم، الذي استمر منذ الحرب العالمية الأولى يصارع الاستعمار بشكليه القديم والحديث ويعمل على بناء نفسه، ويزرح اليوم تحت النير الهمجي للاحتلال الأمريكي.

ينطبق الكلام أيضاً على أفغانستان، البلد متعدد النكبات، الذي نكب أمريكياً ببناء مؤسسة «الإرهاب» الدولية، وبتمزيق تلك المؤسسة، وجعلها تتصارع دموياً، ثم أخيراً بالاحتلال الأمريكي، وجعل البلد مركزاً لعدوانية الإدارة الأمريكية الإقليمية في باكستان وغيرها.

الشعب الأفغاني ينقصه العطف والحق، فهو ليس في حساب أية إدارة، ومتروك لمصيره «الأمريكي»، أما حقه في التحرر وتقرير المصير والسيادة فمتروك للمستقبل البعيد.

الكرة الأرضية كلها خاضعة للنير الاستعماري، وليس الأمر متعلقاً فقط بالأمثلة الفاقعة التي مررنا عليها. حتى الشعب الأمريكي وشعوب «المجتمع» الاستعماري الدولي، تعيش في ظل الكابوس الاستعماري، الذي لا يستغل فقط، وإنما يسمم أيضاً حياة الشعوب والبيئة التي يعيش فيها الإنسان.

القضية هي قضية كونية، وليس أمام الشعوب من وسيلة لإنقاذ نفسها سوى المحاربة الجماعية للاستعمار. الشعوب المنكوبة لها حق بالحياة وبتقرير المصير، ولا تستحق «العطف» فقط.

لماذا تستعجل واشنطن ولندن التفاهم مع طالبان؟

◄ ساناندا ساهوو وجيم لوب



نوه عدد من كبار المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين، عشية انعقاد المؤتمر العالمي حول أفغانستان في لندن أواخر الشهر الماضي، إلى المزيد من الانفتاح نحو التوصل إلى تسوية سياسية مع بعض عناصر طالبان أكثر من أي وقت مضى منذ أن أطاحت الولايات المتحدة بحكم طالبان منذ تسع سنوات.

والسؤال المطروح هو ما إذا كان هذا التنويه نابعاً عن التزام أمريكي بريطاني حقيقي بالتوصل إلى مثل هذه التسوية، أو عن حاجتهما لإظهار مرونة جديدة بغية ضمان المزيد من الالتزام من جانب حلفاء واشنطن في حلف شمال الأطلسي أثناء مؤتمر لندن.

هذا المؤتمر الذي عقد برئاسة الرئيس الأفغاني حميد كرزاي ورئيس الوزراء البريطاني غوردون براون، وشارك فيه مسؤولون رفيعو المستوى من الدول المشاركة في قوة (إيساف)، والبلدان المجاورة لأفغانستان، والجهات المانحة والأمم المتحدة، تداول في حزمة من القضايا منها الأمن والحكم الرشيد والتنمية والعلاقات الإقليمية.

وكان وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند صرح في جلسة للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي في واشنطن في ٢١ الشهر الماضي أن أكبر نتيجة مأمولة لهذا المؤتمر هي أن يتفهم ٧٠ وزير خارجية، والرأي العام، طابع التماسك والوضوح الذي تتسم به خطة مستقبل أفغانستان.

وكان المبعوث الخاص الأمريكي لباكستان وأفغانستان ريتشارد هولبروك قد رافقه في هذه الجلسة، حيث سعى إلى طمأنة الشيوخ القلقين إلى أن واشنطن وحلفاءها يحققون تقدماً ثابتاً نحو وقف زحف طالبان في الأعوام الأخيرة بل وعكسه.

وقال هولبروك إن «الطفرة المدنية» التي صاحبت التصعيد العسكري الأمريكي في الشهور العشرة الأخيرة، هي جزء من خطة واشنطن، التي زادت من عدد خبراء المساعدة المدنيين الأمريكيين في أفغانستان بمعدل ثلاثة أضعاف حتى الآن. هؤلاء الخبراء يعملون مع الوحدات العسكرية في محافظة هلمند الجنوبية حيث تحرك المتمردون بحرية في الأشهر الأخيرة حسب قوله.

جاءت هذه التصريحات وسط آمال بأن يبدي زعماء الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي استعدادهم لتقديم المزيد من الموارد العسكرية والمدنية للخطة الأمريكية في أفغانستان.

ويذكر أن الدول الـ٤٣ المشاركة في قوات إيساف حشدت ٨٥ ألف جندي في أفغانستان حتى الآن، منهم ٧٠ ألفاً من الولايات المتحدة وحدها، تليها بريطانيا بنحو ١٠ آلاف جندي.

يضاف إلى ذلك قرار الرئيس باراك أوباما برفع عدد القوات الأمريكية في أفغانستان إلى ١٠٠ ألف جندي بحلول منتصف العام القادم. كما تعمل واشنطن وحلفاؤها على بناء جيش وطني وقوات شرطة وطنية في أفغانستان بما يبلغ ١٣٤ ألف جندي ٨٢ ألف ضابط بحلول سنة ٢٠١١، مع تكثيف عمليات التنمية.

هذا وتأمل واشنطن ولندن أن تشجع هذه الخطط كبار المانحين، خاصة المترددين في إرسال قوات، على زيادة التزامهم بتمويل المساعدات المدنية في أفغانستان، خاصة وأن الخطة، بعنصريها العسكري والمدني، تهدف في المقام الأول إلى عكس الإحساس السائد- والواضح على ضوء الارتفاع غير المسبوق في عدد ضحايا القوات الغربية في العام الماضي- بأن طالبان تكسب حرب أفغانستان.

في هذا الشأن، قال مسؤولون أمريكيون رفيعو المستوى إنه لو تم إقناع قادة طالبان بعدم إمكانهم كسب هذه الحرب، فمن المقدر أن يقبلوا بالدخول في محادثات سلام جادة مع حكومة كرزاي. وشددوا على أن الغاية هي التركيز على محادثات السلام والتوصل إلى تسوية سياسية تشمل طالبان.

بدوره أقر وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس في زيارته الأخيرة لباكستان بعدم إمكان هزم طالبان عسكرياً لكونهم جزءاً من «النسيج السياسي» الأفغاني.

وصرح غيتس لوسائل الإعلام الباكستانية «السؤال هو ما إذا كانت طالبان في مرحلة ما على استعداد للمساعدة في بناء أفغانستان القرن الواحد والعشرين، أم أنها ما زالت تريد قتل الناس». وأضاف «المصالحة السياسية يجب أن تشكل جزءاً من تسوية النزاع».

وردد القائد الأمريكي في أفغانستان الجنرال ستانلي ماكريستال أقوالاً مشابهة في هذا الاتجاه في حين أعرب رئيس الأركان الأمريكي الجنرال ديفيد بتريوس عن رضاه عن غاية التوصل إلى تسوية سياسية مع عناصر من طالبان.

كما صرح وزير الخارجية البريطاني في مقابلة مع «بي بي سي» في ٢٤ الماضي أنه يؤيد محادثات بين الحكومة الأفغانية وعلى الأقل بعض العناصر في قيادة طالبان.

وأخيراً، تتزامن كل هذه التصريحات التوافقية مع نداء رئيس بعثة الأمم المتحدة في كابول كاي ايد في ٢٤ الماضي، بحذف بعض قادة طالبان من قائمة الإرهابيين في الأمم المتحدة، ما يمهد السبيل لمحادثات سلام معهم.

■ **نشرة (آي بي إس)**

مجندات الاحتلال يعترفن بتكسير عظام الأطفال الفلسطينيين!



جريمة إنسانية جديدة تضاف للسجل الأسود للاحتلال الإسرائيلي ضد الأطفال الفلسطينيين، تكشفت فصولها هذه المرة على لسان مجندات انتهين من أداء الخدمة بالجيش الصهيوني بصورة تعيد للذاكرة جرائم تكسير عظام الفلسطينيين في أواخر التسعينيات، لكن هذه المرة ترتكب تلك الجريمة ضد الأطفال والنساء. حيث نشرت وكالات الأنباء شهادات لمجنّدات إسرائيليات خدمنَ في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أكدن من خلالها أن «أسلوب العنف والتنكيل الذي يتعرّض له الفلسطينيون، من وحدات الجيش داخل الأراضي الفلسطينية، وعند الحواجز؛ هو نهج ونمط سلوك متعارَف عليه، فيما الاستهتار بالفلسطيني والكراهية له يشكّلان السمة السائدة في التعامل معه».

وتؤكد إحدى المجندات أنّ «التعليمات المتعلقة بإطلاق النار في المظاهرات وغيرها لا يُؤخذ بها، وأنّه بالرغم من التعليمات الواضحة بإطلاق النار على ساقَي المتظاهرين، إلا أن الأمر السائد هو إطلاق النار على البطن».

وقد ناقض تقرير نشرته جمعية «لنكسر الصمت» الإسرائيلية المتضمّن لشهادات الجنديات الإسرائيليات، ما تروّج له القيادة العسكرية والسياسية الإسرائيلية، بأن الجيش الإسرائيلي هو «الأكثر أخلاقية في العالم». وتؤكد الشهادات أنَّ «الجنود لا يستثنون النساء الفلسطينيات والأطفال، حيث يتعرضون أيضًا للتنكيل والعنف كالرجال».

وجاء في إحدى الشهادات أنَّ «الجنود قاموا بتكسير يدَي ورجلَي طفل فلسطيني بطريقة بشعة». وأضافت: «كان الطفل يستفزّ الجنود بإلقاء الحجارة وما شابه ذلك، وذات مرة استطاع أن يبثّ الذعر في جندي فوقع عن برج المراقبة وكُسرت رجله، ولكن الردّ لم يتأخر فأدخله جنديان إلى الجيب العسكري، وبعد أسبوعين من الحادثة رأيتُ الطفل وقد لُفَّت يداه ورجلاه بالجبس، وتحدثوا عن ذلك كثيرًا في القاعدة، وتحدثوا ببساطة كيف أجلسوا الطفل ووضعوا يده على الكرسي وكسروها».

وقالت شرطية حرس حدود عملت في مناطق التماس: «أمسكَ الجنود بطفل في الخامسة من عمره لا أذكر السبب، وجّهوا له عدة ضربات فبدأ الطفل في البكاء، وحينما حاول أحد الجنود تهدئته ابتسم الطفل، فضربه الجندي بقبضته على بطنه قائلاً: أتضحك في وجهي؟»، ولفتت الشرطية إلى أن «الضربة كانت شديدة بحيث أنه لا يمكن توجيهها لشخص قوي».

وبحسب عدد من الشهادات، يختلق الجنود أحيانًا أسبابًا وهمية لتبرير العنف ولإشباع رغبتهم. وأشارت جندية إسرائيلية خدمت في حاجز «إيريز» إلى أن «أعمال العنف تجاه الفلسطينيين هي جزء من الروتين اليومي، حيث أنه قبل أن يُطلق سراح فلسطيني ما إلى قطاع غزة، من المعتاد أن يتم اقتياده إلى خيمة قريبة وتوجيه الضربات له، وذلك بمشاركة الضباط».

وتحدثت جندية خدمت في الخليل عن هواية جنود من وحدتها، وتسمّى «مسدس اللعب»، حيث «يصوّبون بنادقهم على أطفال فلسطينيين ويطلقون النار، وقد قامت صحفية بتصوير حادثة من هذا النوع، فأُرسلت دورية إلى بيت الصحفية لتعود مع الصور»، وأشارت الجندية إلى أنّها «لا تعرف ما إذا كانوا دفعوا مالاً للصحفية أم هدّدوها، لكن الصور أُبيدت بعد وقت قصير، وسط تخوّف قائد الكتيبة من وصول الصور إلى وسائل الإعلام».

■ **أصداء الوطن**

الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة بالأرقام..

على ماذا يراهن المعتدلون؟!

بحسب وكالات الانباء، قُدِّر عدد القوات الأميركية والبريطانية في منطقة الخليج والعراق قبل أسابيع بنحو ٢٧٠ ألف جندي، يرابطون في عدة قواعد تنتشر في مختلف دول المنطقة. وقد نشرت الولايات المتحدة مؤخراً صواريخ دفاعية في أربع دول خليجية هي البحرين، قطر، الكويت والإمارات، لحماية ثروتها النفطية. كما كشفت من مبيعات الأسلحة لهذه الدول وبقية «الحلفاء» «المعتدلين»، وفي الوقت نفسه تتحدث تقارير صحفية عن احتمال إجراء مناورات عسكرية موسعة في الخليج قريباً، كما تشير إلى ازدحام الطريق بين واشنطن وتل أبيب- وغيرها من عواصم المنطقة- بخبراء الأمن والاستخبارات، في حين ازدادت حركة عبور السفن الحربية لقناة السويس في الأسابيع الأخيرة بوتيرة كبيرة.



وبلغة الأرقام، فإن الوجود العسكري الغربي في الخليج يتوزع على الشكل التالي:

العراق: يتمركز فيه نحو ١٥٠ ألف جندي، الأغلبية الساحقة منهم من قوات الاحتلال الأمريكية، ويتوزعون في عدد من القواعد العسكرية تنتشر في شتى أنحاء بلاد الرافدين.

أما الكويت، فلا تزال تعد أهم قاعدة للقوات الأميركية، حيث يرابط نحو ٢٠ ألفاً من الجنود ومشاة البحرية، إلى جانب دبابات وطائرات مقاتلة ومروحيات، بالإضافة إلى عدة آلاف من الجنود البريطانيين، وأهم القواعد الأميركية في الكويت هي معسكر «الدوحة» ومعسكر «عريفجان» ومعسكر «فرجينيا».

كما تعد البحرين مقرا للأسطول الخامس الأميركي، وهو الذي يقوم بدوريات في المياه الواقعة بين الهند وشرق أفريقيا، ويضم هذا الأسطول أكثر من ٢٠ سفينة و٢٠ ألف عسكري، ويرابط نحو ألفي جندي في قاعدة «الشيخ عيسى» التي توجد بها طائرات أف ١٦ المقاتلة.

وبالنسبة لدولة قطر، فهي تستضيف نحو ألفي جندي أميركي في قاعدة «السيلية»، إلى جانب طائرات إعادة التزود بالوقود والاستطلاع والقاذفات في قاعدة «العديد» الجوية قرب الدوحة.

وفي الإمارات العربية المتحدة، يوجد نحو ألف جندي بريطاني وأميركي وفرنسي، وتعتبر قاعدة الظفرة الجوية قرب أبو ظبي أهم القواعد هناك.

أما سلطنة عمان، فتستضيف ما بين ٥٠٠ وألف جندي أميركي وبريطاني، وأهم القواعد هي «السيب»، وتوجد القاذفات بي-١ في قاعدة «الثومرير» الجوية الجنوبية.

وأخيراً المملكة العربية السعودية، وهي تستضيف عدداً غير معروف من الجنود الأميركيين، يقدره البعض بنحو خمسة آلاف جندي مع معداتهم العسكرية، بينما يرى آخرون أن عددهم أكبر من ذلك بكثير.

كما ينتشر في هذه البلدان، ومعظم البلدان والمناطق المجاورة لها، كما في الأردن والقرن الأفريقي ولبنان ومصر وسواها.. أعداد كبيرة من عناصر المخابرات، وشبكة واسعة من الجواسيس والعملاء والمكاتب الأمنية التابعة..

إن كل هذه الحشود لا تحمي منابع النفط وحسب، كما أن غايتها ودورها لا ينحصران بتشكيل قوات تدخل سريع ضد بعض الدول الإقليمية المعادية للسياسة الأمريكية، بل يمكن اعتبارها احتياطياً استراتيجياً عسكرياً أساسياً «تحت الطلب» للضغط على الدول الكبرى مثل الصين وروسيا، ولا يستثنى من ذلك بعض الحلفاء، كالاتحاد الأوربي إن لزم الأمر!

هناك، في دول الخليج وبعض جوارها، من لا يزال يعتقد، أو يراهن على أن الولايات المتحدة قد تكف عن القيام باعتداءات وحروب في هذه المنطقة وامتداداتها القريبة والبعيدة مع تغير وجه الرئيس أو الحزب المتربع على سيادة البيت الأبيض، أو اعتدال الخطاب السياسي وميله نحو «الحوار»، ويتناسى هؤلاء أن كل هذه الأعداد من الجنود لا ينتشرون في المنطقة بهدف السياحة، وأن هذه المعدات المتطورة جداً من الأسلحة ليست ألعاب أطفال.. فعلى ماذا يراهنون؟؟

نصيحة إلى أوباما بضرب إيران



نصح كاتب أمريكي متطرف الرئيس الأمريكي باراك أوباما بضرب إيران بغية «إنقاذ رئاسته» ورفع شعبيته في استطلاعات الرأي. وتوقع الكاتب الداعم لإسرائيل والمشهور بعدائه للعرب والمسلمين أن تقضي تلك الضربة على التهديد النووي الإيراني.

وقال دانيال بايبس في مقال نشرته مجلة «ناشونال ريفيو أونلاين» اليمينية الأمريكية، إنه عادة لا يقدم النصائح «لرئيس عارضت انتخابه، أو أتخوف من أهدافه، أو أعمل ضد سياساته»، لكنه استدرك بقوله إن فكرة ضرب إيران التي يقدمها لأوباما تهدف إلى «إنقاذ إدارته المترنحة باتخاذ خطوة تحمي الولايات المتحدة وحلفاءها».

واعتبر بايبس أنه «تماما كما أدت (أحداث) ١١ أيلول إلى نسيان الناخبين لشهور جورج دبليو بوش الأولى المتعرجة، فإن ضربة للمنشآت الإيرانية يمكن أن تسقط السنة الأولى لأوباما من ثقب الذاكرة، وتحول المشهد السياسي الداخلي، وتنحي الرعاية الصحية، وتدفع الجمهوريين للعمل مع الديمقراطيين».

وأضاف «إذا كانت شخصيته (أوباما) وهويته وشهرته قد فتنت الناخبين الأمريكيين في ٢٠٠٨، فإن هذه الصفات أثبتت ضعفها على الحكم بشكل محزن في ٢٠٠٩، فقد فشل في تحقيق ما وعد به في الوظائف والرعاية الصحية، وفشل في غزوات صغيرة في السياسة الخارجية».

وذهب بايبس إلى أن أداء أوباما الذي وصفه بالهزيل «تسبب في انهيار غير مسبوق في استطلاعات الرأي وخسارة ثلاثة انتخابات رئيسة، تُوجت بهزيمة مدهشة في انتخابات مجلس الشيوخ قبل (أكثر من) أسبوعين في ماساشوستس»، في إشارة إلى فوز المرشح الجمهوري سكوت براون بمقعد السيناتور الديمقراطي الراحل إدوارد كينيدي.

واعتبر أن محاولات أوباما إعادة ترتيب رئاسته سوف تفشل إذا ركز على الاقتصاد لكونه «مجرد فرد بين عدد كبير من اللاعبين»، ولذلك هو بحاجة إلى إشارة دراماتيكية لتغيير الآراء العامة عنه كشخص «قليل الشأن ومفكر أخرق»، ويفضل أن يكون هذا في ميدان تكون المخاطر فيه مرتفعة، ويمكنه فيه تحمل المسؤولية، ويستطيع فيه كسب التوقعات.

واعتبر أن هذه الفرصة موجودة وتتمثل في قيام أوباما بإعطاء الأوامر للعسكرية الأمريكية بتدمير القدرة العسكرية النووية الإيرانية.

وقال بايبس إن القادة الإيرانيين عندما يتلقون ضربة في بلادهم فإنهم «ربما ينشرون هذه الأسلحة (النووية) في المنطقة، وهو ما يؤدي إلى قتل وتدمير هائل، وفي النهاية ربما يقومون بإطلاق هجوم كهرومغناطيسي ضد الولايات المتحدة، وهو ما سيؤدي إلى تدمير بلادهم بشكل كامل».

وتوقع بايبس أن يؤدي هذا السيناريو المدمر إلى «القضاء على التهديد النووي الإيراني، وبهذا يحمي أوباما الوطن ويبعث برسالة إلى أصدقاء أميركا وأعدائها». وقال إن استطلاعات الرأي تؤيد قيام الولايات المتحدة بضرب إيران إذا سعت للحصول على أسلحة نووية.

ويترأس الكاتب بايبس منتدى الشرق الأوسط الذي يعد أحد أبرز مراكز أبحاث المحافظين الجدد، وكان قد دعم رودي جولياني عمدة نيويورك السابق في انتخابات الرئاسة ثم دعم السيناتور جون ماكين بعد انسحاب الأول.

■ **«أميركا إن أرابيك»**

الانتخابات الإيرانية 2009 ومكيدة الاحتجاجات لإنجاز «ثورة ليّنة»

أندرو غيفن مارشال*
ترجمة قاسيون

يجب أن نتذكر دائماً أن الاستراتيجية الجيوسياسية للولايات المتحدة منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، ترتبط بتوسيع الإمبراطورية الأمريكية ومنع صعود قوى عالمية وإقليمية جديدة، واحتواء روسيا والصين.. في هذا الإطار يمكن فهم محاولات تغيير النظام في إيران..



دراما الانتخابات الرئاسية الإيرانية

بالعودة إلى التاريخ غير البعيد، قدّمت أحداث العام ١٩٥٣ الشهيرة في إيران مخططاً تفصيلياً لطبيعة ومضمون الاحتجاجات على انتخابات العام ٢٠٠٩، حيث جاءت هذه الاحتجاجات كمحاولة للقيام بـ«ثورة لينة» لقلب النظام وتقليد «الثورات الملونة» في دول أوروبا الشرقية ما بعد المرحلة السوفييتية.

إنّ أحداث الشغب التي رافقت انتخابات ٢٠٠٩ كانت مكيدةً سريةً أمريكية (بريطانية) معدة لتغيير النظام في إيران. كان الهدف انتخاب زعيم صديق للولايات المتحدة وبالتالي تحقيق هيمنة استراتيجية واقتصاديّة وسياسية على إيران. على الرغم من اتباع خديعة «الثورات الملونة» التي مارستها الولايات المتحدة في الكتلة السوفييتية سابقاً، لكن بمرافقة التأثير الشديد للـ CIA والاستفادة من خبرة انقلاب العام ١٩٥٣، إلا أنّ المؤامرة باءت بالفشل الذريع.

وفي حين كشف انقلاب ١٩٥٣ تأثير الـCIA وتلاعبها بوسائل الإعلام الأمريكية، أظهرت اضطرابات العام ٢٠٠٩ نجاحاً باهراً لتعامل وسائل الإعلام الأمريكية. ما يثير السخرية على أية حال، أنّ التركيز على هذا النجاح الباهر ربما أعاق نجاح المؤامرة في نهاية المطاف. كان إدراك الشعب الأمريكي لعدم شرعية الانتخابات والقمع السياسي كافياً لتأييد تغيير النظام، ولكن ليس إلى درجة القيام بتغيير النظام. هكذا، وفي سخرية مريرة، أصبح فشل انقلاب العام ١٩٥٣ نجاحاً في مؤامرة ٢٠٠٩، في حين كان النجاح في انقلاب ١٩٥٣ فشلاً في مؤامرة ٢٠٠٩. ما حدث وحسب، أنّ النجاح في انقلاب ١٩٥٣ ... هو أنّه أدّى الغرض منه.

الوقائع التمهيدية

في تشرين الثاني ٢٠٠٨، ذكرت وسائل الإعلام الإيرانية أنّ «البيت الأبيض يبذل جهوداً شاقةً لتنظيم (ثورة مخملية) في إيران». وكما قال سفير إيران السابق في الأمم المتحدة، فإنّ «واشنطن تتآمر لشقّ صفوف الإيرانيين بغرض إسقاط حكومة طهران».

كما ذكرت وسائل الإعلام الإيرانية في نيسان ٢٠٠٩، أي قبل شهرين من الانتخابات الرئاسية، أنّ فيلق الحرس الثوري الإيراني «كشف مؤامرةً للقيام بـ(ثورة لينة) على حكومة البلاد»، «واتهم هولندا بالتآمر لإثارة ثورة مخملية في البلاد بتأييدها للمعارضة من خلال وسائل الإعلام وشتىً المواقع الإلكترونية». في العام ٢٠٠٥، خصص البرلمان الهولندي ١٥ مليون يورو لتمويل «حملة إعلامية مركزة» داخل إيران، «رافقتها مساعدةٌ بريطانيةٌ وتمويلٌ سري أمريكي».

تمهيداً للانتخابات، تزايدت الهجمات داخل إيران. فقبل أسبوعين من الانتخابات، في ٢٨ أيار ٢٠٠٩، وفي جنوب شرقي إيران، أدى تفجير مسجد للشيعة إلى مقتل ٢٠ شخصاً. اتهم مسؤولٌ إيراني الولايات المتحدة بالتورط في تسليح الإرهابيين، الذين ارتكبوا فعلتهم في منطقة إيرانية يغلب عليها السنة، وهم أقليةٌ مذهبيةٌ داخل البلاد. سلحت الولايات المتحدة ومولت من خلال الـCIA جند الله، المنظمة الإرهابية التي أعلنت مسؤوليتها عن التفجير. في اليوم التالي، أدت مهاجمة مكتب الحملة الانتخابية للرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في المدينة نفسها إلى سقوط عدد من الجرحى. تذكّر هذه الهجمات التي استهدفت إثارة التوترات الدينية بالهجمات التي قامت بها الـ CIA داخل إيران في انقلاب ١٩٥٣.

قبل يوم من الانتخابات، أي في ١١ حزيران ٢٠٠٩، ذكر أنّ صندوق دعم الديمقراطية، المؤسسة الرئيسية التي تقف خلف «الثورات الملونة» في أوروبا الشرقية، أنفقت أموالاً كثيرةً وصلت إلى أيدي المجموعات المؤيدة لموسوي داخل إيران، لأنّ موسوي كان مرشح الغرب المفضل في الانتخابات الإيرانية. بل ذكر أنّ أحاديث جرت حول «ثورة خضراء» في إيران، لأنّ حشود حملة موسوي امتلأت بالرايات والأوشحة الخضراء.

في العاشر من حزيران، وقبل يومين من الانتخابات، ذكرت مدونة النيويورك تايمز أنّ قلقاً اعترى مؤيدي أحمدي نجاد في إيران خشية أن «يكون ما يشهدونه نسخةً محليةً من الثورة البرتقالية التي أوصلت حكومةً معارضةً إلى السلطة في أوكرانيا».

اليوم الحاسم

في ١٢ حزيران، جرت الانتخابات الإيرانية. وسرعان ما اشتغلت آلة البروباغندا ومضى العمل في إثارة ثورة ملونة في إيران. ذكرت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية أنّ أحمَدي نجاد حقق انتصاراً حاسماً بجمعه ٦٩ بالمائة من الأصوات. وسرعان ما أعلن منافسه الرئيسي، مرشح الأمريكيين المفضل، موسوي انتصاره وأنّ هنالك «تزويرات» في صناديق الاقتراع. ونقل عنه قوله «أنا الفائز الوحيد في الانتخابات بفارقٍ هائل في الأصوات».

شجبت حكومات الغرب فوراً الانتخابات بوصفها باطلة، وبدأت الاحتجاجات في شوارع طهران، حيث تقمّص الشبان لون حملة موسوي الأخضر صارخين: «الموت للديكتاتور» إشارةً إلى أحمدي نجاد. شجع موسوي المحتجين على مواصلة احتجاجهم، وفي ثاني أيام الاحتجاج، قام الشبان بتحطيم نوافذ حافلات المدينة في العديد من الشوارع ووسط طهران. كما أحرقوا المصارف وصناديق القمامة وأكوام الإطارات واستخدموها كحواجز نارية. ضربت شرطة مكافحة الشغب بعض المحتجين بالعصي في حين وقف عشراتٌ بدروعهم ودراجاتهم النارية يحرسون الجوار. بعد ذلك، أعلنت حكومات الغرب على الملأ تضامنها مع الاحتجاجات وشجبت «قمع» الحكومة الإيرانية لها.

على الرغم من كل مزاعم الغش والتزوير، لم يقدّم من تبنّى تلك المزاعم أي دليل حقيقيٍّ يؤيدها. وكما ذكرت صحيفة بوليتيكو في ١٥ حزّيران، فمن نادوا ببطلان الانتخابات «تجاهلوا حقيقة أنّ أحمدي نجاد الذي فاز بنسبة ٦٢.٦ بالمائة من الأصوات في انتخابات هذا العام هو نفسه الذي حصل على ٦١.٦٩ بالمائة من الأصوات في انتخابات الرئاسة للعام ٢٠٠٥». كما أنهم تجاهلوا الكثير مما يدركه الناس داخل إيران، مثل أنّ غالبية الإيرانيين شاهدوا أحمدي نجاد يتغلب على خصومه في المناظرات التلفزيونية، كما كان بالنسبة إليهم مدافعاً عن الشعب. حاز أحمدي نجاد على تأييد كمٍّ كبير من الإيرانيين، ومن ضمنهم الولي الفقيه وأصحاب الدخولً المحدودة والموظفون والمتقاعدون.

كانت بعض «الأدلة» عن التزييف ظرفية، من ذلك ادعاء أنّه بسبب خلفية موسوي الأذرية، «كان ضامناً للفوز في المقاطعات ذات الأغلبية الأذرية»، وهكذا حين فاز أحمدي نجاد في هذه المقاطعات، «فالتزوير هو التفسير الوحيد». وعلى الرغم من ذلك، فأحمدي نجاد يتكلم الأذرية بطلاقة، وقد عمل سابقاً كمسؤول حكومي في منطقتين أذريتين، كما أنّ القائد الأعلى لإيران آيَة الله خامينئي هو أيضاً أذري.

كذلك، يتم تجاهل تصويت الإيرانيين على قاعدة الانتماء الطبقي. وفي حين يميل الغرب لتصوير الشرق الأوسط وإفريقيا من خلال عدسات استشراقية، ناظرين إليهم بوصفهم «الآخر»، وغالباً ما يصورون شعوب المنطقة بوصفهم متخلفين أو برابرة، فالواقع مختلفٌ جداً عن التصور الغربي. يصوت سكان الشرق الأوسط، ومن ضمنه إيران، وشاغلهم الأساسي الاقتصاد والظروف الاجتماعية تماماً مثلما يفعل ناخبو الغرب. لا يتم التصويت في الشرق الأوسط على قاعدة الاختلافات العرقية أو الدينية، فهنالك الكثير ليوضع في الاعتبار، وأي تحليل يتناسى ذلك لهو تحليلٌ خاطئ. حتى الفاينَنشال تايمز أوَردت أنّ «التغيير بالنسبة للفقراء يعني الطعام والعمل، وليس الألبسة المريحة والاستجمام المختلط»، وأنّ «السياسة في إيران تعنى بالصراع الطبقي أكثر مما تعنى بالدين».

صراع طبقي

كتب جيمس بيتراس: «الفئة الوحيدة التي تؤيد موسوي بثبات هي طلاب الجامعات وخريجوها، ومالكو الشركات والشريحة العليا من الطبقة الوسطى». وهم من أكثر الإيرانيين تعلقاً بالغرب. كان الإيرانيون المحتجون في «الثورة الخضراء» يحملون لافتات مكتوبة بالإنكليزية ويجرون مقابلات مع وسائل الإعلام الغربيةً بالإنكليزية. والعديد منهم تلقوا تعليًماً وتنشئةً غربيين. إيرانيو الشتات في الغرب أيدوا أيضاً «الثورة الخضراء» على نحو واسع، لأنهم أبناء وبنات أولئك الذين هاجروا من إيران بعدً الثورة الإيرانية في العام ١٩٧٩. وهم أبناء الطبقة الرأسمالية الإيرانية المنفية، ولا يمثلون على نحو منصف السكان داخل إيران. بعد ذلك، لا يملك الفقراء وطبقاًت المجتمعً الدنيا إمكانات الهجرة إلى الغرب. وبصورة طبيعية، فالكثير من الشباب الإيراني المتغرب في إيران لديه اهتماماتٌ مشروعةٌ وقضايا اجتماعية تتعلّق بالوضع الحالي للحكم في إيران. مع ذلك، فغالبية الإيرانيين تنشغل بمعاش يومها أكثر من انشغالها بشكل الرداء الإسلامي.

ومثلما أشار بيتراس أيضاً، «كانت أصوات الناخبين الشباب التي مجّدها الإعلام الغربي بوصفها مؤيدةً للإصلاحيين أقليةً واضحة تمثل أقل من ٣٠ بالمائة، لكنها أتت من فئة صاحبة امتيازات، مجموعة ناطقة بالإنكليزية تحتكر وسائلَ الإعلام الغربية». بل إنّ صحَيفة واَشنطن بوست ذكرت في ١٥ حزيران أنّ استطلاعات الرأي الغربية التي عقدت قبل الانتخابات بثلاثة أسابيع «أظهرت رجحان كفة أحمدي نجاد بمعدل أكثر من ٢ إلى ١، وهو أكبر من المعدل الحقيقي لانتصاره»، و«العينات العلمية المأخوذة من جميع الأقاليم الإيرانية الثلاثين أظهرت تفوّق أحمدي نجاد» بشكل واضح.

وكذلك أشارت مقالة واشنطن بوست إلى أنّ «الكثير من المعلقين صوروا الشباب الإيراني والإنترنيت بوصفها بشائر التغيير في هذه الانتخابات. لكن استطلاعاتنا وجدت أنّ ثلث الإيرانيين فقط بوسعهم استخدام الإنترنت، بينما شكّل الذين تراوحت أعمارهم بين ١٨ و٢٤ عاماً كتلة التصويت الأكبر لأحمدي نجاد ومن كافة الفئات العمرية». وأيضاً، الفئة السكانية الوحيدة التي كان موسوي «متفوقاً أو منافساً ضمنها هي طلبة الجامعات وخريجوها والإيرانيون من أصحاب أعلى المداخيل». انتهت المقالة بالقول إنّ «الحقيقة لا تعدو أنّ إعادة انتخاب الرئيس أحمدي نجاد هي ما أراده الشعب الإيراني».

لعبت الإنترنت دوراً بارزاً في تشكيل التصور الدولي للانتخابات الإيرانية، وكما استخدمت مواقع الشبكات الاجتماعية مثل تويتر وفيس بوك في جعل أهداف «الثورة الخضراء» تتقدم، وغالباً ما أطلقت عليها تسمية «ثورة التويتر».

تذكروا أنّه في العام ٢٠٠٧، كانت «خطة الـCIA، التي تضمنت على ما قيل حملةً منسقةً من البروباغندا والتضليل والتلاعب»، موضع التنفيذ حيث «تعمدت زعزعة حكم الملالي الديني وإسقاطه في النهاية». وكجزء من ذلك، «سيسمح للـCIA بتوفير أجهزة الاتصال التي ستمكّن مُجموعات المعارضة في إيران من العمل مجتمعةً وتتجنب رقابة النظام الديني على الإنترنت».

القيادة الإيرانية ترد..

وسط الاحتجاجات، اتخذت الحكومة الإيرانية إجراءات صارمة ضد المعارضة، وحظرت عمل المراسلين وحجبتً المواقع الإلكترونية. وكما ذكرت الواشنطن تايمز، «أظهرت قوائم التويتر بالغة التطور تدفقاً مستمراً من حالات التجديد وروابط الصور وأفلام الفيديو، التي رسمت صورة الاضطرابات المتنامية. تكاثرت الصور والأفلام الرقمية وتم التقاطها وذكرها في مصادر خارجية لا حصر لها بعيداً عن إجراءات النظام الصارمة المطبقة على الشبكة». من الطبيعي أن تأتي جميع هذه المعلومات من طلاب الطبقة العليا الذين وصلوا إلى هذه التقنية التي استخدموها باللغة الإنكليزية.

في ١٥ حزيران، أرسل جاريد كوهين، وهو موظف في وزارة الخارجية يبلغ السابعة والعشرين من العمر، رسالة إلكترونية إلى موقع تويتر مع طلب غير معتاد: تأجيل الصيانة الدورية للشبكة التي ستقطع خدًماتها بينما يستخدم الإيرانيون التويتر لتمرير معلومات وإبلاغ العالم الخارجي عن الاحتجاجات المتنامية حول طهران. كذلك، ذكرت النيويورك تايمز أنّ «السيد كوهين، خريج جامعة ستانفورد وهو أصغر موظفي قسم تخطيط السياسة في وزارة الخارجية، يعمل مع تويتر ويوتيوب وفيس بوك وغيرها من الخدمات للجم وصولها إلى المبادرات الدبلوماسية».

أظهر ذلك أنّ عدداً محدوداً من الأشخاص يستخدم التويتر لأغراض تنظيمية، مع ذلك، برهنت تويتر أنها أداةٌ حاسمة في لعبة القّط والفأر بين المعارضة والحكومة لتجنيد الرأي العام العالمي، كما كان لها دور في نشر التضليل خلال الاحتجاجات مثلما أشارت النيويورك تايمز إلى أنّ «بعض أكبر الأخطاء في التويتر أنّ المدوّنين يعيدونها ويضخمونها: احتجاج ثلاثة ملايين في طهران نهاية الأسبوع الماضي (بضع مئات الآلاف)؛ أنّ مرشح المعارضة مير حسين موسوي وضع في الإقامة الجبرية (كان مراقباً)؛ أنّ رئيس لجنة مراقبة الانتخابات أعلن أنّ الانتخابات لاغية الأحد الماضي (لم يحدث ذلك)».

في ٢٨ حزيران، حمّل وزير الاستخبارات الإيراني قوى الغرب، خاصةً الولايات المتحدة وبريطانيا، مسؤولية العنف والاحتجاج على الانتخابات الأخيرة. بل إنّ إيران اعتقلت موظفين في السفارة البريطانية في طهران. في الثالث من تموز، قال رئيس مجلس الخبراء إنّ «موظفي السفارة البريطانية اتهموا بلعب دور في تنظيم مظاهرات مؤيدة للديمقراطية»، لكنها أطلقت سراح سبعة منهم بحلول تموز. مع ذلك، اتهم أحد أعضاء طاقم السفارة بـ«لعب دور غير نزيه» في اضطرابات الانتخابات.

وسط كل التكذيبات البريطانية لأي تورط، كشفت التلغراف في نهاية تموز أنّ منفيين، «آزادة أسدي وفاهيد صدريق، وفرا دعماً حاسماً لزعماء المعارضة في طهران من منازلهما في لندن»، واللذين «لقنتهما أدوارهما الحركة الإيرانية الخضراء التي كانت نقطة تحشد لتحد، لا سابق له لقادة جمهورية إيران الإسلامية. كما أنهما نظّما الاحتجاجات أمام السفارة الإيرانية في لندن، والتي استمرت ٣١ يوماً، أكثر من أي مكان آخر.

اعتقل حسين رسام، رئيس القسم الأمني والسياسي في السفارة البريطانية في طهران، للاشتباه بضلوعه المباشر في الاحتجاجات من خلال تزويده الدبلوماسيين ومراسلي الإعلام البريطاني بالتوجيهات. كما تم اعتقال باحث أمريكي من أصل إيراني. في العام ٢٠٠٧، اعتقلت إيران «خالد إَسفندباري، رئيسً برنامج الشرق الأوسط في مركز ويلسون، وكيان طاجيكش المرتبط بمؤسسة سوروس، بشبهة تعريضه للخطر الأمن القومي للبلاد». وأطلق سراحهما بعد ثلاثة أشهر من الاحتجاز.

اعترافات المتآمرين

ما يثير الاهتمام التصريحات التي أطلقها أركان مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكيون السابقون في أعقاب أعمال الشغب، ومن بينهم هنري كيسنجر وزبيغينو بريجينسكي وبرينت سكروكروفت. ففي مقابلة أجرتها قناة الجزيرة مع مستشار الأمن القومي السابق برينت سكروكروفت بعد بدء الاحتجاجات، أجاب دون تردد على سؤال إن كان للولايات المتحدة عملاء للاستخبارات موًجودين على الأراضي الإيرانية قائلاً: «بطبيعة الحال، لدينا». سأله المذيع إن كانوا يساعدون المحتجين، فأجاب: «ربما، من يعلم، لكن الأمر بعيدٌ عن مساعدة المحتجين في مواجهة القوة الموحدة للحرس الثوري والميليشيات والشرطة وما شابه». وقد شرح أنّه يشعر بأنّ «حركةً» من أجل التغيير تحدث في إيران، وأنها «ستمضي في طريق تغيير إيران، وأعتقد أنّه أمرٌ محتم».

أما بريجنسكي، مستشار الأمن القومي لإدارة كارتر، والشريك المؤسس مع ديفيد روكفلر للجنة الثلاثية، وصقر واضعي الاستراتيجيات الجيوسياسية، فقد أجرت معه الـ CNN مقابلةً بعد اندلاع الاحتجاجات بوقت قصير. حين سأله المذيع كيف يمكن للوضع أن يشابه ما حدث في أوروبا الشرقية، حيث أوصلت الثورات الملونة المنتصرة دمى الغرب إلى السلطة، أجاب بريجنسكي قائلاً: «حسناً، لا أعتقد أنّ الأمر سيحدث على نحو مشابه لما حدث في أوروبا الشرقية، ونأمل ألا ينتهي الأمر على نحوٍ ما انتهى إليه في ساحة تيان آن مين. أوروبا الشرقية أصبحت مؤيدةً للغرب وأمريكا بشدة، إلخ...». كما أنه أوضح: «إن حدث تغيرٌ في النظام في إيران، فهنالك فرصةٌ كبيرةٌ للتسوية، وأعتقد أنّه أمرٌ يتمناه المرء بشدة. لكن ذلك يتطلّب صبراً وتلاعباً استخبارياً وتأييداً معنوياً دون تدخل سياسي».

كذلك، أجرت الـBBC مقابلةً مع هنري كيسنجر، مستشار الأمن القومي السابق ووزير الخارجية السابق، عند اندلاع أعمال الشغب. وصرّح قائلاً: «الآن، إذا ظهر أنّه من غير الممكن انبثاق حكومة في إيران تتعامل بوصفها ممثّلةً للأمة وليست ممثلةً لقضيةً، سيكون لدينا وقتها وضعٌ مختلف. نستطيع أن نستنتج أنّ علينا القيام بتغيير النظام من الخارج».

- أحداث الشغب التي رافقت انتخابات ٢٠٠٩ كانت مكيدةً سريةً أمريكية - بريطانية معدة سلفاً لتغيير النظام في إيران، بهدف انتخاب زعيم صديق للولايات المتحدة وبالتالي تحقيق هيمنة استراتيجية واقتصادية وسياسية على إيران.

- لا يتم التصويت في الشرق الأوسط على قاعدة الاختلافات العرقية أو الدينية، فالتغيير بالنسبة للفقراء يعني الطعام والعمل، وليس الألبسة المريحة والاستجمام المختلط..

***أندرو غيفن مارشال مشارك في مركز أبحاث العولمة وهو يدرس حالياً الاقتصاد السياسي والتاريخ في جامعة سايمون فريزر.**

«أنثى اللون» ولون التأنيث

◄ محمد خالد رمضان

«أنثى اللون» هو الديوان الثالث للشاعر والقاص وفيق أسعد بعد ديوانيه «لهاث» ١٩٩٧، و«انفجار الجلنار» ١٩٩٩، وهو من إصدارات دار بعل لعام ٢٠٠٩، وهو الديوان الثامن في قائمة مؤلفات الكاتب.. يقع الديوان في خمس وعشرين ومئة صفحة من القطع الوسط، ويضم خمساً وثلاثين قصيدة، أما لوحة الغلاف فهي للمؤلف، وهي لوحة معبرة توحي بأشياء إنسانية جمالية عالية، وقد بدأ الشاعر ديوانه بجملة: «رقّعوا أجسادكم بالقبل»، وأقول: رمموا الزمن بتناول الشفاه، الزمن الذي نمر به كل ثانية، و«رقعوا أجسادكم بالقبل» لغة إنسانية عذبة تتصل بعذوبة أنثى اللون.

سنقرأ «أنثى اللون» قراءة فنية أي قراءة فنية القصيدة وأسلوبها، وحداثتها، فالموضوع لا يهم في كثير أو قليل في الأدب، فالمواضيع مرمية بكثرة هنا وهناك، والمهم كيف تناولها الشاعر في شعره، سنقرأ الصورة الشعرية والجملة والفعل والتكثيف والعناوين والصفات والضمير والأسلوب والشاعرية وغير ذلك من قضايا.. كي نكشف ما قدمه لنا الشاعر في ديوانه هذا.

كتبت كل القصائد على نمط القصيدة الحرة، وأقصد بها القصيدة الخالية من الوزن والقافية أو القصيدة التي سميت خطأ باسم قصيدة النثر، لقد تخلى الشاعر بالكتابة بهذا النمط الشعري عن الوزن والقافية، والقيود الأخرى، التي هي فعلاً تقيد الشاعر ضمن قوالب عتيقة لا عمل لها. أما أسلوبه في القصيدة فلقد اتبع الأسلوب غير المباشر في أكثرية القصائد فمن خمس وثلاثين قصيدة جاءت المباشرة في أربع قصائد فقط، وكان هذا شيئاً بعيداً عن الإسهاب والشرح والتفسير، بل كان التكثيف هو الظاهر في كل الأدبيات الشعرية لذا فالقارئ يقرأ البيت عدة مرات كي يصل إلى جماليات القصد ويتعرف إلى اللوحات البعيدة العميقة في أزمان الشاعر.

بدايات القصائد إجمالاً بدايات فيها دهشة ومفاجآت تحمل العمق والسير في دروب غير معروفة النهاية في إطار أسئلة موحية غير دالة، أحياناً بشكل استفهام وأخرى على شكل معطى غير مؤطر، وفي مرات ثانية ضمن لوحة جمالية تمشي الهوينى دون انفعالات وقلما نجد بداية دون تطريز وتوشية للأشياء.

نهايات القصائد في «أنثى اللون» كلها مغلقة عدا خمس قصائد مع أنه في الشعر، وخاصة في القصيدة الحرة، يجب أن تكون النهايات كلها مفتوحة، والقصائد المغلقة النهايات كأنها تقول للقارئ انتهى المشهد هنا في هذه الزاوية وضمن هذا الزمن، وفي هذا المكان.

ولكن القارئ سيعفى قدر الإمكان من سبر القصيدة كما يجب، وتوفر عليه التعب.

الصور الشاعرية كثيرة في الديوان، وأكثرية القصائد ملأى بصور شفافة عميقة، بعيدة التأمل، تشكل لوحات غير معروفة سابقاً فهي تحقق حلم الشاعر بالاكتشاف وتقديم الأحلى للقصائد والمستمع وتحقق الولوج إلى عوالم لم يلجها أحد بعد، ومن بعض القصائد نختار باقة من الصور الشعرية العلية والمتألقة.

فمن قصيدة «توابل الزمن» نقتطف: العاشقون/ قطيع من الحب يخبئهم السر/ ويسترهم عشب زاره قطيع/ خريف لا يحلم بأن تحمله الريح/ أبعد من مسافة قبلة تود الهبوط.. ص٢٧.

ومن قصيدة «السلال تحي ابتسامات الأشجار» ص٤٨ نقتطف: ابتسم/ وأنت تغسل نهديها بماء الورد/ أنت تلمس بشفتيك زلال سوسنها/ بملء حزنك ابتسم.

وهناك عشرات الصور التي زركشت الديوان.

في الديوان قصيدتان اتبعا أسلوب الحوار، ولقد جمل الأسلوب الحواري هاتين القصيدتين وألبسهما جماليات حلوة وزركش أبياتهما وحلاها، وهاتان القصيدتان هما:

نير السؤال ص٥١.

لملم شباكك وارتحل ص٦١.

ونقتطف من القصيدة الأخيرة بعض الأبيات لنبين جمالياتها: مسامرة الليلة اشتياقات واشتقاقات... - صوتك لم يعد غلالة؟/ - هذا هدوء الليل،/ - أخاف أن تشرد الغزالة ويضيع الصياد!/ - من منا الصياد؟/ من الطريدة؟

من هذه المسامرة المستمرة في القصيدة نلحظ صوراً جمالية واستفهامات وأجوبة كل هذا أتى في سياق الحوارية التي استشهدنا بها.

العنوان وخاصة في الشعر له خصوصية لها دلالاتها وإشارتها وهو غيره في النثر، ففي الشعر يكون العنوان مشاركاً في الصورة الشعرية وفي الإبداع وفي حداثة الشعر، ويكون عميقاً بعيد المقصد ولم يبق العنوان دليلاً للمعاني ودليلاً للقصيدة، بل هو ساهم في كل أزمانها وأحلامها.



أما عناوين الديوان الذي بين أيدينا فقد أدت ما عليها وساهمت في خلق لوحات جميلة، فمن عنوان الديوان «أنثى اللون» الذي يفرض على القارئ التفكير في إيماءاته حتى العناوين الجيدة الأخرى هناك دخول وخروج إلى أعماق القصيدة وقطف جمالياتها وخلق لوحات غير معروفة منها.

ادخل الشاعر أسلوب التقطيع في ديوانه في كل ما يعنيه، فكان هناك التقطيع بالنقاط في قصيدة «اشتهي قدميك» والتقطيع الرقمي والتقطيع حسب الأحرف..

إذن نقول: إن التقطيع كان في خمس قصائد من قصائد الديوان، ولقد حلى التقطيع المذكور القصائد وهو تعبير من طرف الحداثة في كتابة قصيدة التفعيلة والقصيدة الحرة.

«أنثى اللون» فيه لغة جديدة ومتطورة عن دواوين الشاعر وفيق أسعد السابقة ولكنه ليس التطور المطلوب منه، ويبقى ديوانه «أنثى اللون» علامة على إمكانيات على ما سيأتينا به في المستقبل. ■■

ربما..!

خطاب إلى النساء

سيداتي آنساتي في كل أنحاء المعمورة، وفي مشرقنا المتخلف تحديداً.. إليكن هذه النصائح الهامة التي يجب أن تبادرن للالتزام بها فوراً قبل أن يذهب حسنكن وشبابكن هدراً.. انسين كل ما يكاد يقضي عليكن من نصائح الأمهات والجدات وما اعتدتن القيام به تاريخياً، وأنصتن إلى ما سوف ينجيكن من الألم والقبح، ويبعد عنكن الترهّل والبدانة..

سيداتي العصريات، أسخف شيء أن تكون الواحدة منكنّ أمّاً، صدّقنني.. فلتحافظ كلٌّ منكن على جسدها نحيلاً رشيقاً كي تظلّ جميلةً، لأنّ الجمال لا يعني سوى الرشاقة.. كُلي سيدتي، اليسير من المعلبات والوجبات السريعة، ولا تعيري بالاً للطبخ، ولا للنفخ بمعناه التقليدي.. فقد آن أوان إيقاف النظر إليك كطاهية، وإذا كان لا بد من نفخ عصري، فليكن للشفاه والخدود والـ...

انظري، أيتها السيدة المعولمة، إلى ملامح الحسناوات اللواتي توضع صورهن على علب العطور والمكياجات والمجوهرات وإلى جوار الأدوات المنزلية والسيارات... إلخ، انظري إلى الراقصات والعارضات والمغنيات ونجمات هوليود، انظري إليهن فقط، واسألي نفسك السؤال التالي: لم لا تكونين مثلهن؟؟ ما الذي ينقصكَ أساساً؟؟ اجعليهن أمثولةً، واعلمي أنهنّ لم يصبحن علىَ هذه الدرجة من الشهرة لولا التزامهن الصارم بتعاليم خبراء الميديا والأزياء وأخصائيي التجميل..

ثم إنه لا داعي للإرضاع، أي لعنة هذه التي ابتلي بهن جنسكن اللطيف، وما من عضة سفرجل تذكر لها إلا إفساد منظر الصدر وتشويهه.. ثم من قال لك سيدتي إنه ثمة داع للحمل أصلاً؟ حسناً، إن اضطررت إليه، ثمة الكثير من الأدوات والحركات الرياضية التي تقيك شر آثاره الجانبية، افتحي على محطة دعائية، وافهميَ ما يناسب كل قطعة من جسمك، ولا بأس، ادفعي في هذا السبيل كل ادخاراتك وادخارات زوجك إن وجدت، فهناك أولويات..

سيداتي في كل مكان.. حان وقت إشعال الثورة، ثورة الجمال العصري على كل القيود، وعلى كل التقاليد.. نعم إنها ثورة النساء الجديدات العصريات كما تراها رأسمالية الإعلام والسوق الحرة..

فإلى الفناء..

■ رائد وحش
raedwahash@kassioun.org

ورشة عمل خاصة بالتراث الشعبي الشفاهي



أقامت وزارة الثقافة على مدى يومي الأحد والاثنين الواقعين في ٣١ و١/٢/٢٠١٠ ورشة عمل خاصة بالتراث الشعبي الشفاهي غير المادي وذلك بحضور اليونيسكو وقد دعت إلى هذه الورشة الكتاب الباحثين في التراث الشعبي والجامعين له والمختصين به وممثلين عن وزارة التربية ووزارة العمل ومحافظة دمشق. وقد نوقشت قضايا كثيرة مثل:

قضية حفظ التراث الشعبي وصونه.

دور الجهات المسؤولة في ذلك.

إلى أين وصل الجمع للتراث في سورية.

ما هي الطرق والأساليب التي اتبعت.

ثم نوقشت أوراق عمل وبيانات صادرة عن مديرية التراث الشعبي. يذكر أن الورشة عقدت أعمالها في مكتبة الأسد. ■

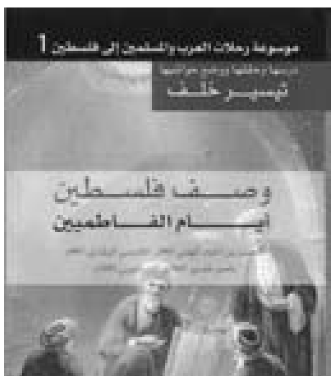
تيسير خلف في مشروع ثقافي توثيقي جديد:
صورة فلسطين في أرشيف أدب الرحلات العربي

عن دار كنعان للدراسات والنشر صدرت موسوعة «رحلات العرب والمسلمين إلى فلسطين» من تحقيق الباحث تيسير خلف، وهي سلسلة تسعى لتجميع الشهادات المكتوبة عن فلسطين في كتابات الرحالة العرب الذين مروا بهذه البقعة الحساسة من المشرق العربي.

وقد جاء في المجلد الأول وصف فلسطين أيام الفاطميين من رحلات الحسن بن أحمد المهلبي، والمقدسي البشاري، وناصر خسرو، وابن عربي. أما المجلد الثاني فقد خصص لوصف فلسطين إبان الحروب الصليبية، والمجلد الثالث للسياحات الصوفية والزيارات الدينية، والرابع خصص لكتاب «موانح الأنس برحلتي لوادي»، والخامس لكتاب «الروضة النعمانية في سياحة فلسطين وبعض البلدان الشامية»، في حين خصص المجلد السادس لوصف فلسطين أواخر أيام العثمانيين، والسابع لوصفها في عشرينيات القرن العشرين، وتختم الموسوعة بمجلد مخصص لوصف فلسطين في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين.

وقد قدمت دائرة الثقافة والإعلام في حكومة عجمان الموسوعة بالكلمات التالية: «إن أهم إسهام يمكن أن نقدمه للقدس في احتفاليتها عاصمة للثقافة العربية لعام ٢٠٠٩ هو أن تبقى حية في الأذهان، في وقت يحاول المحتلون الصهاينة محو وجهها العربي والإسلامي، واستبداله بوجه غريب عنها، ولكي تبقى حية في الأذهان بصورتها العربية والإسلامية هي وأخوتها مدن فلسطين المحتلة الأخرى، لا بد من تقديم الوجه الحقيقي لها من خلال الكتب والمؤلفات التي تتناولها من وجهة نظر عربية إسلامية.

ولذلك تحمسنا لمشروع «موسوعة رحلات العرب والمسلمين إلى فلسطين» لأننا أدركنا أهمية نشر هذا الأثر لأنه يسد نقصاً كبيراً في المكتبة العربية، ومن شأنه أن يسهم بشكل مباشر في خدمة قضية القدس وفلسطين، بشكل حضاري يرد على الدعاية الصهيونية بالحجة والمنطق التاريخي»



وقدمت دار كنعان للموسوعة هذا المشروع التوثيقي بما يلي: «وتكمن أهمية هذه الموسوعة، في أنها تمثل الجانب الآخر من صورة الرحلات التي قام بها الرحالة الغربيون إلى فلسطين خلال قرون طويلة، أسهموا من خلالها في تكوين وعي معين تجاه فلسطين... إذ ركزت معظم رحلات الغربيين على إدعاءات كاذبة تحيل على جهل وتخلف سكان فلسطين من العرب... فما أحوجنا إذاً لتصويب الصورة، وتوضيح الأمور ووضعها في نصابها، ونقل الجانب الآخر من الصورة التي تمثله رحلات العرب والمسلمين التي ننشرها في موسوعتنا هذه».

محمد الجندي وكتابه «الشيوعية والديمقراطية»

كتاب «الشيوعية والديمقراطية» الصادر عن دار «الوطنية الجديدة» بدمشق للكاتب السوري محمد الجندي محاولة بحثية جادة لتقديم قراءة نقدية تجاه التجارب الاشتراكية العربية، والعالمية أيضاً، من خلال المسألة الديمقراطية، حيث يناقش الماركسية-اللينينية والحزب، الشيوعية والديمقراطية، الشيوعية والأحزاب الشيوعية، الديمقراطية والعالم الثالث، في الديمقراطية..

يقول المؤلف على الغلاف الأخير: «الديمقراطية في العالم الثالث تحمل ملابسات عديدة لا تفهم بمعزل عن التأثر الدولي في البلد المعني، أو في المنطقة. المطالبة بالديمقراطية في العراق تحولت إلى مطالبة بالاحتلال، ومثل ذلك، فإن المطالبات بالديمقراطية في بلدان الشرق الأوسط، تضمن الاستقواء بالخارج الدولي، وبالذات الاستقواء بالإدارة الأميركية، أي تتضمن الاستقواء بالاحتلال.

ركن الوراقين

البحث عن الزمن الحاضر



تتساءل كلمة الغلاف: «أليس من المشقة بمكان أن يكتب أحدهم سيرته الذاتية شعراً؟؟ وهل سيتمكن من تحقييق المعايير والقيم الحداثية والجمالية فيما يذهب إليه؟؟».. الشاعر العراقي هاشم شفيق يخوض هذه التجربة في مجموعته الصادرة عن دار «كنعان» حيث يقدّم معجم حياته الموزعة بين المدن على شكل فصول هي: سيرة الطفولة، سيرة الصبا، سيرة الشباب.. تاركاً للسرد الشعري أن ينقلنا بين وهج الذاكرة ووهج الحاضر في أصقاع مترامية من الأرض.. من المجموعة نقتطف: «كان العطر يهبّ من سطحكم/ إلى سطحنا أيّتها الجارة/ .... حين كنا نتراشق بالهمسات عبر الشبابيك/ حين كنّا نبوس بعضنا من خلال الأثير».

محمود درويش ينهض



«محمود درويش ينهض» مجموعة من قصائد للشاعر السوري إبراهيم الجرادي يحيي فيها صاحب «جدارية»، وقد صدرت عن دار «كنعان»، وتشتمل على خمس قصائد طويلة هي: حط الفجر مذعورا بفتنته، ونار الفراشة، ونجمة الإسفلت، ومن مأساة الرجل صفر وفيزيولوجيا القاهرة..

من أجواء الكتاب (الديوان) نقتطف: «سوف آتيك مرتجلاً حكمتي/ ثم افضح سر العويل الطويل/ وأمسك بالعابرين، الأناثي/ وبالعابرات، الأثافي/ وبالوطن المستحيل».

يذكر أن الشاعر إبراهيم الجرادي من مواليد الرقة، له العديد من الدواوين الشعرية منها: «عويل الحواس»، «الذئاب في بادية النعاس»، «دع الموتى يدفنون موتاهم»، بالإضافة إلى مجموعة من الدراسات والترجمات الأخرى. ■

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2010/2/3) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

«الشريط الأبيض» الكلاسيكي في مواجهة الحداثي

◄ نبيل محمد

كان من مفاجآت مهرجان كان لعام ٢٠٠٩ فوز الفيلم النمساوي الشريط الأبيض لـ مايكل هاينكه، في ظل ترشح أفلام متميزة لعمالقة شاشة الفن السابع في العالم مثل فيلم «أوغاد مجهولون» لكوينتين تارانتينو و«نقيض المسيح» للارس فون ترايير، و«في الأصل» لزافيير جيانوللي، و«البحث عن إريك» لكن لوتش، و«الانتصار» لماركو بيللوكيو.



ومن ثم تابع «الشريط الأبيض» مسيرته في نيل الجوائز ليحصل منذ فترة قريبة على جائزة «الغولدن غلوب» لأفضل فيلم أجنبي، والسؤال ما السر الذي حمله هذا الفيلم ليجتاح مهرجانات السينما في العالم ويحقق هذا الفوز الكبير؟؟ وهل بالفعل كان هنالك ميل من أعضاء لجنة تحكيم مهرجان كان السينمائي الدولي للمخرج؟؟

إن فوز هاينكه في هذا الفيلم يعيد إلى الذاكرة مرحلة الأفلام الكلاسيكية التي اجتاحت كان في الستينيات وبداية السبعينيات، من حيث أن هذا الفيلم يحمل في طياته أساليب كلاسيكية من حيث الصورة والموضوع، حتى إن حداثة الطرح التي وصفه بها بعض النقاد لا تتوضح إلا في جزئيات بسيطة من أسلوبية المخرج.

«الشريط الأبيض» يعلن خراباً داخلياً في الريف الأوروبي، والنمسا نموذجاً، لمرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى، هو حديث مديد وطويل عن أحداث تجتاح الأسر الإقطاعية وهي ليست وليدة ممارساتها مع الفلاحين فحسب، بمقدار ما هي إعلان على عدم قدرة الإقطاع الأوروبي عن تسيير أمور الريف، واختلاف الحياة وطبيعة التعامل في تلك الفترة، من خلال جملة جرائم ترتكب في قرية ريفية في النمسا نجد أن الفيلم لا يبحث عن القائم بها بقدر ما يقدمها كواقع حقيقيٍ بات من صلب الحياة الريفية ... فكيف المدينة إذاً ...

«الشريط الأبيض» هو هذا الشريط الذي كان يربطه الأهالي للأطفال دائماً ليذكرهم بالبراءة، عندما يخطئون في تصرفاتهم، هذا الشريط الذي بدأ رب الأسرة بتذكره عندما رأى تصرفات أبنائه تشذ عن المنطق، ليعبر الشريط عن أخلاقيات بدأت تفتقد في القرية ولا يمكن استرجاعها، من خلال استرجاع عادة الشريط الأبيض الذي استغل مقولته هاينكه ليخرج من معناه البسيط دلالات عميقة وواسعة باتت كل تفاصيل الفيلم تدور حولها.

اتخذ المخرج صورة «أبيض وأسود» مندمجاً بشكل أكبر في كلاسيكيات البيئة والمرحلة، هذا الأسلوب الذي زاد من الهدوء والبطء الذي يعم الفيلم، وعمّق من الكآبة التي تسكن كل تفاصيل الحياة في المادة.

القصة العاطفية في الفيلم بدت أحياناً من صلب الحدث، على اعتبار أن راوي الحدث هو أحد طرفي هذه العلاقة، وتتأثر علاقته بكل الأحداث في الفيلم، بينما تبدو هذه القصة هامشية أحياناً حين يغوص الراوي في الحديث عن الجو الاجتماعي السائد، بعيداً عن علاقته بتلك الريفية الفقيرة التي جاءت إلى بلدته لتعمل في بيت البارون كمربية.

كون الراوي أستاذاً فإنه يرتبط بشكلٍ أكبر وأوعى بالأطفال الذين يشكلون جزءاً هاماً من التغير الطاغي على البيئة ككل، هذا التغير الذي استدعى التفكير بشريط أبيض جديد تستعيد فيه القرية براءتها.

من طبيعة كان المفاجأة، وانتقاء نماذج معينة من السينما تفضلها لجان التحكيم على تحف سينمائية كبيرة، وبالفعل هذا واقع «الشريط الأبيض» الذي استطاع بكل تفاصيله الهادئة والكلاسيكية أن يطغى على نماذج تسجل في تاريخ السينما العالمية كروائع..

في عرض العظمة ومراد:
«جلجامش» رداً حضارياً على الغزو الأمريكي



◄ جهاد أبو غياضة

«إلى أين أوجه وجهي؟ وها أن (المثكل) قد تمكن من لبي وجوارحي.. أجل.. في مضجعي يقيم الموت، وحيثما أضع قدمي يربض الموت»..

هي عبارة جاءت علي لسان ملك أوروك «جلجامش» بعد موت صديقه الحميم أنكيدو، ومواجهته لفكرة كونه فانيا لتغلب نصفه البشري على نصف الإله فيه.. وتمضي الملحمة السومرية التي تصنف كأقدم قصة كتبها الإنسان (٢١٠٠ قبل الميلاد)، لتروي حكاية بحث جلجامش المحموم عن الخلود الذي ينتهي بفشله وموته. لكن يبدو أن جلجامش قد وصل مبتغاه في نهاية الأمر. فمنذ أن اكتشفت الألواح الطينية الأكادية الأحد عشر التي حملت الملحمة إلى الوجود عام ١٨٥٣م في موقع المكتبة الشخصية للملك الآشوري «آشور بانيبال» في نينوى بالعراق، والملحمة لا تزال تجسد وتخلق من جديد، وهذه المرة كصرخة ورسالة ثقافية حضارية في وجه المشروع الأمريكي في المنطقة، وخصوصا بعد احتلال العراق، على يد الفنانين السوريين المجددين عازف الكلارينيت «كنان عظمة» والتشكيلي «كيفورك مراد»، وذلك بجولة انطلقت من دبي، لتشمل بيروت وطرطوس ودمشق ومن ثم في نيويورك أمريكا، وبرعاية من مديرية المسارح والموسيقا في وزارة الثقافة السورية، وصالة رافيا للفنون بدمشق.

ملحمة جلجامش عرض حي لكنان (تأليف موسيقي)، وكيفورك (المادة البصرية) الذي قدم على خشبة مسرح الحمراء في دمشق (١/٣٠) يعبر عن الخلفيات الفنية الإبداعية لاثنين من أهم الفنانين الحداثيين الشباب في العالم العربي الذين وصلوا إلى مصاف العالمية؛ ليقفوا إلى جانب كبار عمالقة الموسيقى والتشكيل في العالم، جاء كمواءمة بين الموسيقى والتشكيل البصري الحي الذي طوره كيفورك مراد بنظام معين لتحريك اللوحة وإحيائها بتقنية الإنيميشن، بينما يستعين كنان عظمة بموسيقى إلكترونية لتواكب الكلارينيت في تأديته المباشرة؛ وتكون الحصيلة مما يقدمه الاثنان تصورا حسياً بصريَ التعبير، وهو الجانب الذي تفوق في العمل، وبملامح تقاطعية موسيقية لإعادة خلق أبرز المفاصل الأساسية في الملحمة وعلاقة شخوصها؛ ضمن برنامج ارتجالي يطرح في النهاية رؤية الاثنين لواقع حال ومآل الحضارة التي تعيشها اليوم أوروك في إسقاط على الأوضاع في العراق.

زياد الرحباني.. صائد التحولات والانكسارات



ضمن عددها الثلاثي لعام ٢٠١٠ تستكمل مجلة «الآداب» اللبنانية الجزء الثاني من ملفها: «زياد الرحباني.. صائد التحولات والانكسارات»، إعداد أكرم الريس..

في هذا القسم من الملف نقرأ: دراسات مستقلة في المسرح والموسيقى واللغة يبدؤه سماح إدريس بترجمة لأطروحة كريستوفر ستون الجامعية بجامعة بريستون بعنوان «هجرة زياد من وطن فيروز والأخوين رحباني»، ثم بدراسة للكاتبة والناقدة الموسيقية هالة نهرا «زياد الرحباني: من الموروث إلى الدمج الحداثي المتفرد»، فبدراسة «الهوية الملتبسة للمرأة في أغاني الحب: فيروز بين الأخوين رحباني وزياد» للدكتورة حنان قصاب حسن، ثم دراسة للدكتور أسعد قطان «فيروز- زياد: علاقة الكلمة بالموسيقى وأبعادها الدرامية»، وصولا إلى دراسة الباحث الاجتماعي أكرم الريس «معرفتي فيك: بدايات .. ونقرة بيانو»، أما المحور الثاني فجاء على شكل طاولة مستديرة بمشاركات لكل من جمال واكيم، زياد أبو عبسي، غازي عبد الباقي، كمال حمدان، نادر سراج..

المحور الثالث عبارة عن شهادتين لعبود السعدي «نسيج صوتي»، وأسامة عارف «الحس الشعبي وتوحيد لبنان»، ونص مستعاد من الشهيد د. حسين مروة..

المحور الرابع نصوص مختارة من أعمال زياد الإذاعية وكتاباته من جريدتي السفير والأخبار، ونهاية الملف مع بيبليوغرافيا مختارة من مقابلات زياد ونصوص حول أعماله من دراسات ومقالات.

حوار أجيال تشكيليّ في طرطوس

أقيم في صالة المعارض في طرطوس القديمة معرض تشكيلي بعنوان «تحية إلى طرطوس» بالتعاون ما بين جمعية «العاديات» ومرسم «أرونينا» للفنون.

شارك في المعرض الفنانون: جورج شمعون، سماهر دلا، علي فاضل، محمد حاج صالح، أنمار تقلا. ومن الهواة: لينا فاضل، عتاب نجم، سهى غنام، خضر سليمان، خميلة سلمان، رهف قصي حسن. حيث تنوعت الأساليب والمواضيع. أما الأطفال: محمود غانم، محمد الحاج صالح، ندى محمد طوفان، دينا طوفان، يوسف عيسى، سعاد سليمان، لجين عروس، زينب حمدوش.. وقد تناولت لوحات الأطفال موضوعات كالبيئة وأضرار التدخين. واللافت أن لوحات الأطفال عرضت للبيع، وكان عائد اللوحات يقدم فورياً للطفل المشارك.

بين قوسين



طفل مدلل!

◄ خليل صويلح

يرى الكاتب الأرجنتيني أرنستو ساباتو أن إنسان اليوم يعيش في حالة توتر دائم وهو يقف وجها لوجه أمام الدمار والموت والتعذيب والوحدة «إنه إنسان الحالات المتطرفة، وقد بلغ أو على وشك البلوغ نهاية وجوده، والأدب الذي يصف أو يفحص لا يمكن أن يكون شيئاً آخر عدا كونه أدب الحالات الاستثنائية». كتب ساباتو رأيه هذا قبل عقدين من الآن، أي قبل حروب الخليج وأفغانستان والعراق وفلسطين، وقبل اختراع الفضائيات العربية، وحروب القبائل على الشاشات، وقبل عشرات الفتاوى بما يجوز ولا يجوز، وقبل اختراع هيفاء، ونانسي، وروبي، وسارية، وقبل الأرقام والإحصائيات المرعبة لبشر ما تحت خط الفقر، وقبل ازدياد معدل الجريمة بما فيها جرائم الشرف، وقبل أن يصبح الفساد قانونا عالميا، والرشوة بندا من بنود حقوق الإنسان، في معظم أنحاء العالم. في خانة الفساد الذي بات «آفة رسمية وممارسة شعبية» نقرأ حالات غرائبية تصلح لأن تكون في باب «أدب الحالات القصوى»، ففي بلد عربي توقف عن خدمة القطارات منذ عشرين عاما، يعمل في مؤسسة خدمة السكك الحديدية (٩٠٠) موظف، وفي بلد عربي آخر يرزح تحت وطأة حربٍ قبلية، منحت الدولة شركة وهمية عقداً خاصا بإجراء دراسة حول مدى إمكانية بناء خمسة مفاعلات نووية لتوليد الكهرباء في البلاد بملايين الدولارات. بالطبع هناك أمثلة كثيرة من بلدان أخرى عن تفشي الفساد بطرق حداثية جدا (بالمناسبة احتلت بلادنا المرتبة الرابعة عربيا في الفساد)، وهذا إنجاز لا يمكن تجاهله إلا من أصحاب النفوس المريضة. الفساد إذاً، بدأ بحجم فأر مختبر وترعرع وتربى في الدلال ليصبح اليوم وحشاً بمخالب، يقابلك في تكسي الأجرة بسبب تعطل طارئ في العداد، وفي الدوائر الرسمية، وفي باب الحب والعلاقات العاطفية، وفي أنغام التحية لأصحاب السطوة، والنبرة الشرسة لمن هم أضعف منا، وفي النقاش الذي يبدأ ديمقراطياً وينتهي بالشتائم والتهديدات والفضائح.

الفساد بدأ بشتلة ضالة نبتت تحت مطر عابر، وإذا بها تتحول إلى مشتل ضخم، لكافة أنواع الخدمات.

الفساد طفلكم المدلل فأرضعوه حليب المسرة!

mjiha@kassiou.org